

فتح الی الحق والصور
و فی آخره اجازة المؤلف بخطه

برهان فی التعلیف والیس
و حیزه دکر در بیان حدیث علی
کامله حسن مشهور تفسیر

کلام من افادات مقتبس از نوادر الکتب اطهر

نادر از کتب نفیسه
المعجم من ۶ مجلد اخبار الفی بورد المرفوع بنسبه
نادر از کتب نفیسه

شماره ثبت کتاب	۱۳۴۱۱	۳۹۱۱۹۹	۴
موضوع	کتاب	مؤلف	کتابخانه مجلس ش
شماره	۱۳۴۱۱	بازدید شد	۱۳۴۴

تلفظ	فهرست شده
۸۷۴۴	

نادر از کتب نفیسه
المعجم من ۶ مجلد اخبار الفی بورد المرفوع بنسبه
نادر از کتب نفیسه

١ فتح الباب في الحق والصواب
٢ حرر الحواشي في باب الحق والصواب
٣ البرهان في الحقائق
٤ درسيات نفيسة المصدر

رسالة فتح الباب إلى الحق والصواب

بمكر ما يشاء من سبب فتح باب
يكون رفيق وسوسه به خواه
كما بدأ في ثم وجه الله

رسالة الفقه إلى الحق والصواب
بمكر ما يشاء من سبب فتح باب
يكون رفيق وسوسه به خواه
كما بدأ في ثم وجه الله

١٤٢٤ - حرر الحواشي
عن وسوسة الخناس
للميرزا محمد بن عبد النبي النشاوري
المقتول (١٣٣٢) ذكر في آخره الفروق
بين الاخبارتين والاصوليتين منتقيا إلى شعبة
وثلاثين فرقا رأيت القطعة الأخيرة
منه في مكتبة الصدر (الذريعة ج ٦ ص ٩٣٣)
(الطبعة الاولى ص ٤٥١ - ٤٥٨) فتح الباب
وقد عرفت من مصنفاته كتابا في الحق والصواب
وغيرها (والظاهر ان) توفيقه المصدر وقبيل العجول في ٤٥٣
رقم ٢٤٨٥ (٢) احيانا الشيعة ج ٥ ص ٢٩٢





الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب والاعتقاد
 القسالة عن وضعها على الاختصاص فنقول أنا وأماكم يا معشر المتأخرين
 قاتل العلم والكثيف الممن الرقعي الشريف بل هو قال التليق الممن ابن
 ثم انكم خالفتمونا في وضع الاصطلاحات فمما صدق الاختصاص
 بالليل ففصل الخطاب او يتم الدعوى السداد الساب فوجب علينا ولكم
 ان ننظر في هذا فيما نتخونه سبباً للاسناد وادلة على المراد هل تصلح للاسناد
 فكل من عمل التتبع والحوال ثم نظر ثانياً ان هل يجوز لنا معشر الامامة مثل
 هذه الدعوى والردية وهل تستقيم هذه الدعوى على اصولنا الاصلية ام لا
 فنقول انكم وجهنا في اسباب الاسناد فذكرنا ان العلم من نور الله
 واحد لا يحد ولا ينقطع فكل ما اصابها من نورها مستكمل ومذكور موافق
 العرف على رتب العبادات فانه لبا لمرصاد **قال** اصبر المؤمنين على فخطبة
 خطبها في قار وعلوها انكم لم توفوا الوعد حتى تعرفوا الذي نذكره
 فخذوا بهذا الكتاب حتى تعرفوا الذي حوزوا ولن تعرفوا الضلالة حتى تعرفوا
 الهدى ولو تعرفوا الهدى حتى تعرفوا الذي تعدى فاذعوا فتم فقلت عن
 البدع والكثيف من الغيرة على الله ورسوله والتعريف لكتابه ودينه
 كيف هدى الله من هدى فلا يجهل انكم الذين لا يعلمون **الوجه الاول**
 ان العلوم قالوا ان غيبة الانعام عليه السلام صارت سبباً لسد باب العلوم
 والاحكام **واجب** بان غيبة الشخص المعروف الذي كثرت الدعا في حفظ علوه
 وبحث العلم في شؤ وسومه مع كثرت الثمانيف والمشتبهين وقول المتأخرين

لنحوه اسناد

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب والاعتقاد
 القسالة عن وضعها على الاختصاص فنقول أنا وأماكم يا معشر المتأخرين
 قاتل العلم والكثيف الممن الرقعي الشريف بل هو قال التليق الممن ابن
 ثم انكم خالفتمونا في وضع الاصطلاحات فمما صدق الاختصاص
 بالليل ففصل الخطاب او يتم الدعوى السداد الساب فوجب علينا ولكم
 ان ننظر في هذا فيما نتخونه سبباً للاسناد وادلة على المراد هل تصلح للاسناد
 فكل من عمل التتبع والحوال ثم نظر ثانياً ان هل يجوز لنا معشر الامامة مثل
 هذه الدعوى والردية وهل تستقيم هذه الدعوى على اصولنا الاصلية ام لا
 فنقول انكم وجهنا في اسباب الاسناد فذكرنا ان العلم من نور الله
 واحد لا يحد ولا ينقطع فكل ما اصابها من نورها مستكمل ومذكور موافق
 العرف على رتب العبادات فانه لبا لمرصاد **قال** اصبر المؤمنين على فخطبة
 خطبها في قار وعلوها انكم لم توفوا الوعد حتى تعرفوا الذي نذكره
 فخذوا بهذا الكتاب حتى تعرفوا الذي حوزوا ولن تعرفوا الضلالة حتى تعرفوا
 الهدى ولو تعرفوا الهدى حتى تعرفوا الذي تعدى فاذعوا فتم فقلت عن
 البدع والكثيف من الغيرة على الله ورسوله والتعريف لكتابه ودينه
 كيف هدى الله من هدى فلا يجهل انكم الذين لا يعلمون **الوجه الاول**
 ان العلوم قالوا ان غيبة الانعام عليه السلام صارت سبباً لسد باب العلوم
 والاحكام **واجب** بان غيبة الشخص المعروف الذي كثرت الدعا في حفظ علوه
 وبحث العلم في شؤ وسومه مع كثرت الثمانيف والمشتبهين وقول المتأخرين

والمنتهيين من كل شيء القادر والعاو من الحق حجت من كلام ابيهم القاسم
لا يستلزم غيبة علومه ولو كان كذلك لما وصلت اليها اخبار الانبياء الماضين
والقائمة فالقياسية والفرعية والكياسية والسلاطين والحدائق وسيرهم
في رعيته وسائر ما يتعلق بهم من شئهم ومجتههم ولا انصرفت اليها علومهم
الفلاسفة والمهندسين ومنظومات الشعراء الاولين وخطب البلغاء والمفلسين
وانما السلف الصالحين واخبار اعمارهم والعمى من كل انفس نكات المومنين
ومغرائب النكاحين ومقالات النظار والمدققين ومقالات الحكماء والمحققين واخبار
قلوب الخاسرين وسوانح سبيل السالكين مع طول الدهور والازمان
وبعد علومهم وقولهم الا ان ومن تأمل في تصديق هذا البيان فليست ك
الشيء والاداب والتواريخ مع قلة دولتي النقل والقبض والوقاية لها من
الاعيان لا تقابل من الفرائض والحكم والاحكام ولا من محلال المحرم حتى
يتبين لغيره بين الغسوة بعد الظلام ان سبيل النبي صلى الله عليه وآله
من فريضة صلوات الله عليهم اجمعين وعلومهم وانما هم معكم وخباياهم
مع الاشتغال والتام وكثرة الاتباع من الانام والوقاية من الاعلام وتعد
الايام بالنسبة من سائر الانبياء الكرام شائعة فائجة لا يشوبها شق
الادهام ولا يتوهم تشكيل العوام مع ان العناية الكلية في حفظ الشريعة والحد
والطريقة العلوية والسنن العصومية وجميع المملوكية وبركات الائمة الطاهرة
ودعوات النبي والائمة عليه وعليهم افضل السلام والخصية وجوب اتمام
محجة وايضاح المحجة على رقب البوتية او يجب حفظها بالامريه **قال** الصادق

ان الله اخرج علي الناس من بين الامم وعرفهم **وقال** عليه السلام في قول الله عز وجل وما
كان ليعلم قوما بعد اذ همتهم حتى بين لهم ما يتقون قال حتى يعرفهم ما رضية وما
يخطئهم وقال قاله ما يجوزها وقومها قال بين لها ما تاتي وما تترك وقال انما
هديناه السبيل اما شاكر او كفار او قور قال عرفناه اما لحدوا ما تاريت وقوم
اما نود لهديناهم فاستحقوا العدى قال عرفناهم فاستحقوا العدى على الهدى
وهم يعرفون وفي رواية بينا لهم **وقال** قال سالت عليه السلام عن قول الله وهذا
التحدين قال لحد الحنجر بحد الشر **وقال** يزيد بن معاوية عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ليس الله على خلقه ان يعرفوا والخلق على الله ان يعرفهم والله على خلقه انما
ان يقبلوا **وقال** عليه السلام قال ما يحب الله عن العباد فهو موضوع عنهم **وعنه**
بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الحبيب اكتب فاملى على اذن من قولنا ان الله
يحب على العباد ما اناهم عن قومهم ثم ارسل اليهم رسولك واتر عليهم الكتاب فاملى
ليهم في امرهم بالصلوة فنام رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصلوة فقال
انا انما انا اوقظت فاذا قمت فصل ليعلوا اذا اصابهم فملك كيف يصنعون
ليس كما يقولون انا اناهم عنها ملك وكذلك الصيام انا امرضك وانا اصحتك
واذا شفيتك فاقصه ثم قال ابو عبد الله عليه السلام وكذلك اذا انظرت في جمع
الاشياء امر عبد الله ولا والله عليه فحجة لله فيه الشبهة الى ان قال وما امر
الابدون سجدوا وكل شئ امر الناس به فهم يسعون له وكل شئ لا يسعون
له فهو موضوع عنهم ولكن الناس لا يعرفهم **وعنه** الصادق لسمعت
الرضا عليه السلام يقول ان ابا عبد الله عليه السلام قال ان الجنة لا تقوم لله عز وجل

على خاتمة الأعلام حتى يخفى على الأمتة **وقال** عبد الله قال ما ذاك إلا من الأرض
 والله فيها الجنة ومن قبله لال الخوام ويدعى الناس إلى سبيل الله **وعن** أحدهما
 عليه السلام قال إن الله لم يخلق الأرض من غير عالم ولا خلق ذلك لم يعرف حتى من الباطل
وقال الصادق عليه السلام أنكم لا تكونون صالحين حتى تعرفوا ولا تعرفوا حتى تصدقوا
 ولا تصدقوا حتى تسلموا إلى الله قال إن الله تبارك وتعالى خلق العالم بطريق الهدى
 وشرع لهم فيها المسالك والخير بهم كيف يسلكون إلى الله من أي الأبواب يريدون
 اهتدى ومن اهتدى في غير ما سلك طريق الهدى إلى الله قال إن الله تبارك وتعالى
 التمس لهم ثم استخلصهم مصدقين بذلك في نذرهم فقال وإن من أمة إلا
 بها نذير ثم من جعل ما هدى من أبصر وعقل أن الله عز وجل يقول فاقبالوا في
 الأيضا ولكن بقي الملوب التي في الصدور وكيف يهتدى من لم يبصر وكيف يبصر
 من لم يتدبروا رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته وأتباعهم ما نزل عن الله
 واتبعوا آثار الهدى فاتهم علامات الأمانة والتقى إلى الله قال اقتصوا الطريق بالحق
 المنا والتمسوا من وجه الحق لا تاتوا تسكروا من دينكم وتؤمنوا بالله منكم **وعن**
 عبد الله عليه السلام أن قال يا الله أن يعزى الأشياء والأرباب إلى سبب جعل كل شيء
 سببا وجعل لكل سبب شرجا وجعل لكل شرج علما وجعل لكل علم بابا فاقفا
 عرفه من عرفه وجهه من جهله نزلت رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن **وقال** امير
 المؤمنين عليه السلام على من الكوفة اللهم لا بد لأرضك من حجة لك على خلقت
 يهديهم إلى دينك ويعلمهم علمك لتلا تطلعتك ولا يضل اتباع أولياءك بعد
 ازهدتهم أمانا من ليس بالطاعة أو مكنتم أو متوقبا ان غاب عن الناس شخصه

فقال هادتهم فبعب عنهم **وقال** في ثوب المؤمنين منبته ثم بها علمون
يقول المؤلف في هذه اثنا عشر حديثا مع نظائرها الناضرة والظاهرة النظار
 المسكونة تدل على أن طول غيبة الحجة لا يسلكهم سدا بلب العاوم على الشعة
 والأبطال الحجة وتندرس من الحجة **وقال** الأستاذ المتكلم أبو جعفر محمد بن عبد
 بن شبة القاسري يفي الله عنه ما لفظه في مذهب الإمامية أن الأحكام منصوصة
 واعلموا أن الله يقول متفق في صدق على الوجه الذي يستوي القلوب ولكن المنصوص
 عليه بالجملة التي من فهمها فهم الأحكام من غير قياس ولا اجتهاد **وقال**
 العالم محمد بن الله ما نصه أن السيد قد اعترف في جواب المسائل الثمانية
 بأن أكثر اعتبارنا الروية في كتبنا معلومة مقطوعة على وجهها أما بالقوات
 فاما بعلامته وأما دلت على حجةها وقيل في ذلك أنها هي موجبة للعلم
 القطع وأن جعلنا ما هو دعوى الكتب مخصوص من طريق الإجماع **وقال**
 الهدى الشريف المرتضى طاب ثراه ما لفظه **فقال** إذا سلمتم باب طريق
 العمل بالأخبار والإجماع فعمل أي شيء تعملون في الفقه كله واجاب بما خلاصه
 أن معظم الفقه يعلم بالقرآن ومذاهب ائمتنا فيه بالأخبار والسنة وما
 لم يتحقق ذلك فيه ولعله لا قل يقول فيه على إجماع الإمامية وفكر كلاما
 طويلا في بيان حكم ما يقع فيه الاختلاف بينهم وعصولة أنه إذا أمكن
 القطع بأحد الأقوال تعين العمل عليه والاكتمال بين الأقوال المختلفة
 التعيين **يقول** المؤلف في هذه شهادة ذوى علم من أساتذة الكلام على
 الإسلام فتأمل أحاديث كتاب الكافي وتفسير علي بن إبراهيم والتعاني ومجيب

والصغار والقدح ايضا فصاروا في قلوبهم بعلها بغير حكمة بل في سيرة
 هذا ونحوها اكثر من ان يحصى وفيها ما يكفي بطريقه لسلوك مسيل النقاد
 يدلها كوبر وجمان بر آفتاب **انما لم يكن للمسلمين حجة فلا غرو ان يرتاب**
 والشيخ منس **الوجه الثاني** ان القوم قالوا ان كل الاغراض هي في الغرض
 منها علم وطريقنا الى هذه الامام عليه السلام مختص فيها **والجواب** بان الاخبار
 للتشريع والاحكام وانما من الاعمال الاعلام ليست الاغراض هي في الغرض
 فاما جعلها بل جعلها جل فاعلمنا ناصرة على ما فيها يعرف منها التي **الوجه الثالث**
 والوارد ولو كانت تجعل العبادات غير مفيدة للعلوم فله مستقلة في افادة العلوم
 لما حصلت العلوم من العربية الاصلية واللغوية والسير والملاحم والوقائع
 ولما استفادت من عبادات الفقهاء والعلماء التي امر الله بها في بيان الشرائع
 حتى لم يعمى تحقيق الاجماع لانه مستفاد عندهم من شرح كتب الفقهاء وكثرة
 الاطلاع مع اننا نعلم ضرورة معاني اكثر الروايات ومضامين غالب العبادات
 بل مقاصد الشرائع في القصائد المطولات مع كثرة تضمنتها للاستعانة والكتا
 مثل علمنا لسان العلومات وليست فشكلها فموضوع احتمل ان لا يكون
 الوجدان بالعباد والظهور مع البناء في جناح الجواد ولو ساء اتباع الاحكام
 العقلية في مقابلة البراهين لما قام دليل على مطلب من مطالب الدين **الوجه الرابع**
 من المسلمين والمسلمين بل الفلاسفة والطبيعيين وما كانوا اسلام الله عليهم
 يكون الناس بكنه عقولهم في الغالب فاعلمنا في جواب مسؤلهم فغلط
 الانعام في بعض المواضع فيفسر فيما يعلم من المراد وفي الحكايات كفاية عن المتكلمين

قال رسول الله صلى الله عليه وآله انما معاشر الانبياء اهل ان تكلم الناس
 قدر عقولهم وقال ابو عبد الله عليه السلام ما تكلم رسول الله العباد بكنه عقله قط
ويؤيد في هذا المقام ما حقق من ان خلق الانساظ وايداع العباد تحت حاجته
 متى يتلفظ بها يفهم تلك العباد منها ربط التي لا يدرك كنهها الا بمعونة
 نور اوحى والاهام والعرش في بيان الصمات فانما هذه الحكم والاحكام من
 محاييف القلوب والافواح الى منافع نظائرها من العواجج الاشباح وعروض الحكيم
 لا يتم في فعله مع كون الرطب بالظنون سبحانه وحقا عما يصفون واحدا الى ذلك
 يفهم المراد من الانساظ في المعاني والاهام ما حيث يسكن النفوس ويطيق
 الفؤاد والاحتمال غير ضار في المقام لانه من عالم الاوهام **الوجه الثاني** انهم
 قالوا ان مجال التقية وحقها في التورية معنا الانعام عن تعيين المرام فصار
 فصار لا وهام يحصل الظنون من الكلام **والجواب** بان هذا الاحتمال غير
 جاز في جميع الواضع والحال وما جرى فيه حكم الخيال لا يضرب بالباقي بالكل
 مع ان حكم التقية لا يفردي لولا النفس الامري المقصود لرب العبادات على
 وامن الحكم متوجه في طاعة اصحاب العصمة في جل ما يقولونه بل كنهه في تحقيق
 عند المكلف ما صدر عن الامام وجب عليه الا بتأ الحكم الكتاب والسنة
 وضرورة الاجماع **واعلم** ان الله رب العالمين خلق الخلق اجمعين ليحيي
 عليهم ويجعلهم اخرا لاجل عن سجن التجنين والحقاق بمعونة السير بقوله جل
 واليقين والظن ان يجتازي التسليم وتصدق الراسخين الى فيافي دوحا
 العليين ووجب عليهم طاعة ارباب الانواع المعبر عنهم في لسان الظاهر بالبحر

المعصومين من الناس مرضى هذا الشفاء في الدنيا وخبره هو الطبيب العام
بالادوية والآباء والكتاب في الشريعة في قوله الادوية الشافية عن امراض
الطبيعة من الملوك والسياسة والملكات الرعية والعرش حفظ الصحة وادارة
المرض لتسليم حركة الصعود في الشراط السليم المؤدية الى جنات النعيم فان
شككت الرواية فتنفى نظام الشفاء والاشفاة العيولانية وغيره في التحصيل
القابلة من جاني الشفاء وجب عليه ان يكون الطبيب وحفظ الطب لعامة
الاولاد وادبائها وتعرف الادوية الشافية للاغذية المناسبة
لا بد ان يكون الطبيب اعرف بالملكات في عين الطبيعة بالرجوع الى الاطباء
الروحانيين والكماء المعصومين يعرفون الادوية واعيانها فيسألونهم في كل
من شرب ان الطبيعة وبخائها فادام الداء باقيا في الداء بوجوده وما يتوقف
عليه استواله وشربه من الطبيب فاذق العرف للدواء العارف بالادواء
وتركب بعضها ببعض من طرف الرحيم الوهيد في غصن المرضي واستغنى
عن شرب الدواء وهو اعلى قتل الطبيب الدوائ اخفى الله شخصه عن الانبياء
وابقى طبعه وحكمته في الادوية والامراض ووفق جماعة من الرعي الذين كما
يعصرون عن امره بتشريح شعيرها وحفظها وقشرها وتعليقها وتعليقها بالدم
والسكر لانه اعلم من يد من المرضي في الداء الذي عن نفسه انكسر
استعمال الدواء وشربه **قال الله تعالى** ونفس وما سواها فاهمها فجورها
وقهورها فلما فلق من ركبها وقد خاب من ركبها **وقال** ليملك من ملك
عن بنية يحيى من حي عن بنية **وقال** فلله الحجة الباقية فلو سئل الله بأ

العلم الى معرفة الداء وكيفية معالجته الداء كما اخفى شخص الطبيب عن الرعي لما خفى
تكميله شرب الدواء ولطيف عرض شعير الطبيب ولما خفى على الرعي سببا
الذين ما قصر في الامثال في قصصنا في بيع الاحول ولو وكل الله الرعي
على امرهم فلو لم يحصل الاستغناء عن الطبيب في شربهم ولطيف التكليف فان
التكليف على من كان في الرعي حكمة معرفة الداء وتخصيص الادوية وكما ان
وفي رواية الشاي مع شام نيم قال الشاي يا هذا انك انظر لخلق الله خلقه
لا تفهمه فقال الشاي بل في انظر لخلق الله قال ففعل بنظرهم ما اذا قال قام لهم
حجة وعريلا كيدا يتشربوا او يتخذوا ليلتهم ويقوم اودم ويخبرهم بنورهم
قال فنموا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هشام فبعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال الشاي
والسنة قال هشام فصل في كتاب اليوم الكتاب والسنه في رفع الاختلاف عتاقا قال
الشاي نعم قال فلم يختلفت انا وانت وصبرت الياس من الشام في مخالفتنا اياك
قال فسكت الشاي فقال ابو عبد الله عليه السلام للشاي ما لك لا تسلم قال الشاي
ان قلت لم يختلفت كذبت وان قلت ان الكتاب والسنه يرفعان عنا الاختلاف
ابطلت لا فمما **عن الامام** ان الوجه فان قلت قد اختلفنا وكل واحد منا يدعي الحق
فلم ينعنا ان الكتاب والسنه الا الى عليه هذه الحجة فقال ابو عبد الله عليه السلام
سأله عنه مليا فقال الشاي يا هذا من انظر لخلق الله او انفسهم فقال هشام
مررت انظر لهم فلم لا تفهمهم فقال الشاي فلو قام لهم من جمع لهم كلتهم ويقوم اودم
ويخبرهم بحقوقهم من باطلهم قال هشام في وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم والساعة قال
الشاي في وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم والساعة من فقال هشام هذا القاعد الذي

منہاج

بمضاتہ
بکلیہ

خذوا به حتى يبلغكم عن الحق فخذوا بقوله قال ثم قال ابو عبد الله عليه السلام ان الله
 لا يخذلكم الا فيما يسعكم وفي حديث آخر فخذوا بالاحداث **قوله** المواقف **قوله**
 خلافان امور صاحب الزمان عليه السلام اولها الاتباع لانه اذا رى حال شئ حقه وقول
 وما يصلح ويؤيدهم بحسب العلم والاطلاع كما اخبر عليه السلام في وقوفه المفيد **قوله**
 بقوله عن وان كنا ثاوين بينكنا الثاني عن ساكن الظالمين الى ان قال فانما نخط
 علما ببناءكم ولا يعزب عنا شئ من اخباركم وقد اجاب عليه السلام محمد بن عبد الله
 بن جعفر محبى وقال في الجواب عن ذلك حديثان اما احدهما فاذا استقل من
 الى اخرى فعليه التكبير واما الاخرى فانه روى انه اذا فرغ راسه من التجدة انشأ
 وكبر ثم جلس ثم قام فليس عليه في القيام بعد القعود تكبير وكذلك التشهد
 هذا الجري وبما قلنا اخذت من باب التسليم كان ثوبا وقد تنجأ كتب الاخبار
 من الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار وتروى الاسناد والحاسن وقبلا
 التي جاءت للمعتمد والوسائل والعلاني ورجال الانوار وفيه من مصنفات
 العامة ونماذج بالكثر وما وجدنا في خبر ضعيف ولا صحيح بقوى او ظاهر او
 اوضح **قوله** بالترجيح في ترجيح الاخبار المختلفة الى المرجحات العقلية الظنية والـ
 والانتظار او الترجحة فيما لم يرد فيه نص بالخصوص والعوم فانبات الحكم
 بالاحتجاث والاعتبار وما يخصوا الاجل في فرد من افراد القياس كما ان
 بنوا على ذلك الاساس بل اموروا بترجيح محصورة معدومة في الاخبار عند
 فقدما بالاولى الى الامة الاطهار والتقى والامراء في التعيين والتسليم عند
 الاختار فكيف مساع من رخص نفسه في النطق بالترجيح بقوله غوية خلا

واستحسانات عقلية بل عقلية واعتبارات فنية **قال** فتبينه ساله جليله **الله**
 عن مسئلة فاجابه فيها فقال الرجل اريد ان كان كذا وكذا ما كان يكون القول فيها
 له ما اجبتك فيه من شئ فهو عن رسول الله **الله** ما من اريد في شئ
في الخامس بالاسناد عن ابي ابي بن عوف عن ابي عبد الله عليه السلام قال انتم والله على
 دين الله ودين رسول الله ودين علي بن ابي طالب وما هي الاثار عندنا من رسول الله
 نكتبها **وعن** ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اريد ان اكتب في كتابي
 في سنة نبوية منتظرة في ما فقال لا اما انت ان اصبحت لم توجروا في خطات كنت
 على الله **وعن** ما بن عوف عن ابي الحسن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اريد
 ما عندنا في اريد علينا شئ الا عندنا فيه شئ مستظرف ذلك ما انعم الله به علينا
 بكم ثم يرد علينا الشئ الصغير ليس علينا فيه شئ فيستظرف بعضنا لبعض وعندنا
 ما يشبه نفيس على حسنة فقال له ما لكم والقياس انما هلك من هلك عن قبلكم
 بالقياس ثم قال لاجاءكم ما تعلمون فقولوا به وان جاءكم وما لا تعلمون فما اقول
 بيده الى فيه **قال** ابو جعفر عليه السلام في حديث طويل ان الله لم يقض امره الى
 خلقه الا الى ملك مقرب وكذا الى بقى من رسله وليكن من رسله من ملكه
 فقال له قل كذا وكذا فامرهم بما يحب ونهاهم عما يكره **قال** الرضا عليه السلام
 في حديث طويل في دعاء الصديق في العيون فما ورد عليكم من خبرين مختلفين
 فاعرضوهما على كتاب الله فان كان في كتاب الله موجوبها حلالة او حرما فاتبعوا
 ما وافق الكتاب وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سنن رسول الله صلى الله عليه وآله
 فان كان في السنة موجوباً او منهيّاً عنه ففي حرام وما مر به عن رسول الله

امر الزام فاستجوابا وافق الحق رسول الله صلى الله عليه وآله وصحابة في السنة في ما وافقوا
 ثم كان محض الاختلاف في ذلك من جهة فيما عاين رسول الله صلى الله عليه وآله وكوهه ولم يبق
 فذلك الذي ايسر الاختلاف جميعاً وبما شئت وسلك الاختيار من باب
 التسليم والاتباع والرد الى رسول الله صلى الله عليه وآله وما لم يتولد في شئ الوجه فودوا
 اليها علمه فحقن اولى بذلك ولا تقولوا فيه بل انكم وعليكم بالكف والتثبت
 والوقوف عند ما يكون باحثون حتى ياتيكم البيان من عندنا **قال** شيخنا
 الحق العاملي في كذا الصديق انه نقل هذا من كتاب ما ترجمه لسعد بن عبد الله
 وقد كوفي الفقيه ان من الاصول والكتب التي عليها القول واليه المرجع **والشأن**
 ان القوم قالوا ان الاختلاف دليل على وقوع التهمة والخطا في الضبط والرواية
 بل دس الكذب الخلق في البداية وهذا باب لا يندرك ولا يمكن معه الاتفاق
واجب بان اختلاف الرواية واحتمال الخطا والتحريف ليس هو الوجه فان الامانة
 اتفقوا على ان القرآن واحد نزل من عند واحد بواسطة واحد على واحد والاختلاف
 لقانون من مروق خاصة والعامة في وقوع التحريف من التقيص والتبديل
 التقديم والتأخير والتكثير والتعريف واختلافات القرآت مفيدة للروايات
 ومع ذلك يقطعون في جميع الايات بقطعية الصدور مع ان اثبات التواتر
 في جميع طبقات القراءة الشهيرة الى النبي الحبيب وصحبه الاعيان في سائر
 افراد الالفاظ مما لا يصبغ من يصبغ عليه اطلاق العقل والمخاطفة فان صح القول
 القرآن مع هذا الاختلاف والتباين مع وحدة المبدأ وصحة في اخبار الكتب العتيقة
 الامارة على ائمة العروة كذلك فان ما في الاخبار احتمال دس الى الخطاب في القل

احمد الوكيل هو قوم في القوي والكرات الاخضر اللات على مدراس الانهار التي من عشر لعنا دهم

مَدْرُك

ما يؤيد من قلناه من الاخبار ما لا يحصى وهذه نبذة منها **قال ابو جعفر**
 ان القرآن شاهد على محمد صلى الله عليه وآله لذلك مفسر من اتخذ سببا في
 لم يقطع به الاسباب ومن اتخذ غير ذلك سببا **مع كل كذاب** فاقول الله
 قد اوضح لكم اعلام دينكم ومنازلكم فلا تفلتوا امركم بالوهم ولا ابدانكم
 هوى الفيل حتى اعماكم بظنوا سبيلكم **وقال ابو الحسن** عليكم انما هم رسول الله
 بما يستحقون به في محله وما يكتفون به من محله كتاب الله وسنة نبيه **وقال**
ابو جعفر عليكم ان الله تبارك وتعالى يدع شيئا يحتاج اليه الا ان يفي
 ويذكره لو سأل على الله عليه وآله وجعل كل شيء حدا وجعل عليه حليلا يذلل عليه
 وجعل على من تعلق ذلك الحد حدا **وقال** في الامنة ولا يضل خارج من الهدى
 الا بقتضيه عن حقهم **وان ابو جعفر** كان يقول ان يخرج مشيقوا على انفسهم
 يحكم الله ان الدين اوسع من ذلك **ان** علي بن ابي طالب عليه السلام كان يقول ان
 شيعتنا في اوسع ما بين السماء والارض وانهم غفيرة لكم **وقال النبي** من
 بسني في اختلاف امي كان له من مائة شهيد **وعن** ابو جعفر عليه السلام في قوله تعالى
 ولا يزالون مختلفين في الدين الا من رحم ربك يعني آل محمد واتباعهم يقول الله
 ولذلك خلقهم يعني اهل بيته لا يختلفون في الدين **وفي** اهل الدين في اجماع
 ابو جعفر محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب له ان الامام ليس في قبته من لسان
 من يريد ان ينادي **ويؤيد** قول علي عليه السلام ان غاب عن الناس شخص فوال
 هذا ثم لم يغيب عنهم عليه ولا ياب في قلوب شيعته وثبته هم بها عاملون **وعن**
 فريدة عن عبد الله عليه السلام قال على الناس زمان يغيب عنهم امامهم فلينله

ما يصنع الناس في ذلك الزمان قالوا يمشكون بالامر الذي هم عليه حتى يتيقن لهم
 هشام **قال** هشام بن سالم **قال** هشام بن سالم **قال** هشام بن سالم
 لا يجوز ان يكون كلف الله القعد المشي الى الساحل بل هو في سبيل الله وكلف
 الاعي فزادة الصالحين والكتب انما كان عادلة ام جاش قال ضربوا ما كان الله
 ذلك قال هشام فقلت ان الله لا يفعل ذلك ولكن على سبيل العدل والخصوصية ولو
 ذلك اليس كان في فعله جاشا الكلفة تكليفه لا يكون له سبيل الى القامة وادائه
 قال لو فعل ذلك لكان جاشا **قال** فاجب عن الله عز وجل كلف العباد ديننا
 ولعلنا لا اختلاف فيه لا يقبل منهم الا ان ياتوا به كما كلفهم قال علي قال غلب لهم
 دليل على وجود ذلك الدين او كلفهم الا دليل لهم على وجوده فيكون عيسى
 من كلف الامر في رواية الكتاب والمفعل المشي الى الجهاد قال فسكت حتى لم يسمع
 ثم قال لا بد من دليل ليس بصاحبك قال فنبه هشام وقال اشع شطرت
قال المقلد لا يبرهان عقلي فام فكل زمان قريب ويجعل فيه تذكرو
 من له قلب والسمع وهو شهيد ويؤيد من الاخبار ما من عونه اذلة في تحية
 اجماعا تمام للفتاوى وليس بها الا دلالة على فتح الباب للمحتمل والقبول **وقال**
 في شريع الاجماع عند كشف القناع ان شاء الله **والثامن** ان القوم قالوا ان
 ارتداد بعض اصحاب الاصول ساد سبب عدم الاعتقاد على هذه الاحاديث
 المروية عنها في الابواب والفتاوى والاحتمال كاف في سد باب العلوم على اديان
 العلوم **والجيب** بان الارتداد بعد تصديقا الاصل واشهاد النقل ولطفا
 الاصحاب ورخصة الائمة الاطياب وشهادة اهل الخبرة على حقها واشهر

على روايتها بالفتح الاحتمال ويقوم الاستدلال بمسلك العناد خارج عن طريق
قال محمد بن الحسن بن ابي خاليد شيوه قلت لابي جعفر الشافعي جعلت ذلك
 ان مشايخنا من اهل البيت عليه السلام وكان انت النقيب شديدا
 فكتموا كتبهم فلم يروا عنهم فلما ماتوا صار في الكتب اليسافا لحدوثها فانما
 شق **وبمثل** عن كتب بني فصال فقال خذوا بها **وقد** ما راو **وقد** كذا
الغيبه تصنيف شيخ الطائفة ما الفظه اخبرنا جعفر عن الحسن بن محمد بن داود
 القمي قال وجدت بخط احمد بن ابراهيم التومنجي والملا ابي القاسم الحسين بن
 رضي الله عنه على ظهر كتاب فيه جوابات ومساائل انقلت من ثم يسأل عنها هل
 جوابات الفقيه عليه الرحمة او جوابات محمد بن علي السلماني لانه على عنده قال
 هذه المسائل انا اجبت عنها فكتب اليهم على ظهر كتابهم بسم الله الرحمن الرحيم
 قد وقفنا على هذه الرقعة وما تضمنت من جوده جوابنا ولا يدخل الخذلان
 الفضل المعروف بالغرق في احسن الله في خوف منه وقد كانت اشياء خرجت اليكم
 على يد احمد بن بلال وغيره من نظرائه وكان من ذلك ما علم عن الاسلام مثل
 ما كان من هذا عليهم ائمة الله وغضبه فاستثبتت قدما في ذلك فخرج الجواب
 الا من استثبتت فانه لا ضرر في خروج ما خرج على ايديهم وان ذلك صحيح
 قد بنا عن بعض الحكماء عليهم السلام والصلوة والجمعة انه سئل عن مثل هذا بعينه
 في بعض من غضب الله عليه فقال عليه السلام العلم علمنا ولا شيء عليكم من كتمان
 فما خرج لكم مما خرج على يده بدوابة غيره من الشقات رحمة الله فاحمد الله و
 قبلوه وما شككتهم فيه اولى بكم في ذلك الا على يده فودوا اليها النعمة

او بطله والله قد استاسما في وجعلناوه على توفيقكم وحسبنا في امورنا
 ونعم العكيل **قال** ابن نوح اول من حدثنا بهذا التوقيع ابو الحسين محمد بن علي بن
 تمام وذكر انه كتبه من ظهر الدرج الذي عند الحسن بن داود وقوله عليه
 ان هذا الدرج بعينه كتب بها اهل قم الى الشيخ ابي القاسم وفيه مسائل فاجابهم
 على ظهره بخط احمد بن ابراهيم التومنجي وحصل الدرج عند الحسن بن داود
وقد كتاب الغيبه للشيخ في جملة حديث عن ابي عبد الله عليه السلام قال انا والله
 لا نجد الرجل من شيعتنا حتى يلجس له في جوف الحن **والثاسع** ان تقوم قالوا
 ان غالب الاخبار وصلت اليها من امة ولا تخط لا تضيد الاضمار لاحتراوات
 تجري فيه **والجيب** باننا لانتم ائمة فخط الظن في جميع الموضع بل يحصل
 علم قطعي في غالب الكتابات وهي وثوق النفس من الروايات واحتمال
 ملغوب باعتبار تداول الاصول وقراءتها وسامعها من القول والسمع
 في الغفلات وفيه واضح التعبد ليس له مجرى عند الشقات **في الجاس** عن عبد
 بن عمر قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اريد العلم قال نعم قبل وما نصيده قال كاتبة
وفيه عن محمد بن شعيب عن ابيه عن جده قال قلت يا رسول الله اكتب كما
 اسمع منك قال نعم قلت في الرضا والغضب قال نعم فاني لا اقول فذل لا
 الحق **وعن** ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اكتبوا فانكم لا تخطئون
 حتى تكتبوا **وعن** الحسن بن علي بن ابي بصير عن ابيه عن جده قال اكتبوا فانكم لا تخطئون
 قوم وبوشك ان تكونوا كتابا وقوم اني من تعلموا العلم فلم يستطع منكم ان
 فليكتبه وليضعه في بيته **وقال** ابو عبد الله عليه السلام اكتب بكتابك على الكتاب

والعاشرة ان القوم قالوا ان اختلاف الافهام وتفاوت مراتب الانظار
منع حصول العلم من الاخبار **واجب** بان الاختلاف غير مسلم في جميع
ومع نفي التسليم لا تمنع بين اختلاف الآراء وحصول العلم بالآراء فالتسليم
الواحدة نفي حصول العلم فيها العلم بطريق واحد في الإجماع ونفي يدعي البهانة
والنفي يدعي الظن الرابع فالحق يوقف لعدم الرجحان عمده ولو كان الاختلاف
من حصول العلم لما حصل علم في بدعي ولا نظري قط لان البدعيات وقعت
فانفادها الاختلاف فقال قوم هذا الامر بدعي والآخر نظري فلو كانت
ولاحقة إعادة المعلوم وغير ذلك مرة واحدة حكم العقول فالتسليم
ومكسر ذلك جماعة ونفوا حكم الحواس لاختلاف البقع في بعض الاحيان فلو كانت
وجماعة نفوا حكم العقول فلو كانت مطلقا وقالوا بالحيثية وانكروا البدعيات
بالثبوت وهو لا التسوية وليست فيهم التسوية فاستبعدوا الى الفلسفة
كنسبة الفلسفة الى الشريعة وكان الصادق عليه السلام كثيرا يقول علم الحجة
واخرج لمريده **ولمري القلوب عن الحجة في الحجة** ولقد عجزت لها الدعا
موجودة ولقد عجزت لمن يحيى **شبهت بيتا بان يكي نوان ريسون** فكر
انك شمع يورث برسم چراغ دارد **ومن** ابي عبيدة الخ قال سلست ايا جعفر
عن الاستطاعة وقول الناس فقال لا هذه الآية ولا يراون مختلفين الا
من رحم ربك ولذلك خلقهم يا باعبيدة الناس مختلفون انفسهم مختلفون
فاصابة القول فكلمهم ها لك قال قلت قوله الام من رحم ربك قال هم شعبتنا
ولرحمة خلقهم وهو قوله ولذلك خلقهم يقول لطاعة الانام والرحمة التي يقول

خطي

وسمعتي وسعت كلتي يقول علم الامام وسعت علم الذي هو من علمه كلتي هو
والخامسة ان الثبوت او خيلت والتسوية او لم يكن وكان الاختلاف مسلم
لمهور البديهي في جميع الظلام **والسادسة** الذين جاهدوا فينا المنهج بينهم سبلنا
در كذا حتى شمس على جدي في واحد است **بهر كوفتي معان حاصرت الطلقات**
ارتفاع شمس حتى راميكند شخصي **حجتي** يا شخصي يا قوس اسطرلاب
والسابعة ان القوم قالوا ان المنقول بالمعنى والمروي باللفظ قد خلطا
وربما جاعا الخبر وفهموا وديما الخلط كلام الروي بكلام العصوم **فثبت**
حينئذ باب اليقين وينفتح باب القطعي والتحسين **واجب** بان النقل بالمعنى
لا يخرج الحديث من كونه حديثا ولا ينافي ذلك الصحة مع وجود الرخصة
المروي قد يعرف باللفظ والمعنى وقد يفي في معرفة المعنى والمضمات ما هو
من اصول معنوية بالاسامي الظاهرة ويتعين بالقرائن والاشارات الباقية
كما هو واضح عند ابواب الروايات الزاهرة **قال** محمد بن مسلم قلت لابي عبد الله
ان اسمع الكلام منك فاريد ان اوعيه كما سمعته منك فلا يخفى قال فتعبد لك
قلت لا فقال لا تترك المعاني قلت نعم قال ذلك باس **والثانية عشر** ان القوم قالوا
ان احتمال ان يكون مراد الامام عليه السلام من الكلام غير ما عرفناه مانع لليقين
وحصول معناه واذا جازا الاحتمال وقع الاختلاف بمعلومية مدعاه **واجب**
بان لا تسلم جري الاحتمال في جميع الاحوال لا تدرى بسلام انكار الحسن وكذلك الثبوت
فان جمل الجمل تعرف معانيها بحيث لا يجوز العقل خلاف ما علمناه منها والظلم
الذي يخفى فيه وجه المقصود والمراد يرجع فيه الى قرآن اخرى خارجة عن
عندنا ومثل هذه

مع ان الذين اعدوا الروايات
منها في هذا التصريح بما
نكروا فيه او قطعوا او قلوا
بالمعنى وان كان النصح بان
انكروا انفسهم في ذلك
فانما كان ذلك من اجل
رعاها لغرضها لا من اجل
الادعاء والكتب
من محمد بن الحسن
الاول والثاني
ما حرفة من قوله
والكتب المحمودة
به فيهم فلا يخفى
هذا التخصيص
عندنا ومثل هذه

والسنة دغالة عامة وتعمل على الحكومات المستعرات كما هو ظاهر على المراتب وقبائل
فلا خلاف لا يضر احد حصول العلم لدى صاحب الانصاف فان غالب العلوم مات
غير مسئلة فيها باب الاحتمالات فان علمنا بوجود بعض الاصناف الذي عاشرنا
امس حاصل مثل علمنا بوجوده ناعم فبما كتمنا في افناء الله اياه بحسب الامكان
فكذلك علمنا بوقاية العقل السند والافاضة والسودان فام لا يشوبه شك
مع امكان ان افاءها الله تعالى بخرق امره زلا وفعل او خفي وبفعلها اخرنا
الجران ما غاها القوم مساو من الشيطان من حيث لم يقتضوا بما وصل اليهم من ال
الرسول من ورفضوا تسليم اصحاب العصمة القول وتوهموا بانفسهم في انفسوا
المسعى بعلم العقول وما حصلوا النقول حق التحصيل ما كتموا عن كثيره بالقليل وما
وتسعى الباع ولا طوقوا الذراع في مقتنيات العقول فصاروا ملذبين بين
لال هولا ولا الى هولا ونخرجوا عن طريقة الملبين وما دخلوا في الفلسفة فلهما
ياخترنا مسلمانا نشبوا بادلته النطق والطبيعي والمهينة والهندسة وفيها
على المنشئين لما اصطلحوا في شيانك الفلسفيين طاروا برين السفسطة فارة
وطودوا سبيل الاسلاميين ويرما يشعرون الكلام استظها ان على العوام
ويا تون مسائل علوم شتى يوسعوا دائرة فضاهم عند التوكل فاما في فهم من
نور الله ويستعين عند كيدهم بالله واما صار فيهم تصوير التشكيكات وتصور
المخاطبات لتكديس الاذهان الصافية بكبر الشبهات وتشويش القمات لتساكنية
عن الاضطرار بات هذا بحمد الله بين عند من خلغ وبغير التقليد من الجيد ورفق في
التحقيق بقلم التوفيق والله عز من قال: خلقنا لنقلد من ربه راداد كره

نقله

لعمري

لعمري من نقله، واتخذوا الجبارين وترهبوا بما ياب من دعوى الله: اوف
مع الانصاف والحق اقتضى: وعن حقيقة التقليد جدد مكرهم **المروشد الثاني** في ذكر
آيات الكتاب الدالة على فتح الباب وفي كثيرة مذكر بعضها: **ا** انزل من السماء
ماء فسالوا اوتية بقدرها فان حمل السيل نبذا لابسيا ومما يوقدون عليه في النار
ابتغاء حلية او متاع فبعدمثله كذلك يقرب الله للحق والباطل فاما التوبل
فيلهب جنبا، ولما ما ينفع الناس فيمكن في الارض **ب** يا ايها الذين امنوا
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولاه منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
والرسول ان كنتم ترمون بالله واليوم الآخر **ج** وجعلنا بينهم وبين القرى
التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السبيل سبيها فيها ليل لايام
د ولورقة وه الى الرسول والى اهل الامر منكم لعل الذين يستنبطونه منهم
هـ يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا مع الصاقيين **و** اتما انت منذر
لمن كف قوم هاد **ز** انا هديناه السبيل اما شاكر واما كفور **ح** ولا تكونوا
كالذين تفرقوا واختلفوا **ط** وهديناه الخبيذين **ي** ومن يتق الله يجعل له مخرجا
وفيرة **ق** من حيث لا يحتسب **با** فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون **يب**
بالنقل بلحق على الباطل يد مفعلة فاذا هو ذاهق **يج** ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم
عن سبيله **يد** الذين جاءهم اذ هم فينا لنهديهم سبيلنا **يه** ما كان الله ليعضل قومنا
بعد اهدائهم حتى يبين لهم ما يتقون **يو** واتوا البيوت من ابوابها **يا** ولا
يكون نفسا الا ما اشها **يج** ولا تنازعوا فتعزلوا **يط** فانقوا الله فاعلمكم
ك ان ربك اوحى الى الخلق ان اتخذوا من طيب الاطعمة ومن الشجر مما يوعى
ثم حلى من كل الثمرات فاسلكي سبيل ربك فلا يخرج من بطونها شراب مختلف

نقله

[illegible]

عبد الله بن صالح التميمي صاحب جواهر البحرين والشيخ الاجل الصفي الشيخ عبد الح
صاحب الاحياء والسيد العامر فالحق السيد صدر الدين العبداني والشيخ الاجل
الشيخ يوسف الجوالي صاحب كتاب الناصرة دعى الله تعالى عنهم وقد خرجنا منها
في المطبوعات مع ما ذكره من القرائن على محمل احسان وصول الامامية وشوان الله
ولكنك ههنا بشهادة اساتذة اهل الاحول الذين لا يقدر احد من اصحاب الفضل
والفضول على انكار فضيلتهم وشهادتهم **قال** شيخنا السيد الاول قدس سره
في اجازة الكيانه للشيخ الفقيه ابن الخانن لما رى ما في القطر من مصنفات صاحب
كتاب الكافي في الحديث الذي لم يعمل الامامية مثله الشيخ ابو جعفر محمد بن يعقوب الكلي
بشهادة الامام عن ابن قولويه عنه وبهذا الاسناد جميع مرويّات الكلي عن النبي
بواسطة من روى عنه وبهذا الاسناد عن الامامة جميع احاديث سيدنا رسول الله
بطريقهم الصحيح الذي لا سوية فيه ولا شك **قال** الشيخ مفتح المذهب
الحق علي بن عبد العالي الكوفي رحمه الله في اجازة الكيانه للفاضل صفي الدين علي
ما في القطر من مصنفات ومرويّات الشيخ الامام السيد الحافظ محدث
الثقة جامع احاديث اهل البيت عليهم السلام ابو جعفر محمد بن يعقوب الكلي صاحب
الكتاب الكلي في الحديث التي لم يعمل مثله الا قال وقطع هذا
الكتاب من الاحاديث الشرعية والاسرار الدينية ما لا يوجد غيره وهذا الشيخ
يروى عن كافيته من علماء اهل البيت عليهم السلام ورجالهم محدثين مثل علي
بن ابراهيم وهو يروي عن ابيه ومثل محمد بن محبوب وهو يروي عن محمد بن احمد
العلوي عن السيد الاجل ابو الحسن علي بن الامام ابو عبد الله المحصوم جعفر بن محمد

خطي

صلوات الله عليه عن ابي الحسن مام موسى الكاظم عن ابيه عليه السلام وقد يفتن هذا الكتاب
وكتاب التهذيب للشيخ ابي جعفر الطوسي قدس الله سره وكتاب من لا يحضره الفقيه
من الطرق التي والائمة عليه وعليهم الصلوة والسلام ما يروى في الوفاء **قال** ايضا
في اجازة للشيخ علي بن عبد العالي البصري رحمه الله ما نصه ومن ذلك جميع مصنفات
الشيخ الامام محدث الرجل جامع احاديث اهل البيت عليهم السلام ابو جعفر محمد بن يعقوب
الكلي صاحب كتاب الكافي وهو جامع الكلي لاحاديث ائمة الهدى وصاحب الكافي
بالاسناد المتقدم عن ابن قولويه عنه وبهذا الاسناد جميع مرويّات الكلي
وجميع ما رواه من روى عن النبي والائمة عليه وعليهم الصلوة والسلام **قال** ايضا
فيما يخصه بالاجازة الكيانه للشيخ احمد بن ابي جامع العاملي رحمه الله ما نصه واعطوا
في ذلك الطبقة الشيخ الاجل جامع احاديث اهل البيت عليهم السلام محمد بن يعقوب الكلي
صاحب كتاب الكافي في الحديث الذي لم يعمل الا صاحب مثله وهو يروي عن كافيته
من رجال اهل البيت عليهم السلام منهم الفقيه الاجل علي بن ابراهيم بن هاشم القمي وهو
يروى عن ابيه ابراهيم بن هاشم وهو من رجال يونس بن عبد الرحمن ويقال انه
لحق الامام الهادي عليه السلام وهو يروي عن ابيه واولاده المعصومين الصلوة والسلام
قال سميت العلامة الامامية ابا عبد الله في الله في الوسيط محمد بن يعقوب بن
الكلي في خاله علان الكلي الذي روى وهو شيخ اصحابنا في وقته بل روى عنهم
فكان اوفق الناس في الحديث في كتب الكافي في عشرة من سنة **قال** ايضا

الشيخ الفقيه

جش ثقة عارف بالانخبار **سيت** ابو جعفر الاعور جليل القدر عال
بالانخبار **انتهى اقول** وهذه شهادة اربعة من الفضلاء الاميين
على الامام عليه السلام

والعامة على وجهي القاشي وشيخ الطائفة **منها** المعاني والعلل والأكال والفقيه للصدق
والاماني للفقهي والمحسن للبرقي وقصير علي بن ابراهيم والعياشي ولا يحتاج
للطوسي والجوامع لامين الاسلام وكذا ذلك من الاصول الشيعة العترة العرفية
ان امرت تفصيل وثوقا ووثوق مصنفها فارجع الى ما تحت بحار الانوار وخاتمة
ومائل السبعة ولذا ذكر تفسير آية منها وجه الاستدلال بها وان كان الامر
على العالمين بطلب رتبة الهدى عليهم **قال في الاصل** انزل من السماء ماء فاستسقى
او دية بقدرها في الصغى والكبرى على حسب المسطرة فاحتمل السيل قبل ان يساقط
ونما يوقدون عليه في النار من انواع الفلزات كالذهب والفضة والحديد والفضة
استقاء حلية طلب حلية او متاع كالاولى واللات لحرث والحرب فبذلك علم ان
يوقدون عليه قبل ان يساقط الماء هو حلية كذا ضرب الله حق والباطل
مثلهما مثل الحق فافادته وثباته بالماء الذي ينزل من السماء فيسيل به الارض
على وجه الحاجة والمصلحة فينتفع به انواع النافع ويهلك في الارض من بان ينبت
بعضه في منابه ويسلك بعضه في عروق الارض الى العيون والابا وبالفاني
الذي ينتفع به موضوع على واتخاذ الامتعة المختلفة ويعدم ذلك سعة متطا
والباطل في حلة ففعله ففعله اضحى الله بندها فاما الزيد فيذهب جفاً وحقاً
بما يبي به السيل والفلزات واقام ما ينفع الناس كالماء وخلاصة الفلزات
تيمكت في الارض ينتفع به اهلها كذلك يضرب الله الامثال لا يصاح الشبهات
القول انزل من السماء فاحتمل القلوب باهوائها فاليقين على
قدر يقينه وفوالشك على قدر شكه فاحتمل الهوى باطلاً كبيراً وجفاً فاما

هو الحق والارادية في القلوب والسيل والهوى والزيد فحلت حلية هو الباطل
والمتاع هو الحق من اصناف حلية والمتاع في الدين انتفع به وكذلك صاحب الحق يوم
ينفعه ومن اصناف الزيد فحلت حلية في الدنيا لا ينتفع وكذلك صاحب الباطل
يوم القيمة لا ينتفع به **وفي الاصل** عن امير المؤمنين عليه السلام قد بين الله قصص
المتقين فحضر مثله بقوله فاما الزيد فيذهب جفاً واقام ما ينفع الناس
في الارض فالتب في هذا الموضع كلام الحدين الذي ابتدوا في القرآن فيضحو
ببطله ويتلوا شي عند التحصيل والذي ينفع الناس منه فالتب في تحقيق الذي
الباطل من بين يديه ولا من خلفه والقلوب تقبله والارض في هذا الموضع
العلم وقوامه حديث **يقول** المؤلف فالادية دلت على ما فسر علماء اهل البيت
عليهم السلام العلم هو انتفاع الناس وهم المؤمنون ببقائه بالعقل عليه والعمل به فاعلم
العلم الذي يحتاج اليه المكلف باق الى يوم القيمة والذي يظن انه اضمحل فلم يكن اليه
كثير احتياج وهذا رتب على من دعم السداد باب العلم وفلسه فبقية **والاية** **الناس**
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واعلموا ان الامر منكم **والكافي والعياشي** عن الباقر
ايما ناعنا خاصة امير المؤمنين الى يوم القيمة بطاعة **وفي المعاني** عن مسلم
بن قيس الخزاز عن امير المؤمنين ع انه سأل ما اشد ما يكون به الرجل ضالة
فقال لا يعرف من امر الله بطاعته وفوضه ولا يترجمه جعل حجة في امره وشأ
على خلقه قال فمن هم يا امير المؤمنين ع قال الذين قهرهم الله بنفسه ونبيه فقال
يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم لا تقبلت راسه
فقلت او ضل وفوجت عني فانهبت كل شئ كان في قلبي **وفي الاصل** ع

بن عبد الله انصارى قال لما نزلت هذه الآية قلت يا رسول الله عرفنا الله وعرفنا
 فمن اول الامر الذين تولى الله طاعتهم بطاعتك فقال لهم خلقنا في باجا بر واعة
 المسلمين من بعدى واولهم على بن ابي طالب ثم حسن ثم حسين ثم علي بن الحسين
 ثم محمد بن علي المعروف في القرية بالباقي وستره كما يا جابر فاذا بقيت فاقوله
 السلام ثم الصالح جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن
 علي ثم محمد بن علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم سمعي محمد وكنيتي محمد الله فارضتني
 في عباده ابن الحسن بن علي ذاك الذي يفتح الله على يديه مشارق الارض ومغاربها
 ذاك الذي يغيب عن شيعته واوليائه غيبته لا يثبت فيها على القول بالامانة
 الا من امن الله قلبه للايمان قال جابر فقلت يا رسول الله فهل الشيعة
 الانتفاع بن غيبته فقال اي ملذي بعثني بالنبوته انهم يستضيئون بنورها و
 ينتفعون بولايتهم في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وان تجلهاها سحاب يا جابر
 هذا من مكنون سر الله وتخزون علم الله فاكتمه الا عن اهله **وفي المناقب** دخل
 عليه يعني ابا عبد الله ع الحسن بن صالح بن يحيى فقال له يا بن رسول الله ما تقول
 في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم من اول الامر الذين امر الله
 بطاعتهم قال العلماء قلنا خرجوا قال الحسن ما صنعنا شيئا الا سألناه من هو
 العلماء فوجهوا اليه فقالوا له من اهل البيت **وفي المناقب** دخل علي بن ابي طالب
 المؤمنين ع اطاعتهم عن عصي الله واثم اطاعته لله ورسوله واولي الامر اثم
 امو الله بطاعة الرسول لانه معصوم مظهر لا يامر بمعصية اثم اطاعته
 الامم لا يامر بمعصومون معصومون لا يأمرون بمعصية فان تنازعتم في شئ فمن الامر ما

فشي من امور الدين فودعه فوجهوا اليه الى الله الى حكم كتابه والرسول بالسوي
 عنه في شأنه وبالاخذ بسنة والرجعة الى من امر بالمرجعة اليه بعلمه من
 فاقه امر الله **وفي المناقب** عن الصادق ع قال ان شأناهم في شئ فودعه الى الله وكان
 الرسول واولي الامر منكم **وفي المناقب** عن الصادق ع قال ان شأناهم في شئ فودعه الى الله وكان
 هكذا فان خفتهم تنازعنا في امر فودعه الى الله فاطاعوا امره منكم قال لولا نزلت وكيف
 يا امر الله عز وجل بطاعة وكالة الامم ويخضع في منافعهم اثم قبل لما عرفت
 الذين قبل لهم اطيعوا الله **وفي المناقب** فوجهوا له لا شئ ولا ريد الى الله فوجهوا
 ما يضركم من شئ فوجهوا اليه من الامور فقلنا قال الله سبحانه ليعلم
 ان شأناهم بالامر الذين اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان
 تنازعتم في شئ فودعه الى الله والرسول والراي الى الله الاخذ بحكم كتابه والرسول
 الى الرسول الاخذ بسنة واجمعة غير المنفرة **يقول** المؤلف وجه الاستدلال
 بهذه الكيفية على بقاء العلم الذي يحتاج اليه وفتح ابوابه الى يوم يفتح اليه
 قول الذي في سند باب العلم عليه من وجوه **الاول** ان الله امر النبي
 اليوم القبيح بالاتباع كتابه ورسوله واوليائه المعصومين من صلوات الله
 عليهم اجمعين وسبيل الاتباع مخضر في انفس الغيبة في الرجوع الى تعاليم
 اهل البيت ولما بهم وانما هم في التكليف فوجب على الله الخبير اللطيف باقواء
 ما يحتاج اليه اصحاب الدين ليرجعوا اليه حين يريدون الرد الى الامنة المبني
 والله تعالى لا يترك عليه ما وجب فعله ولم يهل ما وجب عليه حفظه فاقبض
 عليه نعمة عقلا وكلاما لئلا ياتي بما يفتني ويبيد فقلت الآية تجوزها المكلفين

أخبرني عن قول الله عز وجل وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة
 وقدرنا فيها السير وسبلها إياي وإياها آمنين قال ليس يا قوم التماس بها فليكن
 قال نعم هو الذي سماه قال وهل رأيت السرق في موضع أكثر منه بكة قال نعم هو
 قاعها الذي قال قال فإن ذلك فكتاب الله عز وجل قال وما تبصرون قوله فقال
 من قرية عنت عن امرئ فبادر رسلك قال فذلك القرى أهلكتناهم لما ظلموا وقال
 فسئل القرية التي كانت فيها والغير التي قبلنا فيها فليسئل القرية والرجال والغير
 قال فليسئل عليا يا أبا طالب الحق قال جعلت ذلالت فمنهم قال نحن فقال وما
 شجع الرقوله سير وافيها إياي وإياها آمنين قال آمنين من النخ وفي الله
 الشما قد علم قال لا في حنيفة لما دخل عليه من أنت قال أبو حنيفة قال عوفي
 العراق قال نعم قال بهم فتيهم قال بكتاب الله قال نعم فانت العالم بكتاب الله
 ناسخه ونسخه وحكمه ومتشابهة قال نعم قال فما خبرني عن قول الله عز وجل
 وقدرنا فيها السير وسبلها إياي وإياها آمنين أي موضع هو قال البو^{حنيفة}
 هو ما بين مكة والمدينة قال نعم أبو عبد الله ع إلى جلسائه فقال أشدكم
 باله على سيرهم بين مكة والمدينة قال يا منون على ما كنتم من القتل على
 من السرق فقالوا اللهم نعم فقال أبو عبد الله ع وجئت يا با حنيفة إن الله لا يقو
 الأحقا خبرني عن قول الله عز وجل ومن دخله كان آمنا أي موضع هو قال
 ذلك بيت الله الحرام قال نعم أبو عبد الله ع إلى جلسائه فقال أشدكم بالله ع^{عليه}
 تعلمون أن عبد الله بن زبير وسعيد بن جبير دخلاه فلم يامن القتل قالوا اللهم
 نعم فقال أبو عبد الله ع عليه السلام وجئت يا با حنيفة إن الله لا يقو^{حنيفة} الأحقا فقال لا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one of whom there is no prophet after him).

اضربی

ليس علم بكتاب الله **وفيه** عن أبي حمزة الثمالي قال كُتِلَ إلى الحسن البصري
 أبو جعفر عليه السلام قال جئتكم لاستلكت عن أشياء من كتاب الله فقال أبو جعفر عليه السلام
 الست فقيه أهل البصرة قال فدينا ذلك وساق لي خبري أن قال فقال له أديت
 من قال الله تعالى لنفكنا بركنا من هل عليه خوف بعد هذا القول منه فقال الحسن
 لا فقال أبو جعفر ع إن أعرض عن عليك آية وانفك عليك خطا بأكلا أحببت لا قد
 فترته على غيره وجهه فإن كنت فعلت ذلك فقد هلكك وإهلك فقال الثمالي
 قال أريت حيث يقول وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة
 وقدرنا فيها السير سرى وفيها آيات ما آمنين يا حسن بلغني أنك كتبت
 الناس فقلت هي مكتة فقال أبو جعفر عليه السلام فعل يقطع على من خرج سكتة وهل يذهب
 أمولهم فحق يكونون آمنين بل فينا ضرب الله الأمثال في القرآن فحق القرى التي
 بارك الله فيها فذلك قول الله عز وجل فمن آفقت بغضنا حيث أمرهم أن يأتوا
 فقال وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها إى جعلنا بينهم وبين شعيتهم
 القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقرى الظاهرة الرسول والتقية عنا إلى شعيتنا
 وفهماء شعيتنا إلى شعيتنا وقوله قد رآ فيها السير فالسير مثل العلم سيرة
 ليالي عايات ما مثلا لما يسير من العلم في الليالي والآيات من علمنا اليوم في الحلال والحرام
 والافرائض والأحكام آمنين فيها إذا أخذوا عن معدنها الذي أمروا أن يأخذوا
 منها آمنين من السلب والقتل والتقية من الحرام إلى الحلال لا أنهم أخذوا العلم
 ممن وجب لهم يأخذهم آياتهم عنهم المغفرة لا يقر أهل ميراث العلم من آدم إلى حيث
 انتهوا خبرت مصطفاه بعضهم من بعض حديث **وفي هذه الآية** وعنه

ولد

لا

لا

قال

قال عن القرى التي بارك الله تعالى فيها وذلك في قوله وجعلنا بينهم وبين القرى
 التي باركنا فيها قرى ظاهرة قال القرى الظاهرة الرسول والتقية عنا إلى شعيتنا
 وشعيتنا إلى شعيتنا **يقول** للقلق وجه الاستدلال بهذه الآية على
 ما فسر الأئمة الظاهرون من ومن وجوه **الأول** أن الله تعالى أخبرنا
 أن الله يفعل ما يريد كقولنا في قوله تعالى أن الله يفعل ما يريد ذلك لتحقيقه وعدم
 تخلفه بين أمره وبين عمله بين المعصومين من سلام الله عليهم لم يجمعين وبين شعيتهم
 الخلفين وما من رتبة ما يقول علوم الأئمة إلى الرعية فلا والله
 الرعية وإن قطع علم أصحاب العصمة عن الرعية للزم انتفاع مصلوق الأئمة
 كتب أخبارهم بعد تعلم أن الله اصطفى القائلين إماما لخبر عن علمه في العالمين وإن
 الباب مفتوح على العالمين وإن زعمت معاض الظالمين الضالين **الثاني**
 أن الحجة باقية في الأرحام وكذلك الشيعة باقية في الأرحامنا ويقيمون الحجة في
 مكانها وجب على الله إبقاء الحجة والنجوى حين وجب عليه إبقاء العصاة
 بين الأئمة والرعية لئلا يعلوهم إلى الأئمة تمام الحجة والنجوى والحق
 باقية بالقرينة فلا بد من الواسطة وفي ذلك ثبت فوج الباب في
 قول الخط من قول القول **الثالث** أن الله تعالى أمر بالسيرة بين القرى
 السابكة وبين الرعية بنقل العلم ولم يكن الله ليأمر بشيء لم يوجد أو لم يكن و
 الآية على عونها والعلية الدلعية لا النقل والحال باقية والامام موجود حتى
 ملزم إبقاء العلم وبقاؤه وهو كقولنا في قوله تعالى لا نقول بالانفاد والحمد لله
 على ذلك **الرابع** أن الله تعالى أمر السائرين بعلوم أهل البيت عن الزينبي

نظر

في القرآن

والفصل من التمساد وعد الله لا يخلف الله لا يخلف فوجب عليه حسب العدل
ومعقبي الحكمة وروح الفساد حفظ العلوم التي تحتاج إليها العباد كلها بغير حاجتها
بعد ما وعد الله الامن عن الربيع والسك والظلال شي من مغلطات تبعه الكفر
وتسكيكات اشباه الجبال **الخامس** انه متى جاء علمنا الظلال بعد التمسك
احاديث النبي والآل مع وعد الله بالامان فقد بان لنا ان قول المؤمنين الشاؤف
الكافين من بيتات وانما رعد علم التفرقة بين الكفر والامان لان طريق القطع بجبال
الابرار والقيار هو وعد الله العزيز بما رادوا لاجاز اعتبار خلف وعد الله في بعض
جاني بعض كثر وجري الصبح على الله ولم يرفع الوثوق عن قول الله سبحانه وتعالى
الحق في ما يصفون وسيعلموا الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون **والسادس** انه لو
علينا باب العلم مع بقاء التكليف وجاز التمسك بالظنون في الدين خفيفا وقع
لفظ الاحكام ان الظان ليس بما هو من لفظ الاحكام والسيان وحيد في خلاف وعد الله
بقوله اثنين وكذا يستقيم القول بالانسداد الا على رأي المصوفة والاشعريين
والاية الرابعة ولورقوه الما الرسول والى الامم منهم لعلمه الذين يستنبطون
منهم في الدنيا **عن الباقر عليه السلام** في الاية المعصوم **والعاشي** عن الباقر
عليه السلام وهم الذين يستنبطون من القرآن ويعرفون بحلال العلوم وهم خير الله
على خلقه **وفي الاحكام** عن الباقر من وضع وكاية الله ما هل استنباط علم
في غير اهل الصفوة من بيوتات الانبياء وقيل خلافا من الله عز وجل جعل
لجميع وكاية الله والتمككين في غير هدى وعرفوا اهل استنباط علم الله
نكروا على الله ولفظوا عن عصية الله وطاعة فلم يضعوا افضل الله حيث

تبارك وتعالى

في القرآن

تبارك وتعالى

ويذكر في شيخنا المجلس طاب ثراه عن الإمام الزهري أنه في تفسير الكبير ما خلاصه
 أن الآية عام تشمل كل جماعة من المؤمنين أو الكافرين أو المذنبين أو الصالحين أو السوءين
 في كل دور من دورهم ثم قال أن الإمامية تقول أن الإمام كل قرن في قومه وتقول
 أن المرجع هو الإمام من حيث الجوع ثم اطلال الكلام بالثقة والابرام ولا ياسب
 ذكره بهذا المقام **والآية السابعة** وكل قوم هاد في الكافي عن الباقر عليه
 السلام الله سبحانه وتعالى في كل زمان متاهدا يهديهم لأصحا بيه بنى الله ثم الهدى
 من بعده على ثم الأوصياء وهدى بعد ذلك وعن الصادق عليه السلام كل إمام
 هاد للفرق الذي هو فيه ومثلها الآية في قوله تعالى والعباسي وغيره وهدى من
 الخاصة والعامة في غير واحد من الأسانيد **القي** هو ردة على من أنكر أن
 في كل عصر زمان إماما عامة لا تخلو الأرض من حجة **يقول** المؤلف حجة
 الاستدلال أن الله تعالى لا يترك قومه هاد ويراي طريق الوصول
 للإمام متعسر على العباد بل منسدا على الأغنياء وتعين حصره في الأضداد
 الثمانية المروية عنه وعن أبيه لئلا يمين الأهل والفقير كذب لخبائيل الخبير
 وعباد **والآية السابعة** أنا هديناه السبيل أما شاكر وأما كفور **في**
الحاسن عن زرارة بن عيسى قال سألت أبا عبد الله عن قول الله أنا
 هديناه السبيل أما شاكر وأما كفور قال علمه السبيل أما اخذ فهو شاكر وأما
 ترك فهو كافر **يقول** المؤلف حجة الاستدلال بآية أن النبي من الشرق
 ظاهر لنزول بقاء العلم الذي يحتاج إليه في معرفة طريق الخصال والبيان بما
 لحقنا بالزوم خلف أخباره ثم نقص حجة على من سده عليه باب العلم والهدى

يا أئمة أئمة بقاءهم حضرة أو حضرة عليهم أو تكليف ما لا يطيق أو ارتفاع التكليف
 مع كونه الآية محكمة والأقل باطل كان الغيبة والثالث ترجيح عليه وهو متبع
 والرابع خلا في ضرورة الدين وإجماع المسلمين على بقاء حكم الآية وبقا التكليف
 فتعين الوجه الثاني وهو بقاء العلم المعصوم الذي هو الذي يورثه الله عند الحاجة
 والتفصيل في كلف به **والآية الخامسة** كوفوا مع الصادقين **في**
الاحتجاج عن علي بن أبي طالب له طويل ثم قال علي غر الله من الله أعلمون الله
 أنزل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكوفوا مع الصادقين قال يا أيها الناس
 يا رسول الله عامة هذه الآية خاصة فقال أما الأمور من فعمامة المؤمنين
 بذلك وأما الصادقون خاصة لا يخرج على وأوصيائي بعدد الأيام القيمة فقال
 اللهم نعم **وفي الكافي** عن أبي عبد الله معاوية الجعفي قال سألت أبا جعفر عن معنى
 عز وجل اتقوا الله وكوفوا مع الصادقين قال يا أيها الناس **وفي** بالأسنا
 عن ابن أبي نضير عن أبي الحسن الرضا عن قال سألت عن قوله الله عز وجل يا أيها
 الذين آمنوا اتقوا الله وكوفوا مع الصادقين قال للصادق قولنا هم الأئمة وأما
 الصديقون بطاعتهم **يقول** المؤلف قد توالت الأخبار بتخصيص الآية بالأئمة
 الأربعة فعليه جمعت الفرق الحقيقة في جميع الأقسام وحجة الاستدلال بها
 أن الأئمة يكون المؤمن مع الصادقين لا يكون الله بعد تيسره والتمكن منه
 والكون معهم لا يعقل إلا بالتمذهب بذهبهم والعمل بأخبارهم وإتباعهم فلو
 أنشد علينا باب علوهم للزوم حلقى الحدود لمات أما تكليف ما لا يطيق
 أو ارتفاع هذا التكليف فكلاما خلا في ضرورة منهج الإمامية العادلة

وتبعه ايداه حتى يبلغوا علينا نبيهمون حديثنا فيقولون اللهم فجيده
 وفيه نبيهموه فاولئك الذين يجعل الله خيرا وبه نفيهم من حيث لا يحتسبون
وعن عبد الحميد الواسطي عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له اهل الجنة الله بعد
 فكنا امواتنا انتظروا هذا الايام حتى يوشك الرجل منا ان يسأل في ليلة
 يا عبد الحميد افرى من جنتي نفسي على الله لا يجعل الله له خيرا رحم الله
 اخيرا امرا وفي **رسالة** ابي جعفر الى سعد بن ابي وقاص اوصيت بشي
 فان فيها السلامة من النطف والنعمة في القلب ان الله عز وجل يقول بالقوى
 من العبد ما غلب عنه علمه ويجلي بالقوى عنه عماه وجهله وبالقوى غايته
 ومنه في السفينة وصالح ومن معه من الصاعقة وبالقوى فانه الصابون
 ويخت تلك العصب من الممالك الحديث **وفي جواب** ابي عبد الله الى
 رجل من اصحابه اما بعد فاني اوصيت بقوى الله فان الله قد علم لمن
 ان يقول ما يكره الى ما يحب ويؤخر من حيث لا يحتسب **يقول المؤلف**
 في الخبر في هذا الآية بالعلم بان الله يجعل للمؤمن خيرا عن كمال فهم
 عليهم ويؤخر عنهم من علمه ما يلقون به وما احفظ لفظ الحديث وفيه
 الاستدلال على خلاف ما نعوهم من استدلال الباب بل صرح في فتحه
 علما لا نقيا الاطيات والاعلام خلف الوعد والرفق الحكم وهما باطلان بالحق
 ودليل العقل والحديث هذا **والآية الحادية عشر** فاسألوا اهل الذكوان
 لا تعلمون في الكافي والقوي **الآية** عنهم عليهم السلام في اخبار كثيرة رسول
 الذكوان اهل بيته السؤلون وهم اهل الذكوان **والآية الحادية عشر** عن الرضا

والآية الثامنة فكلوا مما كثر من ثمره واختلفوا **يقول المؤلف** وجهه
 الاستدلال بهذه الآية ان الثمر من التفرق والاختلاف عام يشمل المكلفين في كل
 سبيل المؤمنين ولم يكن الله لينهي عن فعل لم يمكن تركه نعلم ان تولا التفرق والاختلاف
 امر يسخر العباد له ليسلكوا سبيل الانصاف والعدل لا يمكن الا بالعلم بالحق والتمسك
 مع استدلال باب العلم والاكتفاء بالظن فان الظن لا يغني عن الحق شيئا ولا يخلو
 من الاختلاف قطعا فلو لم يكن سبيلنا الا الظن لما امكننا ان نرب عن التفرق والاختلاف
 الذين لا ينفك عنهم والتخصيص بما لا دليل عليه ولا سبيل اليه ولا يقاوم
 والتكليف بما لا يطاق كذلك فاقصر الامر بان الباب مفتوح وللقصر هو
والآية التاسعة قوله تعالى وهديناه الخدين **في الكافي** عن حمزة بن محمد عن
 عبد الله عليه السلام قال سالت عن قول الله وهديناه الخدين قال جعل الخدين
 الشر **يقول المؤلف** وجه الاستدلال ظاهر فان الهداية لا يمكن الا مع علم
 وهي تبا في القول بالاستدلال الى ما يحتاج اليه العباد **والآية العاشرة**
 ومن يوق الله يجعل له خيرا وبه نفيهم من حيث لا يحتسب **عن** ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يخرج من جهنم الدنيا ومن غرات الموت ومن شدائد
 القية **عن** الجعفي عن عمار بن ابي ابي لا علم به لو اخذ الناس بها لكانهم
 ومن يوق الله يجعل له خيرا وبه نفيهم من حيث لا يحتسب الآية فانزل بقولها في
وعن ابي عبد الله في قوله الله عز وجل ومن يوق الله يجعل له خيرا وبه نفيهم
 من حيث لا يحتسب قال هؤلاء قوم من شعبنا ضعفاء ليس عندهم ما يتجولون
 به اليه فيسبغون حديثنا فيلقون من علمنا فيجعل قوم نقيم وينفقون اموالهم

فإن الله قد قال في كتابه العزيز **يقول** المولى وجه الاستدلال بغير ما ذكرنا من الأدلة من
اتباع السبل لوزم سبيل لا يمكن إلا بعد العلم بتلك السبل الباطلة لاجتماعها
والعلم بسبيل الحق ليس كذلك فيه ولا يتأتى ذلك مع اشتداد الباب ولا كفاؤه
بالفطن وتفطن بالتحصيل بل دليل عليه والفرع ما خلفه في السبيل إليه **والله**
عشر الذين جاءوا فينا لنهديهم سبيلنا **يقول** المولى وجه الاستدلال
ظاهر لأن الله قد هدانا لهذا من قبله هدايته بسبيله فلا يفرق بين هدايته من وصول
سبيل الحق هدايته السبيل لا يمكن إلا بعد العلم بأن الهداية من العلم والحق
الأنبياء معصومين على من نزع الاستدلال والتخصيص خلاف الأصل ولا بد
عليه أصلاً فلو العلم لما حصلت الهداية بعد الاجتهاد ولو الهداية إلى
سبيل الحق لمولف وعدة ثم وإن الله لا يخلف الميعاد فعلم أن الذي ما ي
الحق فيما يحتاج إليه فهو مقصراً البتة فلو اجتهاد الموصول لأحالة ولو حصل
فلم يقع الظن **والخامسة عشر** ما كان الله ليضل قوماً بعد أذهبهم حتى
يبين لهم ما توفى **في الخامس** عن أبي عبد الله عليه السلام قوله ما كان الله
ليضل الأمة حتى يفرقهم ما يرضيه وما يخط **يقول** المولى وجه الاستدلال
بين لأن الله بين أن الضلال بعد البيان وفسره الإمام الصادق
بعد التعريف والبيان والتعريف مما لا ينفك عن العلم بل هما من جهة
وغيره وهذا مما لا يمكن مع اشتداد الباب فتب فساد من نزع الاستدلال
والسادسة عشر وأما البيوت من أبوابها **في الإجماع** عن أمير المؤمنين
فلنجد الله للعلم أهلاً وفرض على العباد طاعتهم بقوله أطيعوا الله وأطيعوا

فإن الله قد قال في كتابه العزيز **يقول** المولى وجه الاستدلال بغير ما ذكرنا من الأدلة من
اتباع السبل لوزم سبيل لا يمكن إلا بعد العلم بتلك السبل الباطلة لاجتماعها
والعلم بسبيل الحق ليس كذلك فيه ولا يتأتى ذلك مع اشتداد الباب ولا كفاؤه
بالفطن وتفطن بالتحصيل بل دليل عليه والفرع ما خلفه في السبيل إليه **والله**
عشر الذين جاءوا فينا لنهديهم سبيلنا **يقول** المولى وجه الاستدلال
ظاهر لأن الله قد هدانا لهذا من قبله هدايته بسبيله فلا يفرق بين هدايته من وصول
سبيل الحق هدايته السبيل لا يمكن إلا بعد العلم بأن الهداية من العلم والحق
الأنبياء معصومين على من نزع الاستدلال والتخصيص خلاف الأصل ولا بد
عليه أصلاً فلو العلم لما حصلت الهداية بعد الاجتهاد ولو الهداية إلى
سبيل الحق لمولف وعدة ثم وإن الله لا يخلف الميعاد فعلم أن الذي ما ي
الحق فيما يحتاج إليه فهو مقصراً البتة فلو اجتهاد الموصول لأحالة ولو حصل
فلم يقع الظن **والخامسة عشر** ما كان الله ليضل قوماً بعد أذهبهم حتى
يبين لهم ما توفى **في الخامس** عن أبي عبد الله عليه السلام قوله ما كان الله
ليضل الأمة حتى يفرقهم ما يرضيه وما يخط **يقول** المولى وجه الاستدلال
بين لأن الله بين أن الضلال بعد البيان وفسره الإمام الصادق
بعد التعريف والبيان والتعريف مما لا ينفك عن العلم بل هما من جهة
وغيره وهذا مما لا يمكن مع اشتداد الباب فتب فساد من نزع الاستدلال
والسادسة عشر وأما البيوت من أبوابها **في الإجماع** عن أمير المؤمنين
فلنجد الله للعلم أهلاً وفرض على العباد طاعتهم بقوله أطيعوا الله وأطيعوا

الرسول صلى الله عليه وسلم وبقره الى الرسول صلى الله عليه وسلم
 لعلم الذين يستنبطونه منهم وبقره الى الرسول صلى الله عليه وسلم
 وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم وبقره الى الرسول صلى الله عليه وسلم
 والبيوت هي بيوت العلم الذي استودع الله الانبياء ما بوابها اوصياؤهم
 فكل عمل من اعمال الخير يجري على غير ايديهم الا سطفاً وعودهم وحرفهم
 ومشاريعهم وسندهم ومعالم دينهم من دود غير قول واعلم بحمل القرآن
 شملتهم صفة الايمان الخ **وعنه** عن البيوت التي امر الله ان يبنى ابوابها
 عن باب الله وبيوت التي يؤتى منه من تابعا واقرى بؤنتنا فقد في البيوت
 من ابوابها ومن خالفنا وفصل علينا غير ما فقد في البيوت من **لهم**
 ان الله عز وجل لو شاء عرف الناس نفسه حتى يعرفوه وياتون من باب
 ولكن جعلنا ابوابه وضراطه وسبيله وباب الذي يؤتى منه **قال** فمن عدل
 عن خلافنا وفصل علينا غير ما فقد في البيوت من **لهم** وياتون من باب
 لنا يكون **وفي الجمع والوعظ** عن ابائنا عليهم السلام الخ ابواب الله وسبيله
 والدعاة الى الجنة والقادة اليها والادلة عليها الى يوم القيمة **وفيها**
 باسناده عن ابي عبد الله ع قال ان خير من احيا ربي اسرائيل عبد الله
 حتى صار مثل الخلال فاعطى الله الى النبي من انبياءه في زمانه وقال له وقرى
 جعل لي وجبروتي لو انك عقلت حتى تدوب كل الالية في القدر فما قبلت
 منك فاني من الباب الذي امرتك **وفيه** عن ابي عبد الله ع عن ابي بصير
 عن الحسن بن الحسين ع قال سمعت موسى بن عمران ع رجل وهو رافع يده الى

يدعي الله فانه يرفع يده في حاجته فاعطى الله ما سأل من رافع يده
 الى السماء وقال يا رب هذا عبدك رافع يده اليك يسالك حاجته ويسالك
 الغشوة منك سبعة ايام لا تنجيب له قال فاعطى الله اليه يا موسى اودعني حتى
 يسقط يده او تنقطع يده او ينقطع لسانه ما استجبت له حتى ياتي مني
 الذي امرت به **وفيها** عن الشماخ والاحباب وغيرهم في ابواب الله ان يبنى
 الا من ابوابها فمن اتاهها من غير ابوابها سعى سائر **وفي الكافي** قال ابو عبد
 الله ع قال من ضاوق الزم الله الجنة الى العنا ومن ادعى سماعاً من غير الباب
 الذي امر الله فهو مشرك وذلك الباب المأمون على سر الله المكنون **في**
 عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع انه قال ابي الله ان يجري الاشياء الا
 باسباب فجعل لكل شيء سبباً وجعل لكل سبب شراً فجعل لكل شراً علماً
 فجعل لكل علم باباً فاعطاه من عرفه من جهله من جهله ذلك رسول الله
وفيها باسناده عن ابي عبد الله ع في حديث طويل **يقول**
 في آخره كيف قلدي من لم يبصر وكيف يبصر من لم ينظر اتبعوا قول رسول الله
 واتروا بما نزل من عند الله عز وجل واتبعوا انا والهدى فافعلوا ما اتوا
 والحق الى ان قال فصل في الطريق بالتماس الباب والتمسوا من هذا **وفيها**
 لشكلوا امر دينكم فتؤمنوا بالله وتكلم **يقول** المؤلف بجزالة لتهو الله
 يا من ابوابها بيوت العلم هي بيوت علم الانبياء ومن ابواب الاوصياء وهذا
 الايمان فما امر به الثقلان علم يكن الله ليا من ما هو خارج من ذلك مكان فعمل
 ان الايمان من يمكن بل متيسر ذلك لا يمكن الا مع فتح الباب وفي فضاءنا

هذا مختصر في الوجوه الاحادية ثم قل كان الباب مستدلاً لا يرفع حكم لاية الحكمة
وهو خلاف ضرورة الذهب **والسابعة عشر** ولا يكلف الله نفساً الا ما آتاها
في الحاشية باستناده الصحيح قال هل جعل في الناس آفة يناول بها المعرفة قلت
نقل كلوا المعرفة قال لا اتك على الله البيان لا يكلف الله العباد الا وسعها وقال
لا يكلف الله نفساً الا ما آتاها **يقول** المؤلف وجه الاستدلال بهذه الآية
هو ان الله لم يكن يكلف ما لم يسعه العباد وما لم يات به وقال كلف العباد تحصيل
العلم والعمل بآية يحتاجون اليه من امور دينهم والايات والحكمات والنصوص الصالحة
والآية على فرض طلب العلم واجماع المسلمين بل المسلمين بل العقلاء بجمع على الا
تقيام الدليل على وجوبه دليل على وجوده والتخصيص في بعض التطبيقات
بعض حكمه اذ لا دليل عليه فنثبت ان الباب مفتوح والحجوب مقصور **والثامنة**
عشر فلا تنازعوا في تحصيلها **يقول** المؤلف وجه الدلالة ان الله تعالى لم يكلف
بشئ الا بعد القدرة عليه وامكانه ولو كان باب العلم مسدوداً لم
بالظن صحيحاً لما كان لقوله فلا تنازعوا معنى فان الظن لا يفارق الاختلاف
والاختلاف لا يفارق التنازع والاعتساف وهذا مشاهد بين غير المسلمين
فالعلم لا يتنازعون ولا يختلفون **والثانية عشر** فاقول الله يعلمكم الله
يقول المؤلف وجه الدلالة ان الله تعالى جعل العلم كالثمره للتعقوى كما جعل التقوى
ثمره لآية اخرى فعلم ان بعضها من بعض والآخر لا يفترقان فالقول بسد
باب العلم بعد التقوى فكذلك لو علم الله تعالى فاعلم ان الحجب من الباب هو
الذي علم يتقون من رب الارباب **والعشرون** يخرج من بطوننا شراب مختلف

الواحدة فيه شفاً للناس **الفرق** عن الصادق ع عن الله الخ الذي اتى
البيان اتحدى من الجبال يوماً امراً ان تحل من العرب شيعة ومن الاشج يقول
من العلم وعجائب شوق يقول من المولى والذي يخرج من بطوننا شراب مختلف
الواحدة اعلم الذي يخرج مننا اليكم **والعياشي** عنه عليه السلام الخ لا عتة ولا
العرب والشجر المولى عاتمة واما يعرفون يعني الاولاد والعبيد ممن لم يعق
وهو يقول الله ويرسله والائمة والقبائل المختلفة الواحدة منون العلم الذي
تدعيهم الائمة شيعة في شفاً للناس يقول في العلم شفاً للناس والشعة
هم الناس بغيرهم الله اعلم بهم ما هم واعلم ان كان نزعهم الله الفسل الذي ياكله
الناس انما اكل منه ولا شرب ذو فاهمة الا شفي اقول الله تعالى فيه شفاً
لناس ولا خلف لقوله الله واما الشفاً في علم القرآن لقوله وقول من القرآن
ما هو شفاً ووجه الدلالة لا شكت فيه ولا مية واهله ائمة الهدى الذين
قال الله تعالى ثم اوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا **يقول** المؤلف
وجه الدلالة في هذه الآية هو ان الله اخبر عن خروج علوم الائمة عليهم السلام
وما خاضه بلطفه يخرج على صيغة الضميمة التي يدل على التجرد والحدوث
وفيها دليل على فتح باب العلم على اهله من اهله مع اهله وان استدل الباب
على غير اهله فقد استدل الامام ع بعنل هذا الاستدلال في سورة حم الحاقة
فيما يفرق كل امر حكيم وفي سورة انما انزلناه في ليلة القدر بلطفه متقول
المسكت والروح في **الاجتماع** عن علي ع واوكان هذا الامام الذي ينزل
غياية النبي ص دون غيره لكان الخطاب يدل على فعل ما هو غير دائم ولا

الشراب ظل

التي

ولما نزلت الملكة من ركبها لم يقل نزل الملكة وبغض كل
 امر حكيم **وعن** أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل ما بين الله أن من صدق
 بليلة القدر لم يزل لها خاصة إلا أن قال ومن آمن بليلة القدر من غير أن
 فاته لا يبعث في الصدق إلا أن يقول لنا في من لم يقل فاته كاذب أن الله عز
 اعظم من أن ينزل كلامي مع الترفع ولله ملكة لا يخافنا سقونا قال أنه ينزل
 إلى الخليفة الذي هو عليها فليس قوله ذلك بشي فان قالوا أنه ليس ينزل
 إلى أحد فلا يكون أن ينزل شي إلى غير شي وان قالوا سيقولون ليس هذا
 بشي فقلوا صلوا بعيدا **وعنه** قال يا معشر الشيعة خاضعوا لله
 أنا أنزلناه فليكون الله ألقا محبة الله تبارك وتعالى على خلق بعد رسول
 فأنزلنا لبيدكم وانما لناية علمنا يا معشر الشيعة خاضعوا لله والكسا
 المبين أنا أنزلناه في ليلة مباركة أنا كنا منذرين فأنزلناه في ليلة
 بعد رسول الله صل **يقول** المؤلف موضع استدلاله عليه لم يهذه السورة
 باعتبار فعل المضارع كما استدللنا من قوله يخرج من بطونها فتأمل قل
والحادية والثانية واعتقدوا بجبل الله جميعا ولا تفرقوا **يقول** المؤلف
 جبل الله هي الامام الذي افتقر من الله طاعته على ما فسروه عليه السلام والآية
 بغيره لا يمكن إلا بالتمسك بقوله وهو مخضرم في الأخبار فلو لم يكن مفيدة للعالم
 والمبشرين لما احتج التكليف باعتصامها وعدم التفرق عنها لأن الظن لا يغني
 من اختلاف وتفرق وانفسان كما هو شاهد في القوم اجمعين **والاعباد**
 الحاميين **والثانية والعشر** ولا تقف ما ليس لك به علم **في العلم**

نزل

نزل

نزل

نزل

في الاشارة عن امير المؤمنين ع وجل اهل الكتاب الذين هم والعلين
 بظاهرة وباطنهم من شجرة اصلها ثابت وفروعها في السماء وفي كل اكل
 باذن ربها اي يظهر في هذا العلم تحت اسم في الوقت بعد الوقت **يقول المؤلف** المؤلف
 وجه كماله الاية قوله تعالى اكملها فصبها من السماء مع فتايل كمال وجه للتخصيص
 لامسالة العموم وعدم التخصيص من كلام العيصوم فقد مضى بعض القول فيها
والرابعة والعشرون الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فمنزل عليهم البلا
 الاختلاف ولا يخفى فابشروا بالجنة التي كنتم تعدون **في الكافي** عن محمد
 بن مسلم قال سالت ابا عبد الله ع عن قول الله عز وجل الذين قالوا ربنا الله
 ثم استقاموا على الاية ولما بعد واحد تنزل عليهم الملائكة الاية **يقول المؤلف**
 المؤلف وجه الاستدلال بقوله تنزل عليهم لكان الضام مع الموضع للجنه
 وشملت وهذا ينال في الاستدلال ثم الاية خاصة للمؤمنين المستقيمين على
 منهج السداد والمقصود من الامور الاستدلال بكون عن الصراط **والخامسة**
والعشرون ونفس وما سواها قالها فأنهت بها نفوسها ونحوها **في المحاسن**
والكافي عن الصادق ع قال بين لها ما نأى وما نترك **في المحاسن** عنه
 قال اي الله ان يعرف باطلا حقا اي الله ان يجعل الحق في قلب المؤمن باطلا لا
 فيه ولو الله ان يجعل الباطل في قلب الكافر حقا لا يشك فيه ولعل يجعل هذا اهكلا
 ما عرفت حق من باطل **يقول المؤلف** وجه العموم ووجه الدلالة في هذه
 امين من اهل البيت لان تعريف الحق والباطل هما الغرض والتقصي لا يمكن الا
 بالعلم والصدق فيهما مرة على من نعم الاستدلال بركة نفس خويشتن بينه وارب

المؤلف

المؤلف

المؤلف

المؤلف

المؤلف

المؤلف

المؤلف

والسادسة والعشرون وما اناكة الرسول فقلوه وما انكم عنه فانتهوا
يقول المؤلف وجه الدلالة عموم الاية باخذ ما نأى به الرسول فترك ما نأى
 كماله سبيل الخلق الا بعد العلم بما اولاه لهم الشاكيف ما لا يطاف
 اذ رفع حكم الاية من الحكام عليها الاتقان **والسابعة والعشرون**
 انما اعطاكم الله العلم لا ينقصها هم ما غرقوا في الكافي عن عبد
 العظيم بن عبد الله عني بالسادة عن ابي جعفر ع عن قول الله عز وجل وان
 استقاموا على الطريقة الاية يقول لا شربنا نلومهم ولايمان والطريقة هي كماله
 على ان يطالبوا بالادوية عليهم **يقول المؤلف** وجه الاستدلال بها
 ان الله وعد المستقيمين على الطريقة التي هي طاعة الله وصيانه فانضمت له
 عليهم والايان كماله عمل يحصل بفضله من بعض كافي الله عليهم والعمل لا يكون
 الا بعمل كافي ان يبر الاضواء فوجب على الله ايقانه لوعده وتصديقه ايضا
 العلم وحفظ طريقة المؤمنين وقد ستر الما بالعلم ايضا في كثير من الا
 تحصيل في الجناح الى مقدمات في اقباب الدلالة **والثامنة والعشرون**
 ان كان ميتا فاجنناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثلي في الظل
 ليس بجناح منها **يقول المؤلف** وجه الدلالة في قوله وجعلنا له نورا
 تحت قبلي بنورها كمن جففيه البقا في الدلالة لا يفهمها بحال **في الكافي**
 عن الباقر ع ميتا لا يعرف الموتى يمشي به في الناس اما ما يؤتم به كمن
 في الظلمات الذي لا يعرف الا ما في **في الشافعي** عن الصادق ع كان ميتا
 عنا فاجنناه بنا **يقول المؤلف** وجه الدلالة في الاية هو ان الميت لما

المؤلف

المؤلف

المؤلف

المؤلف

المؤلف

المؤلف

المؤلف

ان لا يظفر بقلوبنا ما اظهره الله النبيين مبشرين ومنذرين لئلا يكونوا لغير الله
 في حال الضعف والقوة فينبطون في اوقات ليقتضي الله امره فينطقوا وحكمه وانما
 على طبقات مختلفة من شتى فاما المستعصر على سبيل نجاة فمستجاب للحق فيخلق في
 اصل غير شاك ولا من بابك يحل على الجاهل في ايامه فيخلق الحق من الله فم
 الجن يوحى عنده وجهه فيسكن عند سكونه فيخلق اسحق في علمه الشيطان
 شياهم الرد على اهل الحق فيحق الحق بالباطل بسلا من عند انفسهم فيع من
 اجسادهم واما ان قالوا بان لا ذاعة وطالب العلم اسما في ايامه واول
 الحكمة **وفي دياره حجتا** الفضل الله بن محمود الفارسي عن ابي عبد الله
 انه قال ان امونا صعب مستصعب لا يحتمل الا صلوة مشرفة وقول من
 وافله سلمية واخلاق حسنة لان الله اخذ على شيعتنا الميثاق فمن وفى
 وفى الله له باجته ومن ابغضنا ولو ائبنا حقنا فهو في النار ولا عندنا سرا
 من الله ما كلف به احدا غيرنا ذلك ثم امرنا بتبليغه فبلغناه فلم يخل له اهلا
 ولا موضعا ولا حلة يجلونه حتى خلق الله لذلك قوما خلقوا من طينة مخلوق
 فزيتهم صلى الله عليه وسلم من نورهم صنعهم بفضل صنع ربه فبلغناهم
 عن الله ما امرنا فقبلوه واحتملوا ذلك ولم تضرب قلوبهم وما انت اقباسهم
 ادواهم الى معرفتنا وسترنا والجنة عن امرنا وان الله خلق اقواما للنار وامرنا
 ان نبليهم ذلك فبلغناهم فاشما ذلك قلوبهم منه وفقدوا عنه عروة علينا
 ولم يخلووه وكذبوا به وطبع الله على قلوبهم ثم اطلق السننهم ببعض الحق لهم
 به لفظا فقلوبهم منكورة له ثم بكى ١٢ وخرج يديه وقال اللهم ان هذه الشرقة

المليون لا تزل فيلبون اللهم فاجعل في ايام عبادنا ما نسا ولا تسلط عليهم
 فالت ان تسلط عليهم علقوا لن تبعد **وقال** الصادق عليه السلام من اشتهى سبرات العلم
 والعلم شطاع المعرفة فقلب الايمان به من حرم الحسية لا يكون عالما فان شق الشو
 فيمنشاهات العلم قال الله عز وجل انما يحشى الله من عباده العلماء واذا العلم
 فمناشيه اشياء والطبع والفيل والرياء والعصبية وحب المدح والخور من فيما يصلوا
 الحقيقة والتكليف من من الكلام من عند الالفاظ وقلة حبها من الله في
 الاختار وتلك الالفاظ علوا **وقال النبي** لا تجلسوا عند كل داء قطع
 من البقيس الى الشك لان العاقبة في العالم بدوكم من الكبر الى التواضع ومن
 ومن الرضا الى الانس ومن التواضع الى الكبر **والثامنة والعشرون**
 يخفض عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق بان لا يكذبوا على الله
 ولا يفتنوا اليه الا ما انزله **وفي الله** عز الصادق ع ان الله خص عباده
 باليمن من كتابه ان لا يقولوا حتى يعلموا ولا يرقوا ما لم يعلموا قال الله عز وجل
 الربوا فخلع عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق وقال بل كذبوا
 لم يحيطوا بعلمه ولما باقم تاويله **والعاشرة** وعن الكاظم عليه السلام ما يق
 منه **يقول** المؤلف عبد الله لانه لا يري ذلك على غير القول فيحق وان
 الظن لا يفي من الحق شيئا فاحضر القول الحق في العلم ولهذا قال عليه السلام ان لا يقولوا
 حتى يعلموا ثم استدلل بالاية والاشياء مستحق على يقا هذا الحكم منعقد وهو
 لا يثنى الا بالعلم والالزام التكليف لا يطاق فكلالة الاية على يقا العلم
 السبيل اليه التزمية **والثاسعة والعشرون** فليجاءت رسل ربنا بالحق

فالتوحيك بالظن لا يدل على توافق حكمه وعمله ما جاء من عند الله لا تتردد ان
الظن لا يفتني من الحق شيئا فوجب العمل على ما انزل الله تعالى على ابيائه **العلم**
اليسر والالتزام بالتكليف بما لا يطاق **والثالث** فلا غرض من القول
ما ظهر منها وما بطن ولا يتم في الخبر **الثاني** ان يشركوا بالله ما لم ينزل به
سلطانا وان يقولوا على الله ما لا يعلمون **يقول المؤلف** وجه الدلالة لربيع
انضمم القول بغير علم بوجوب العمل على الله ابقاء العلم بالحكم والظن ليس من
العلم لغة ولا عرفاً ولا عقلاً ولا نقلاً كما حققناه في غير موضع من كتابنا
في التوحيد عن الباقين انه سئل ما حجة الله على العباد فقال ان يقولوا ما
يعلمون ويقفوا عند ما لا يعلمون **وفي الفقيه** عن امير المؤمنين عليه السلام
في وصيته لابنه محمد بن الحنفية يا بني لا تقل ما لا تعلم بل لا تقل كل ما تعلم
في العموم عنه عن النبي صلى الله عليه وآله من افق الناس بغير علم لعنة ملكة السموات
والارض **واحد وثلاثون** اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه
اولياء **يقول المؤلف** وجه الدلالة لزمه ان حكم الآية باق ولا يتأتى العمل بها
الا ببقاء السبيل للعلم ما انزل الله فان الظن لا يوافق الا قليلاً وقول الله
اختلاف فيه فالمكتفى بالظن يخرج عن حكم الآية واتباع ما انزل الله كثير فلا
يبقى التكليف بما على بقاء العلم والالتزام بالفتح على الله وفي الآية ولا على
ما عنكم اتباع الظن ولا كفاً به لان الواجب على الناس اتباع ما انزل الله وفيما
انزل الله تحميم الاكفاً بالظن بقوله ولا تقف ما ليس لك به علم ويقوله
ولا تتبعوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ويقوله ان الظن لا يفتني من الحق شيئا

وهذا نظير قول القائل لا ما كل كذا من السمكة كان قليلاً منه قائل ولا يشرب كثيراً
من الخمر فان بعض الخمر قليله سكر محتم **الثانية والثلاثون** اولئك الذين
هداهم الله فبعد من الله **يقول المؤلف** وجه الدلالة ان احباب الانبياء
بعدهم عليهم لم يتوقف صحة على ابقاء الطريق الى هدايتهم وصولاً لهم
انفسهم ولو كان العلم بما انزل الله لزم ارتفاع التكليف والتكليف بما لا يطاق
الثانية والثلاثون قل يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله الذي انزل اليكم الكتاب
والثلاثون وهما يحكم بما انزل الله فافادت هم الظالمون **الثالثة والثلاثون**
ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون **يقول المؤلف** وجه الدلالة
واضح لدى السائل التحريم حكم بغير ما انزل الله وتخصيصه دليل على بقاء
العلم اليقيني اذ الظن لا يخلو من الخطا والخطا من الاختلاف والاختلاف خروج
عما انزل الله تعالى ليس في حكمه اختلاف **الحياتية** عن بعض اصحابه قال سمعت
عالم يقول على منبر الكوفة ثلثة يشهدون على عثمان انه كافر وانا الرابع وانا
اسمى لا يبرح حتى قتل هو كما انه يات في المائدة **وفيه** عن ابي جعفر عليه السلام
قال قال علي عليه السلام من قضى في دهره من بغير ما انزل الله فقد كثر **وفيه**
عن ابي عبد الله عليه السلام قال من حكم في دهره من بغير ما انزل الله فقد كثر فقلت كثر
بما انزل الله او بما انزل على محمد صلى الله عليه وآله قال ويملك اذا كثر بما انزل على محمد ليس
فكثرت بما انزل الله **وفيه** عن ابي عبد الله عليه السلام من حكم في دهره من
بغير ما انزل الله فهو كافر بالله العظيم **وفيه** عنه من حكم في دهره من
بغير ما انزل الله فقد كثر ومن حكم في دهره من اخطا فقل كثر **الثانية والثلاثون**

فاعلم ان المراد من قوله استعملوا الايات الدالة على قيام العلم وفتح التبا
 لطاقت الرسالة واحتاج بيانها الى كتاب وفيها ذكر كون الكفاية وانما يتذكر
 اولها الايات **قوله الثالث** في ذكر الاخبار الدالة على انه لا بد من
 عينة لجهة عليهم من قيام العلم التوقيفي بين المتكلمين ليست حجة نعم على العالمين
 وفي اكثر من ان يحصى فلذلك دعوا منها **فصلها** ما هو دامة الحديث في
 كالمبر في خلاصة الكافي والتبدي الرضوي في التبيين والمجاسي في جواهر
 بالفاظ متقاربة عن امير المؤمنين عليه السلام انتقال على منبر الكوفة اللهم انه لا بد
 لك من حجة فارضها بحجة على خلقك يوصلهم اليك ولعلهم عليك
 كيلا يتقروا باتباع اوليائك ظاهري غير مطاع او مكتوم يتوقب ان غاب عن
 الناس شخص في حال هلاكهم فلم يغيب عنهم قديم مشهور عليهم واذا هم في
 قلوب المؤمنين مشبهة فهم بها ما لو ان انتهي لفظ الكافي **قوله** الشايع
 الزمان العارف لما قد رآني قدس سره **قوله** يوصلهم اليك
 بجملة ما عن الشيخ الى ان قال والمواد الهادية هنا الدلالة الى ما يوصل الى اللطاف
 بمقابلين جميع ما جاء به النبي **قوله** ظاهري غير مطاع او مكتوم يتوقب
 اي يتوقب ظهوره وهو صاحب الزمان عليه السلام وانا غير من الائمة فهو واصله
 في الاول ظهورهم بين خلق فعلم اطاعة خلقهم الى **قوله** ان غاب
 الناس شخص في حال هلاكهم فلم يغيب عنهم قديم مشهور عليهم البعثة الاسم
 من الهادية وهي المصالح والشرع من شئته بمعنى التبيين وشبهت بها لانها
 معتد بها واضافة القديم الى الشئته الى العلم من باب انشائه الصفة الى الموصوف

يعني ان غاب عن الناس شخصهم بالانوار لا اعتنى الى حال صلاتهم مع الاعداء
 المتغلبة وعدم اقتدارهم على الظهور وبعثوا الاحكام خفا منهم ومن تابعهم ليعجب
 عن تابعتهم المبينون القليل من القوة الشاقة وكذا ليس عليهم عن
 امثال ذنبا ننا هذا فان علمهم مع غيبهم شائع بين اصحاب الاليمان وارباب النور
 ينقل السائقين الى التابعين وهكذا ينقل الى ما شاء الله الخ **قوله** المولى
 هذا قول من رده في بقاء العلم للنورى ولا يحصل الا من الاشياء ولا يوجد الا في
قوله نعم انما علمون تقديم الظرف فيبدل المحرر يعني انهم علمون بعلو
 الائمة عليهم السلام لا بغيوبها من لا تيسر والاسس فانات الحسنة والارادة المبد
 الى الخ **وقال** وفيه دلالة على ان العلم يكون العلم ليس بجعل وهو كذلك لان
 العلم اصل العلم فرع ولا يعقل وجوده الفرع بدون الاصل **ومنها** ما رواه
 بهذا الاسناد انه قال في هذه الخطبة في موضع آخر فمن هذا ولهذا ما ذكره العلم
 انما لم يجعله حكمة يحفظونه ويروونه كما سمعوه من العلماء ويصنعون عليهم
 فيه اللهم فاني لاعلم ان العلم لا يارث ولا ينقطع مواده وانك لا تخلى ارضك
 من حجة لك على خلقت ظاهري ليس بالمطاع او خائف مخوف ولا يتطل حجت
 ولا يفضل اولياءك بعد اذهابهم بل انهم هم وكرمهم اولئك الاولون عند
 الاعظمون عند الله قدما **قال** العارف القديس الساج في شرحه
قوله نعم هذا في بعض التنجيس من هذا وفيه اشارة الى قبله وجوده هو
 الحق الذي لا يرب فيه لان المؤمن العالم العاقل لما لم يزل في الوجود **ومنها**
 ما رواه المشايخ الثقات والطيفي قدس سره بالاسناد عن امير المؤمنين ع

انه قال في خطبة له اللهم فاني لاعلم ان العلم لا يارث ولا ينقطع مواده وانك
 لا تخلى ارضك من حجة لك على خلقت ظاهري ليس بالمطاع او خائف مخوف ولا يتطل حجت
 ولا يفضل اولياءك بعد اذهابهم بل انهم هم وكرمهم اولئك الاولون عند
 الاعظمون عند الله قدما **قال** العارف القديس الساج في شرحه
قوله نعم هذا في بعض التنجيس من هذا وفيه اشارة الى قبله وجوده هو
 الحق الذي لا يرب فيه لان المؤمن العالم العاقل لما لم يزل في الوجود **ومنها**
 ما رواه المشايخ الثقات والطيفي قدس سره بالاسناد عن امير المؤمنين ع

الموتية والقولين الكلية المقتاة عن الامعة العادية الجدية عن المشار النعم
 العالم علينا القاء الاصول عليكم التبريح وبقوله علينا ان نلقى عليكم الام
 وعليكم ان تفتحوا فكل مع طرنا منها التي الثقة لنا هو سجننا على الحق العاصي
 طاب ثراه في كتابه الفصول المهمة في اصول الامعة العرف بالكتليات وهو عندي
 بخطه الشريف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره **قوله** وانك لا تحق
 امرتك من جهة على خلقك لا تحق اياها من التولية او من الاملاء **وهذه** هي الاما
 فظا هو صفة له وللعق السطور من خوف يعلوه من غير الماء الماعلاء **قوله**
 كذا بطل جنتك انج اشارة الى قوله ثم لا يكون للناس على الله حجة ولا سبب
 عدم تخليته الارض من كمال بعض المحققين ان الامامية مرمية بها وفي هذا الكلام
 يدفعوا ما اوردوه من الفقه عليهم حيث قالوا يجب نصب الامام على الله تعالى
 لانه اذا كان لهم رئيس فاهو بمنعهم من المظهورات ويختصهم على الواجبات كانوا
 معه اقرب الى المطاعة وبعده عن المعاصي منهم بدعة والطف واجب على الله تعالى
 عليهم هذا الفهم فقالوا انما يكون منفعة ولفظا واجبا اذا كان ظاهرا فاهو ان
 عن القبايح قادر على تنفيذ الاحكام واعلاء اواء كرامة الاسلام وهذا ليس بلزم
 عنكم فالامام الذي ادعيتم وجوبه ليس بالطف والذى ليس بالطف ليس **قوله**
 فاجابوا بان وجود الامام لطف سواء تصرف او لم يتصرف على ما نقل عن امير
 من الكلام المذكور وقصره الظاهر لطف آخر وهو منحه على ما ذكره الشيخ بهاء
 الملة والدين نقل عن القوم ان التمرة ليست مختصة في شأه لمة ولهذا السبب
 عنه بل نفس التصديق بوجوده والله خليفته في الارض من مظلوم الناس

فيمكن من ان كان الايمان كصدق في من كان فخصر النبي هو بوجوده ثم ذكر حديث
 جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي سئل ان شاء الله تعالى ان قال ثم قال لا ايمان
 ان تشدكم علينا مناوب عليكم لانكم تدعون الحان المراد امام الزمان في
 الذي في وجود من قول النبي صلى الله عليه وسلم من مات ولم يعرف امام زمانه فمات ميتة
 جاهلية وهو يقول من طرنا فاما ميتة ايضا صاحب الشوكة من ملوك الدنيا
 كانوا من كان طرنا او جاهلا عاذا لا اذنا سقاى غيرة تنوب على معرفة
 الناس فيكون من مات ولم يعرف فمات ميتة جاهلية ولما استشهد
 بعض الخلفاء في هبة الحان المراد بالامام فلو بدنا الكتاب وقال الامامية
 ان اضافة الامام الى زمان ذلك الشخص بشي يتبدل لا مرة واحدة والظاهر
 الغريب لا يتبدل بحمد الله تعالى من زمان ايضا فالمراد بعرفه الكتاب التي اذالم
 حاصلة لانسان ما ميتة جاهلية ان اريد بها معرفة القاطنة والاطلاع
 على ما فيه استكمل الامر على كثير من الناس وان اريد بعرفه التصديق بوجوده
 فلا وجه للتشيع علينا اذا قلنا بمثلنا انتهى **يقول** المؤلف وحسن من جمع
 هذه الاجوبة ما نقله الشيخ طاب ثراه عن السيد المرتضى رضي الله عنه في كتاب
 الغيبة ما نقله وكان المرتضى رضي الله عنه يقول مسوال الخائف لسانه لا يظهر الامام
 للدوليا غير لازم لانه ان كان غرضه ان اطفأ على غير حاصل فلا يحصل كلفه
 فانه لا يتوجه فان لطف الولي حاصل لانه اذا علم الولي ان له اماما غائبا
 يتوقع ظهوره في كل ساعة ويجوز ان يسلط يده في كل حال فان خوفه من تاي
 حاصل وينتجى كما نرى عن المعجيات ويفعل كثير من الوليات فيكون حال

غيرية كما لا يكون في بلد آخر بل ربما كان في حال الاستسار مبلغ لا يدرج غيبته
 يحق أن يكون معرق بالده وفي جواره ويشأ هذه من حيث لا يعرفه فكأن
 على أخباره ما إذا كان في بلد آخر ربما خفي عليه خبره فصا وحال الغيبة إلا
 حاصله عن الصريح على ما قلناه وإذا لم يكن قد علم اللطف جازا استساره عنهم
 وإن سلم أنه يحصل ما هو لطف لهم ومع ذلك يقال أنه لا يظهر لهم قلنا ذلك غير
 واجب على كل حال فسقط السؤال من أصله **على** أن لطفهم بكانه حاصل
 من جهة أخرى وهو أن يكلمهم يتقنون جميع الشرائع التي لم يولدوا بها ويتقنوا بد
 وجودها إن خفي عليهم كثير من الشرائع ويقطع دولهم وإذا علموا وجوده
 في جملة أمواج جمع ذلك فكان اللطف بمكانه حاصل من هذا الوجه أيضا
يقول المؤلف أنما يتم جواب الموقفي رضي الله عنه بعد قوله بفتح باب العلم
 إلى الكف به لأنه ذهب إلى أن وجود الإمام **ع** وإن كان غائبا عن الغيبة
 العوام هو السبب لوصول القطع بالشرائع التي وصلت إلى الإمام **ع** وهو
 حفظت الأحكام وحل الحرام عن التغير والتبديل بحيث لو اجتهد
 لا يمكن الوصول إلى الحق بالدليل وإن قطع على أحد طريق الحق في التكليف
 بتقصيره الواقع منه في الدين الحنيف والخطي عنده **ع** عند جميع المتكلمين
 من المتقدمين والمتأخرين يستحق العقاب وهذا قول معروف لهم في كل مكان
 وأما القائلون باستسار باب العلم في الغيبة إلى الشرائعيات وتغيرها في
 في السنن والواجبات وتغيرها وإن يكونوا لوجب في نفس الأمر حراما أم لا
 واجبا وإن لم يلق النفس الأمر في غير كلف به وربما نجاة الشرائعيات

لحق باختلاف أدلة الاجتهادات ويعذر الخلق عند الله بحسب اتباع طائفة فيما اخطأ
 أيضا بعد ما اجتهدوا في إجابا من الله فلا يستقيم لهم التمسك بهذه الاجوبة ولا
 لا يولي الله **ع** على قول أحد أهل العدل القائلين بالواجبات العقلية ونقل
 منسأ بوضع الإمام عند الإعلام **قال** شيخ الطائفة وكتاب الغيبة **ع**
 قيل كيف الطريق إلى إصابته الحق مع غيبة الإمام فإن قلتم لا سبيل إليها علم
 الطريق حرة وفكالة وسلك في جميع أمورهم وإن قلتم يصاب الحق باطلته
 قيل لكم هذا نصيح بالاستسقاء عن الإمام بهذه الأدلة **قلنا** الحق على
 سبيل من عقلنا وسبقنا العقل يصاب باطلته والتمسح عليه أدلة منسقة
 من أوائل النبي **ص** ونصوصه وقولنا لا حجة عليهم من ولده فقلينا
 ذلك واضح ولم يبق كوامنه شيئا لا دليل عليه غير أن هذا وإن كان على
 ما قلناه فالنحاجة إلى الإمام قدينا شوقا لأن جهة الحاجة المستمرة في كل
 زمان كونها لطفنا على ما تقدم القول فيه ولا يقوم غير مقامه ولحاجة
 المتعلقة بالسمع أيضا ظاهرة لأن النقل وإن كان ولم دعه الرسول **ص** على
 وعن آباء الإمام **عليهم السلام** جميع ما يحتاج إليه في الشريعة فجاء عن النبي **ص**
 العدول عنه أما بعد وأما الشبهة فيقطع النقل ويبقى فيمن لا حجة في نقله
 وقد استوفينا هذه الطريقة في التحيص الشافي ذلك فنقول **يقول** المؤلف
 غرض الشيخ من هذا الكلام أنه لو لم يكن مفهوم في الأمة خاتمة للشريعة
 لجاز عقلا انقطاع الشرائع المنقولة وانحلال أخبارها إذا انقضت
 السنن التي كلفنا الله بها وجاء نابه برسول الله **ص** وأما وجود الإمام

المعروف من ان كان غايته ان يصير سبب الاعتقاد على رواية الفرية التابعة له
 ولان الحق في نفسه لا ينفصل عن الحق في هذا اشار الشريف الموصفي به فيما تقدم ذكره
 بقوله على ان الظاهر بمكانه حاصل من وجه آخر وهذا اصل معروف بين
 الامامية من الاصول التي يعول بها في الامام العصوم في كل حين
 ومسئول عليها اساسا من الذين يمكن من ان لا يحجب غفلوا عن ادلة
 القدماء ونسوا قولهم الصواب انتهى **ثم قال** الشيخ قد يكون ان
 لو فرضنا ان الناقلين كتبوا بعض من هذه الشريعة وجميع البيان الامام
 ولم يعلم الحق الا من جهة وكان خوف القتل فاعادته مستمر كيف يكون الحال
 فان قلتم يظهر وان خاف القتل غير مسجل الاستسار بل يوم ظهوره وان قلتم
 لا يظهر وسقط التكليف في ذلك الشيء المكتوم عن الامنة خرجتم من الاجماع
 لانه منعقد على ان كل شيء شرعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لازم للامة لان يقوم
 الساعة وان قلتم ان التكليف لا يسقط صحتهم بتكليف ما لا يطاق وليت
 العمل بما لا طريق اليه **قلنا** قد اجابنا عن هذا السؤال في التحصيل مستوفى
 وجلته ان الله نعم لو علم ان القتل ببعض الشرع المفروض ينقطع في حال تلك
 نية الامام فيها مستمرة وخوفه من المعتد باقيا لا يسقط ذلك عن
 الطريق اليه فاعادنا بالاجماع ان التكليف الشرع مستمر ثابت على وجه
 الامة الى قيام الساعة علما عند ذلك انه لو اتفق انقطاع القتل بشئ
 من الشرع لما كان ذلك الا في حال يمكن فيها الامام من الظهور والبروز
 فالاعلام والاندثار وكان الموصفي قد يقول الخبيث لا يمنع ان يكون

المعروف من ان كان غايته ان يصير سبب الاعتقاد على رواية الفرية التابعة له
 ولان الحق في نفسه لا ينفصل عن الحق في هذا اشار الشريف الموصفي به فيما تقدم ذكره
 بقوله على ان الظاهر بمكانه حاصل من وجه آخر وهذا اصل معروف بين
 الامامية من الاصول التي يعول بها في الامام العصوم في كل حين
 ومسئول عليها اساسا من الذين يمكن من ان لا يحجب غفلوا عن ادلة
 القدماء ونسوا قولهم الصواب انتهى **ثم قال** الشيخ قد يكون ان
 لو فرضنا ان الناقلين كتبوا بعض من هذه الشريعة وجميع البيان الامام
 ولم يعلم الحق الا من جهة وكان خوف القتل فاعادته مستمر كيف يكون الحال
 فان قلتم يظهر وان خاف القتل غير مسجل الاستسار بل يوم ظهوره وان قلتم
 لا يظهر وسقط التكليف في ذلك الشيء المكتوم عن الامنة خرجتم من الاجماع
 لانه منعقد على ان كل شيء شرعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لازم للامة لان يقوم
 الساعة وان قلتم ان التكليف لا يسقط صحتهم بتكليف ما لا يطاق وليت
 العمل بما لا طريق اليه **قلنا** قد اجابنا عن هذا السؤال في التحصيل مستوفى
 وجلته ان الله نعم لو علم ان القتل ببعض الشرع المفروض ينقطع في حال تلك
 نية الامام فيها مستمرة وخوفه من المعتد باقيا لا يسقط ذلك عن
 الطريق اليه فاعادنا بالاجماع ان التكليف الشرع مستمر ثابت على وجه
 الامة الى قيام الساعة علما عند ذلك انه لو اتفق انقطاع القتل بشئ
 من الشرع لما كان ذلك الا في حال يمكن فيها الامام من الظهور والبروز
 فالاعلام والاندثار وكان الموصفي قد يقول الخبيث لا يمنع ان يكون

مع بقا التكليف في قول التكليف ما لا يطاق والقول بسقوط التكليف
في كونهما بالاتفاق والقول بالانقضاء الفعلي بلزوم عبود عبد الله بالخطا وبعد
الفرق بين العبد من الله وقبح التكليف بالنظر في تمامه يخفى على من علم
لما فيه من بطلان الفروض والتمسك بالانقضاء والتمسك بالنسب والفساد
العباد في المبدأ والمعاهد مستوفى بعض ما يليق ذكره في هذا المورد
الموضوع للحدثة العقلية فذكرها ان شاء الله ولنرجع الى شرح الحديث **قال**
التاسع قد **قوله** بل انهم وكما انهم ان القاصرون القاصرون باجاء الاوليات
بديل ما بعده وفيه حينئذ شكاية من قلة انصار الامامية حتى صار مضمونا
للعنادي مستوفى عن مخالفي **قوله** اولئك الاتلون عددا والاعظم
عند الله جل ذكره قدرا اولئك اشارة الى الاوليات وقلة ظاهرة قائم
بمزاولة شعبة في من اسود وكذا عظمة قدرهم ومنزلتهم **قوله**
المتبعون لقادة الدين الامية القاصرين الى الامية بدلا لبيان لقادة
المراد بماتبعتهم لهم المشايخ في معرفة اصل الدين وهو جميع ما جاء به النبي
اذهم القادة والهداة اليه وبالشايب باذابهم والتخلق باخلاصهم الفاضلة
يحصل بذلك المناسبة الروحانية مساوكة طريقهم العمل بكل ما علوه
ترك ما تركوه ويحتمل ان يكون المراد بالشايب التخلق بمثل اخلاقهم والعمل
بمثل اعمالهم في جميع وجههم ابانة طريقهم وايضا حبا بالتعليم ولا رشاد **يقول**
المخلف لا يتبع لقادة الدين عام شامل للراغب الثلاثة لا يمانية التي
مشطوره من العقد بالبيان والاقترار باللسان والعمل بالامكان وما بعد

من الشايب باذابهم والتخلق باخلاصهم الفاضلة
بذلك قال وهو اشارة الى اقتضاها في الفريعات والاسليات والاختلاف
والاحمال للهداة الاوليات والمطهر في حق الفطن التمكن من هذا الاقتضاء
الاستشال لا يستلزم لاهل زماننا هذا بل لاهل سائر القرون في سائر الاحوال
الا بالاعتناء على الاموال المستغنى التي مستغنى بها القرون الشايبة تدبنا
وعدينا في ايامهم التي المنة دائرهم الرجائية صونا من الاضغاث
يطلع بمقتضاها من تتبع الخافي والسايل الجار والكافي والفقيه والتفقد
والاستنباط من مصنفات القدماء ومن حذى حذوهم الموجه
في الامامات من حطوط الكتب الفقهية وعلومها وشروحها التي
عليها العول والمداير ويتبين عند ذلك ان الفوز بقصب السبق في هذا
هذه الدار لا يمكن الا بعد التمكن على مصنفات العلوم الخاصة من تتبع الخافي
واقتران الاخبار ولهم ما قيل چون نذير نه حقيقت به اف در زنده و لهر چي
من نوادر اخبار المعصومين ويحجب عن ادراك نورها المسنين من بني
تصحیح المتن على تصحيح الاسناد واعتبار الاقوال وقول معرفة الرجال بالحق
بلذام معرفة الحق بالرجال فقد صارت هذه الشبهة المظلمة سببا لترك حل
الاحاديث المعصومية والحكم النبوية والمرصونية والفاطمية لان بعد ذلك
يعلم المتتبع ان قاعدة تصحيح الاسناد والخبرية بين الشايبين هي اس تحجب
الذين يخرجون عن طريقة المعصومين في رفض السلف العالمين اذ ليس
عشر من عشرات الاحاديث النبوية في الاموال صحيحة على مصطلح هؤلاء الفضول

المعتدين على الحق واليقين وسيعلمون غدا من الكتاب لا يشك **قوله** ويجوز
 بنهجهم التبع والشج الطريق الواضح يقال لحيث الطريق اى سلكته يقال ايسر لحيث
 الطريق اى بيسر ولو صحت ويصونها رادة كلا العنين كما اشرنا اليه **قوله** الموق
 الاقلا اظهر **قوله** اخذت المصالح من العلم على حقيقة ذلك اشارته الى اتباع
 قادة الدين وما بعده فلهي على القوم التدخلك عليهم بغيره والى ايم التعبدية
 والعلم على ايجم والمردية العلم للدين القاض من البعد الفياض وعلى متعلق
 بيهيم والحقيقة التي الذي لم يثبت وحججه في نفس الامر كقولهم ان العلم حق
 حقيقة فما حقيقة ايمانك اى ما الذي يبنى عن كون ما تدعيه حقا ولما جاء
 اخروا ضافتم الى الايمان لا اى ملائسة باعتبار ان الايمان الكامل مضمون
 لخصول المؤمنين والمعنى ان فلما لا يتبع الى اخروا يذللهم العلم اللطيف بظهور
 على حقايق الايمان الكامل الذي يقتضي حصولها وهي حقايق الاشياء فكشف
 لهم حقايق يعرفونها بعين اليقين على ما هي عليه في نفس الامر وهذه هي
 الحكمة التي اشار اليها جل شانز بقوله ومن يؤتي الحكمة فقد افاد خير كثيرا
 ويحتمل ان يجعل الباء بمعنى على ولما سرب العلم متعلقا به بمعنى يلغونهم
 العلم على حقايق الايمان ويحتمل ان يولد بحقيقة الايمان ان كان وهو اعفا
 الصالح والافعال الفاضلة والله اعلم **قوله** المؤلف انما ادب العلم غالب
 كلام العصور من حلوان الله عليهم ليعين ما خرج من علمهم من الانبأ
 والاثار كما هي منصوص في كثير من النصوص التي نذكر بعضها فيما بعد
 لخصوص انشاء الله والمعنى عندى ان اتباع العصور من في المراتب الثالث

يصير سببا لا يقتضا انما اشارة الى انهم على اطلاع على خفايا اسرارهم وهي التي
 يتكشف لها ملها باخذها وتبجها وقبولها الحقايق الايمانية ويؤيد بها
 الى المعارج الروحية ويعبر عن الجور السبعة الموقلة بنية تفسير بعد العوق
 عن ويجوز الجور في المفازة التورية ولتتم ما قيل **قوله** والى في الظلم تات
 منور كان النيل بدل بالتماس **قوله** ولما سرب علمهم من الانبأ
 النفس على الجدار والمفاسلات الانبأ والعصوية التي هي العلم حقيقة
 هذا المشيعون المتبحرون على حقايق الايمان من اعتقادوا الاخلاق والافعال
 ويجعل بها عن غيايب الشبه والتشكيكات وظلم الظنون والاحتمالات
 وهذه من تيرة يعرف فيها احاطة بها الانبأ بموقوفات وتوقف نظره على
 ما يقال انظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال وحيد بنظر ينور الله الى
 كلام اولياء الله المشاهير في الجامعة بقوله **قوله** وكل علمكم نور الجواب في
 ديار العلم القاصرة عن علوم العترة القاصرة بما عنده معترف
 عن هذا الشعر في غيبة الشهور ومن لم يجعل الله نورا فلما لم من غير
قوله في تبيين ادولهم لقادة العلم استجابتهما لهم لاجل مناسبة
 ولربط بينا وبين الادراج المقدسة في اصل الصفاء والتورية بها
 والاتصاف بالعلوم الا انما لادرات العلوم والصفاء في ادولهم اشدي
 مشاهد التورية بها **قوله** في هذا اتم اكل ما بهي اقبلت اليهم بالرضا
 واعترف لهم بالفضل والتعليم **قوله** ويسكنون من علمهم ما استو
 على غيرهم استوعب معنى كاستقر معنى اقن وانعصر الشعب ابي يستعلو

ويجوزون سبيلاً ليساً من حديثهم مما يجب على غيرهم ان قال بذلك لفقدهم
 المناسبة والارتباط المذكورين ومما يتحقق المناسبة والارتباط بين العلم
 والتعلم امتنع التفهم والتفهم وصعب التعليم والتعلم **قوله** مما استحق
بما استوحش منه المكذبون واباه المسرفون والمكذبون الى ان قال والمكذبون
 مطلقاً لان شافهم التكذيب **يقول** المؤلف والعلم الاشارة بقوله ثم
بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه وقوله الموع عقلنا جهل وقوله ولما هلك
لاهل العلم اعداء وثقوة العقلة القلبية التكذيب شراً وعلاً نية فان
الصدق يصدق الصدوق فينا في الحب تحببه الا بالصدق **قال** والصدق
المستوفون المتفنون لان شافهم الاسراف غالباً او علمهم يصرفون عما
في طلب الدنيا وشهواتها دائماً ولا اسراف اعظم من ذلك والموصول عباد
عن امور الدين وفضائل الامام وملازمة الصمت والصبر على قيام الليل
وصيام النهار هداية السمر والجوع ومراقبة احوال النفس واصور الآخرة
ومرضى السموات النفسانية وقطع التعلقات الدنيوية ورفع الخاطرات
الشیطانية يعني ان الاولياء المذكورين الموصوفين بما من ياستون بعلمه
الامور التي يحزن ويفر من المكذبون واباه المسرفون لا يزدادها فيهم
زهرات الدنيا وشهواتها وكل من أحب شيئاً ابغض ضده **يقول** المؤلف
 الظاهر ان المراد بالموصول الحديث اهل البيت عليهم السلام المتضمنة لانما في
 علومهم التي انشأها الموصوفون المتخلصون منفر عنهم الناس اجمعون ومن المكذب
 جماعة يقابلون الاحاديث المعصومية بالآراء الوهمية ولا استنباطات

يعرضون تلك الاقوال على افهامهم المشوبة بالنظام وعقولهم المغلوبة من الآراء
 ويضعفون في الانظار بتجديدات واحتمالات وافكار وبوجود انهم انما
 العاطلة ويصرفون الناس عن العلوم المختلطة الفاضلة ببدلوك لسطوا فيهم
 بافهامهم وقيل في هذا المعنى انهم لم يزلوا يعلمون برؤية او عام ظاهراً بنزوعهم
عن برهان برهان برهان بنزوعهم بنزوعهم لانهم كانوا يريدون سر من سخن
انني لمستكمين لا حيلنا خرافة شدة والمسرفون المتفنون العتدون في العفا
والاقوال والعلوم والاعمال من اقوال النبي الامي جامعة الاول المتجاوزون
عن علوم الله الباحثون عما سكت الله المشدون الاحكام بالآراء والافهام
على القرون لا اعتباراً بغيره فارجون بمقتضى الحجة عن الكتابية والاحكامية
المعجزة بالتحقيقات الكلامية والفلسفية المستكون بتجديدات السوء
منهم من كل شيء ان كل خرافة را كل شكر نكروا ان يجره **قال قوله**
اولئك اتباع العلماء اولئك الموصوفون بالصفات المذكورة اتباع العلماء
الذين هم امة الدين ولولا دسيسة المؤمنين وتوحيه السند اليه باسمه
للكماله على ان انصافهم بالحبس لاجل الصفات المذكورة كانوا لو امثل ذلك
في قولهم اولئك على هدى من ربهم ولوليت هم المغلوبة انتهى **ومنها**
ما رواه الصدوق رضي الله عنه قال قال الذين بالاسناد عن ابي عبد الله
عزباة عن علي بن حمزة عن ابي عبد الله في خطبة له على منبر الكوفة اللهم انه لا بد لك
من حجة لك على خلقك فهديتهم الى دينك وتعلمهم فلك تلك تبطل حججك
ولا يصح اتباع اولياءك بعد اذهابهم به اما ظاهر ليس بالمطاع او لم تكن
او تعقبا نغاب عن الناس شخص فعال هديتهم لم يعب عنهم علمه

في قلب المؤمنين مبتدئين هم بأعمالهم **يقول** المؤلف هذا الخبر يوضح بقائه
 العلوم حقيقة التي هي أجل العقائد ودراسات الأعمال في جميع الأحوال وإن نصب حجة
 لأجل الهداية والتعلم وحفظ الحجة الإلهية ورعاية الرعية المرضية وإن غيبة
 الإمام عليه السلام لا يستلزم غيبة علومه من إقامه وإن علمه باقي للناس وإن
 فقد شخصه عن الناس والقول بأن الظنون لا حجة فادعية هي العلوم **يقول**
 بها شكلي ولا يرضى بمثلها حتى فإن العلم يطلق على الظن لا حقيقة ولا يرضى أن
 إضافة لفظ العلم للتصريح الرابع إلى المعصوم عليه السلام ينافي عن هذا التأويل
 المضمون **ومنها** ما رواه الصدوق عن الصادق ع عن أبيه الصادق ع
 عن الصادق ع أنه كبر عن الصادق الأمين ع إلى الله عليه وعليهم جعفر ع في حديثه
 له أنه قال يا علي أعجب الناس إيماناً وأعظمهم يقيناً نعم يكونون في الحق والخبر
 لم يلقوا النبي ع وبخبت عنهم فأنشأوا بسواديبنا **يقول** المؤلف
 الإيمان بسواديبنا من كتابه عن الإمام ع بالآخبار المرفوعة عن الإمام ع ألفاً
 وفي بعض الروايات على ما أحفظه فأنشأوا بسواديبنا على ما من وهو لا يقتضي
 فإن كانت الأحاديث المعصومية ظنية المفاد وباب العلم مسدوداً على
 فيما كلفهم الله وأمرهم لما صح عليها الاعتماد ولم يحسن إطلاق لفظ الإيمان
 على مومنها إلا أن الإمام ع في خروج التصديق بل هو التصديق ولا يتصور التصديق
 مع الظن متفقان تفنن بالتحقيق فعلم أن مضافاً إلى أخبار غيره بعد الاعتبار بالعدل
 بما بعد تصديقها إيمان عند النبي المختار وصحيد الكرامة والإمام ع
 وإن سمعوا الأغنياء ظناً فملك ظن الذين كفروا من الناس **ومنها** ما رواه
 ثقة الاسلام بالإسناد عن أبي جعفر ع قال سألت أبا جعفر ع عن قوله تعالى

من قبل هذا أو آتية من علم أن كتم صادق ع قال عني بالكتاب القصير **يقول**
 وآتية من علم أن كتم عني بذلك علماً وصلياً **يقول** المؤلف قد سمع الله نعم
 علوم الأوصياء عجلوا وجعلوا دليل الصلوة في الدعوى حتماً فإن كان بل العلم
 مسدوداً على الكفيل لما وصلت إليهم أخبار الصادقين ع وإن لم تكن الأخبار
 علوماً حقيقة معتبرة في الدين لما أطلق عليها الله العالمين لفظ العلم في الكتابين
 بل العلم باليقين وإن رخصت معاطل المكذابين المشككين **ومنها** ما رواه
 الصدوق ع عن أبيه بالإسناد عن الفضيل بن يسار قال سمعت أبا عبد الله ع
 وأبا جعفر عليه السلام يقولان لعلم الله أيسر مع آدم ع لم يرفع العلم
 وكل شيء من العلم وآتية التسلل والنبيا ع عليهم السلام لم يخرج من أهل هذا البيت
 فهو باطل الحديث **يقول** المؤلف وهذا نص في بقاء العلم بعد المناداة
 وأخصار العلم حقايق الأخبار يكون ما سواها باطلاً عند الأمة المطلقة
 وآتية من خصرة في أخبارهم وأخبارهم مدققة في روايتهم وسائرهم بخبرهم
 فنكتبها كذباً أناسهم ثم عني عن أخبارهم وما تولى البصائر فكلن تقي
 القلوب تحق الصدوق ومن لم يعمل الله له نوراً لم يزل من نورها **يقول** المؤلف
 ويروى أن بكاء نزار **ومنها** ما رواه ثقة الاسلام بالإسناد عن مائة
 قال كنت عند أبي جعفر ع فقال لم يجعل من أهل الكوفة يساهل عن قول أمير ع
 سلفاً عما شتم فلا تسلموا عن شيء إلا نبأكم به قال أنه ليس أحد عند علم
 الله شيء يخرج من عند أمير المؤمنين ع فليد هذا الناس حيث شاءوا والله
 ليس الأمر إلا من عندها وأشار به إلى بيته **يقول** المؤلف وبمحمد الله

قد وصل اليها من كلام امير المؤمنين من خطب وكم والإدعية والاحكام
القضايا لا تصبغ الا بغير **فمنها** في البلاغة وهي تنقسم من العلوم
ما لا ينفذ **ومنها** الشعر والغزل **ومنها** رتبة على ترتيب الحروف **ومنها** فن
الذي **ومنها** العربية العلوية **ومنها** الحقيقة العلوية **ومنها** ديوان
ومنها الطب المرقى والخواص والموتى **ومنها** في طواوي كسب الفاضلة
والعامية والخط الطوال التي تنفذ كل واحد منها على رأس التي فوات نقولها
عن الشريف الرضي رضي الله عنه اكثر مما جعل الشريف وغير الشريف وما علق
حقيقته باقية عندنا بركات وجود الامام **ومنها** ما دله البصر عن
ابو جعفر عليه السلام ان قال المسلم بن كميل ولكم بن عبيد بن خزيمة وعن ابي جعفر
عليهما السلام الا شيئا خرج من عندنا اهل البيت **ومنها** ما دله عنه عليه السلام
في اخر حديث فوالله لا يوفق العلم الا من اهل بيت نزل عليه جبريل **ومنها**
ما دله بهما الاسناد عن ابو جعفر **ومنها** ان قال في نسخة اناس من اهل الكوفة عجبنا للنا
انهم اخذوا علمهم كله من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعلموا به واصطلحوا به وروى ان اهل بيته
لم يخذوا علمه ونحن اهل بيته وفتريتهم في ما نزلنا نزل الوحي ومن عندنا
خرج العلم اليهم افترقوا فمعلموا واصطلحوا وجاهلنا نحن وفضلنا ان هذا لما
يقول المؤلف هذه الاخبار الصحيحة والتصوص الصريح قلت على ان العلوم
هي اخبارهم وهي باقية عندنا وفيما بيننا وليست ابوابها مغلقة علينا كفت
لن سر سرى كاي خد **ومنها** بر من مسكين در رحمت كشت **ومنها** رابعه بخبر ششم
كفت كاي غافل كاي ربي رب بود **ومنها** ما دله الصدوق في حال الدين بال

كثيره برور ششم
چشمه انت به چنگنه

عن ابو عبد الله **ومنها** قال ان الله يبارك وتعالى لم يدع الارض الا وفيها عالم يعلم انباده
والنقصان فاذا زاد المؤمنون شيئا رقيم واذا نقصوا شيئا اكمل لهم **ومنها** في ذلك
كذلك على المؤمنين اوصيهم **ومنها** ما دله ايضا بالاسناد عن ابو بصير
قال ابو عبد الله **ومنها** ان الله عز وجل لم يدع الارض الا وفيها عالم يعلم انباده
من الباطل **ومنها** ما دله بالاسناد عن عبد الله بن علي بن عزي جعفر **ومنها** قال
سمعت يقول ما ترك الله الارض من غير عالم ينقص ما نزل او يزيد ما نقص او يملأ
فلك الا تظلمت على الناس اوصيهم **ومنها** ما دله بالاسناد عن ابو عبد الله
ان قال لا تخلوا الارض من جهة عالم يعي فيها ما يمتعون من الحق ثم تلا هذه الآية
يبدلون ان يطقوا انفس الله بافواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون **ومنها**
ما دله بالاسناد عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ان النبي **ومنها** قال ان في كل
خلقة من اتقى عبدا من اهل بيتي ينفي عن هذا الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين
وتمويل الجاهلين وان اعلمكم قولكم الى الله عز وجل فانظروا بمن تقلدوا
فقد بينكم **يقول** المؤلف قد دلت هذه الاخبار المتوافرة المتضافرة على انه
لا بد من بقاء الطريق الى علوم الامام على كل عصر وانما يطلع الله على
قوله الحق عند اختلاف الفرق ولنا طرق ذلك الى القائم عليه لم نروى بها جملة
من الاخبار والاحكام عنه بواسطة ثقتين احدهما يروي عن الآخر **ومنها**
عن عليه السلام في بيته **ومنها** قاسطان ثقتان فقلت فضل الله بغيره من شاة
ومما يستدل به هذه الاخبار على حجية الاجماع الذي لا مستدله من الله والسنن
الكتاب فيقال لهم انهم لم يروا من الاجماع ما يروا في القومية الدينية والذنية

فلهذا نرى فيهم فيها معلوم بالضرورة فقلت مما زاد فيه ولا ينقص فأت
 الضرر مما لا يقع فيه الخلف وإن اردتم الاجتماعات المتعاقبة فلهذا نرى
 له يوم أو خصوص أو في مقابل التصوُّص تلك مثل هبوط الصوفية و
 الفلسفة لا يسيل الحقيقة واثباتها الآن الاعتبار **ومنها** ما رواه بال
 عن جابر بن عبد الله الأنصاري عن النبي حيث سأل عن انتفاع الناس
 بأمانة الإمام الغائب فقال **أي** والذي بعثني بالنبوة أقيم يستضيئون
 بنوره ويتفقدون بوجهه في غيبته كانتفاع الناس بالشمس والنجمة
 سحاب يا جابر هذا من مكنون سر الله وتخزون علم الله فكثرة الأعمال
قال شيخنا المجلسي طاب ثراه التشبيه بالشمس والنجمة سحاب بوجه
 للمؤمن **الأول** أن نور الوجود والعلم والهداية يصل إلى الخلق بتوسطه
 أثبت بالأخبار المستفيضة أنهم العلل الخائفة لا يجاء بالخلق فلو لم يصل
 نور الوجود إلى غيرهم وبسببهم والاستشفاع بهم والتوصل إليهم بطريق
 المعارف على الخلق إلى أن قال **الثامن** أن الشمس كما أن شعاعها تدخل البيوت
 بقدر ما فيها من الروافق والشبابات ويقدر ما يرتفع عنها من الغمام
 فكذلك الخلق إنما ينتفعون بانوار هذا بنهر بقدر ما يرتفع عن الموانع عن
 حواسهم ومشاعرهم التي هي دوافع قلوبهم من الشهوات النفسانية وال
 الجسمانية ويقدر ما يبلغون عن قلوبهم من الغواشي الكثيفة المهيبة في
 التي ينتهي لهم الحديث يكون منزلة من هو تحت السماء ويحيط به شعاع
 الشمس من جميع جوانبه بغير حجاب **يقول** المؤلف لا يستضاء إلا بنور

فما لا يشق من علوم السنة فلهذا نرى فيهم معلوم بالضرورة فقلت مما زاد فيه ولا ينقص فأت
 الضرر مما لا يقع فيه الخلف وإن اردتم الاجتماعات المتعاقبة فلهذا نرى
 له يوم أو خصوص أو في مقابل التصوُّص تلك مثل هبوط الصوفية و
 الفلسفة لا يسيل الحقيقة واثباتها الآن الاعتبار **ومنها** ما رواه بال
 عن جابر بن عبد الله الأنصاري عن النبي حيث سأل عن انتفاع الناس
 بأمانة الإمام الغائب فقال **أي** والذي بعثني بالنبوة أقيم يستضيئون
 بنوره ويتفقدون بوجهه في غيبته كانتفاع الناس بالشمس والنجمة
 سحاب يا جابر هذا من مكنون سر الله وتخزون علم الله فكثرة الأعمال
قال شيخنا المجلسي طاب ثراه التشبيه بالشمس والنجمة سحاب بوجه
 للمؤمن **الأول** أن نور الوجود والعلم والهداية يصل إلى الخلق بتوسطه
 أثبت بالأخبار المستفيضة أنهم العلل الخائفة لا يجاء بالخلق فلو لم يصل
 نور الوجود إلى غيرهم وبسببهم والاستشفاع بهم والتوصل إليهم بطريق
 المعارف على الخلق إلى أن قال **الثامن** أن الشمس كما أن شعاعها تدخل البيوت
 بقدر ما فيها من الروافق والشبابات ويقدر ما يرتفع عنها من الغمام
 فكذلك الخلق إنما ينتفعون بانوار هذا بنهر بقدر ما يرتفع عن الموانع عن
 حواسهم ومشاعرهم التي هي دوافع قلوبهم من الشهوات النفسانية وال
 الجسمانية ويقدر ما يبلغون عن قلوبهم من الغواشي الكثيفة المهيبة في
 التي ينتهي لهم الحديث يكون منزلة من هو تحت السماء ويحيط به شعاع
 الشمس من جميع جوانبه بغير حجاب **يقول** المؤلف لا يستضاء إلا بنور

ويعتبر الخطاب به باعتبار تحقق شرط القول فيه من السلام والكفا في مخاطبة الله بالسلام فان سلم فوجبه
السلام خطاب بطلب العلم ثانياً فاقابل من

والفكر في الدين الحق والحكام العينية لا يحكم بالظواهر والاعتقادات التي هي في الغالب
بالاعتقاد انهم لا يظهرون كما كانوا ان الفضيلة في القول هي كماله في العلم
غير انه عموماً غير بار في القول في الدين
الفقه المشتمل على كيفية الصلوة والمقوم وسائر العبادات والمعاملات التي
بها يتم نظام الخلق في الدين والعبادات والالتزام هو علم الكلام الباعث على
وعن صفاته وما ينبغي له وما ينبغي عليه وقال المشركون والحدوث هو علم الكتاب
والاستدلال بها يتوصل الى العلوية كما قال النصارى في سائر الكلام في ذلك وقال
المان قال فكل حزب خضعوا مما هو عليهم وكل حزب بما لديهم فرحون
ولحق ان تبيين الفرض بحيث يشمل العيني والكفائي وتبين العلم بحيث يشمل
اصول الدين وفروعه وتبين الطلب بحيث يشمل الطلب بالاسئلة والوجه
الذي لا تفي هذه الاجابات على فتح باب علوم الاطلاق ان الله اوجب طلب
العلم على المكلفين في كل زمان ومكان لا يطلق الضرورة في الدين
ولم يكن الله لتكليف ما ليس في وسع العالين بل يتجلى على الله ان يستد
باب العلم على المسلمين ثم يامرهم بطلب العلم باليقين والتخصيص بالاصول
حكم باب عن العقول لفقد التليل واستوله السبيل فانه كان لا ينكر
وتختلف تامة يندر في حصول ما لا يتعسر على من طلبه في **اسئلة**
التنبيه عن الصادق عليه السلام قال في العبد من الامر شي قال ما شاء الله
من شي الا فقل علم انه يطيق تركه ولا امره بشي الا فقل علم انه يستطيع فعله
لا تدر ليس من صفة الجور والعبث والظلم من كلف العباد ما لا يطيقون **وقال**
الشيخ بل التخصيص بالفروع ما دونه ثقة الاسلام بالاسناد عن امير المؤمنين
انه قال ايها الناس ان كل الذين طلب العلم والعمل به في الله وان طلب العلم في
عليكم من طلب العلم في الله ان المال مقسوم مضمون لكم قد قسمه عادل بينكم
جندب بن الحارث

وغيره وسيفي العلم فيكون عند الله وقداً من ثم بطلبه فاطلبوه وفعولكم
على المراد ان قوله في العلم به اعلم به العلم في الله على ان العلم الذي هو كمال الدين
ما يتعلق بالعبادات ويتفرع عليه الفروعيات وهو المقصود بفرض الطلب في
الكلام السجود في اصول الاصول لا دولة اخرى من القول والمقول بل نقول ان
الايمان كماله في العمل يحصل بعينه من بعض وان اختلفت اساميها بحسب الجوارح
القلبية في عقل وعمل اللسان اقوالاً وعمل الاركان عبادات وقد يطلق لفظ
الايمان في القرآن على قوة من الله وان من باب الاطلاق اسم لكل على حدة وتارة

وقال الشايع الظاهر ان المراد بهذا العلم العلم المتعلق الى ان قال اقول
وستر ذلك ان العلم يعرف بوضع الدين معلومه والحكامه ولو اجمعه وتما
تعلقه وتماخرجه ومما يحل ومما ساءله في حقيقة وقيمة ويوجد ويضع كل
ولقد انجز الله في وضعه ومخرجه من جز البطون الى جز الظهور من قوله العلم
العمل لا العلم بل العلم وصار بلفظانلة ولا يقال فيه ذلك لانه على الاستحباب
بقوله في الدين فاننا نقول ولا الله لا تدر في علمه على الاستحباب بعينه
في الفرض فان الكلام لا يدل على نفي الفرض بل يدل على انبائه وقد جعل الله
كالدين ما اشار اليه بقوله من اليوم اكلت لكم منكم لا يوسع اتفاق الفرض
على وجوبه بل كونه من اصول الدين مع انه في الحديث من الفرض ان الشايع على
الوجوب ما لا يخفى على السليم من قوله امر اوجب عليكم وقوله قد اتم بطلبه و
قوله فاطلبوه ولا من حقيقة في الوجوب عند اكثر علماء الاشارة وعند قيام الفرض
تامة لا خلاف فيه في باقي النظر **ونفا** ما رواه بالاسناد عن اب الحسن موسى

في حديث قال في شرحه ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم العلم ثلاثة أبيض حكمة أو فضيلة عادية
أو مسترة قائمة وما خلا من هو فضل **يقول** المؤلف وهذه الثلاثة إشارة
إلى علوم الكتاب والسنن بآياتها وقوانينها وقوانينها من العلم بآياته بين المكلفين
وقد حضر النبي صلى الله عليه وسلم العلم بها فكان رجاؤه في هذه الثلاثة دفع للشبهة والقول
بوجوده قول بوجود العلم في هذه الأقسام وإن كان باب مفتوح لمن أراد الاستدلال
وتحريم العلم على الطعن أو القول بأن العلم الشرعي هو العلم على غير حسن بل على
الافتقار **ومنها** ما جاءه ثقة الإسلام به من أن العلم الشرعي هو العلم بالله تعالى أن العلم
وشره الانبياء وعلمك أن الانبياء لم يوتوا بغير ما أوتوا وما أوتوا به
أما حديث من أخذ منهم من أخذ بشيئ منها فقد أخذ خطأ وأما في نظرنا على علمكم
عن تأخذه فإن فينا أهل البيت في كل خلف عدوكة ينفون عنه عنيفا كبيرا
وانتقال المبطلين وتأويل الجاهلين **قال** الشارح في ذيل الحديث وقد نقل
شيخ الغارمين إجماع الأمة والذين عن بعض أصحاب الكمال في تحقيق معنى ذلك
يناسب فكونه في المقام وهو قوله آل النبي صلى الله عليه وسلم كل من يؤذي آل الله ويؤذي آل الله
من يؤذي آل الله أو يؤذي آل الله أو يؤذي آل الله ومن يؤذي آل الله أو يؤذي آل الله
الصوريين الذين يحرم عليهم الصلوة والثاني من يؤذي آل الله أو يؤذي آل الله
وعدائنا وهم أولاد الرعاع يتوكلون من العلماء الراغبين في العلم والكتاب
ولكنهم المتألمين من القسوة من أنوار رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن والحقوق
ولا شك أن النسبة الثانية آدمي الأولي لها اجتماعا لتبستان كان
نوعا على نور كاف لا علة المعصومين من العترة الطاهرة صلات الله عليهم

ولا شك أن الكتاب
والسنن

بما هذين **يقول** المؤلف هذا نص على بقاء الطريق إلى العلم لا ما هذين هما رايان
 باسمهما متكررين لا ما سترتقنا ان هذا الطريق في سلوكه في شيعته الكرام وما ستر
 شيعته مفتوحين الى فرقته من اجل هذا **يقول** الطريق الى العلم في ايام الغيبة يتقنا
 ان هذا الطريق الى العلم سلوك في الفرقه الاخرى الذين يقتضون في العقائد والاعمال
 والاقوال في كل باب على ضوء الكتاب والسنة **يقول** في فرقته الرجال النجباء والحقائق
 على سنة الاطياب والجرى هذا دليل متين على سبيل الهدى **يقول** المؤلف
 المقام ويوضح المراد قوله الطريق في الاصل من ابي عبد الله **يقول** في مقامه
 رسول ولا نبي قط لم تختلف امته من بعده فاما كان علمه اختلافا فيهم على
 وتكرار اياه قال فما يصنع بالحق اذا كان بهذه الصفة قال لا ينبغي به ويخرج عنه
 بعد الشيء مكانه ومنفعة الخلق وصلحهم فان اختلفوا في الله شيئا اعلمهم ذلك
 فيه اخبرهم وان نقصوا منه شيئا افادهم **يقول** المؤلف وهذا ايضا نص على
 في كون باب العلم مفتوحا على اهل زمانه ما دام في حجة الله باقية في الخلق لم ينسد عليهم
 باب العلم والهدى نعم الباب مفتوح على من لم يؤمن ولم يقصد انبائه وكذلك كان
 مفتوحا على الوافين عنه ابدا **يقول** اذا لم يكن للمؤمن عين هجيئة فلا غرو ان يثاب
 والصح وسفوف **يقول** ما رواه ايضا في الاحتجاج عن الصادق ع ان رجلا من
 لا يخلو من حجة الله لا يكون من عقب الانبياء ما بعث الله نبيا قط من غير
 لنسب الانبياء **يقول** وذلك ان الله شيع لبني آدم طريقا منيرا واخرج من ادم نسل
 طامرا طيبا الى ان قال ان كان خازن علم الله وامين غيبه وسودع ستره
 على خلقه وحجابه ولما لا يكون الا بهذه الصفة فالحجة لا يكون الا من نسلهم

مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخلق بالعلم الذي عنده وغيره والرسول ان يجد الناس سلك
 فكان ما عليه الناس قليلا مما في بيدهم من علم الرسول على اختلاف منهم فيقول
 بينهم الرأى والقياس وان اقروا به وطاعوه واخذوا عنه ظهر العدل فذهب الخلاف
 والكشاف واستوى الامم وان الدين يغلب على الشك لليقين **يقول** المؤلف
 وبعد ذلك لا يردت هاتان التساؤلات بالتساوي لا بما حدث من الذين لم يقرؤا به **يقول** المؤلف
 فاما الخلق من نسل الامم ساكتا عنهم كلامهم عنه محبوبون تعلم ان الذي
 يستعلم الباب انما ان من قبل نفسه بالتقصير في طاعة الامام وعونه فغيره
 كلهم عليه فتم **يقول** ما رواه ثقة الاسلام عن ابي عبد الله قال قال رسول الله
 من عمل على غير علم كان يفسد اكثر مما يصلح **يقول** المؤلف قد بينت مولا نا العارف
 المائتة في كتاب شاه هذا المطلب بمثل الحسن في ذيل حديث آخر اجبت ان
 ههنا **قال** اقول مستتر في ذلك ان بالعلم يعرف ويطمع الدين وحلوه ولما
 ولو اختلفوا في شرائطه ومدخله ومخارجه ومصادره ومفاسده وبالعلم يتحقق ربه
 ويوجد له ويضع كل واحد من اجزائه في موضعه ويخرج من حيزه البطون الى حيز
 الظهور فلو كان العلم بطل العمل ولا العمل بطل العلم وصار بدلا فائدة وفلكا
 افانصلت بنا **يقول** واما معية مخلوقة بعدد معينة وموصوفة بصفات مخصوصة
 وموضوعة على اركان وهيئة معلومة عندك وطلبت بنا لها من يدك فابد
 لنجد من ان يعلم مقصودك المشتمل على تفصيل مذكوره ثم يستعمل بالعمل
 يبينها على غوامضها فصدت لبيته على وجه الكمال كما اردت فلو استعمل بالبناء
 ان يعلم مقصودك لكان ما يبينه غير موافق لمقصودك شالبا اذا الاتفاق فادرك

وهو علم مقصودك علم يستعمل بالعدل ليرفعه ذلك العلم فلم يستحق منك الثناء والحمد
 فمن هنا ظهر انك قال الدين وقامه بالعلم والعلم انتهى **وقال** ونظير ذلك ان يستعمل
 بالعدل لكيميا من غير علم بها فان انساؤه اكثر من اسلحه بل اسلحه محال بحسب العاد
 او من سلك في ليل مظلم من غير صيرة ياديه فيها ايا كثيرة متقاربة فان وقع
 فيها وصيرته بها وهي الهلاك اغلب من نجاة انتهى **اقول** لله دبره مثل
 جبال المحسوب فان حتى استبان وجه الله لير على المقصود انه ووجه التحذير عن
 العمل بغير علم مع البحث على العمل وليجابه ولم يكن الشايع يحذر عما لا بد منه او يابى
 بما لا سبيل اليه فوجوب العلم مع التحذير عن شيئا شريك علم **وقال** على بقاء العلم انما
 وما يطابق المقصود ما اتوا به ظنا وسبعلون غفلا **ومنها** ما رواه ثقة
 عن ابي عبد الله انه قال انما عن خصلين فيها هلك الرجال انما
 تدين الله بالباطل وتفتي الناس بما لا تعلم **يقول** المؤلفان كلام اهل العفة
 يفسر بعضهم بعضا كما قالوه عليهم فالباطل على لسانهم كل علم لم يخرج من يوتهم
 الظاهر كما قال كل شيء من العلم وانما راسل ولا نبياء لم يخرج من اجل هذا
 البيت فهو باطل والباطل مستحق عقوبته لا يعرف الا بالعلم فكل شيء لم يدرى بالعلم
 بل يستبط بالظن ليعو باطل في حق قوله ثم ان الظن لا يغني عن الحق شيئا
 بغير العلوم الغير الروحية الاصلية والفوقية طورا وعمدا ان كانت الفلسفة التي
 امتازت بقطع عقلية باطلية منهية عنها فاصول الطبيعة والفروع المستنبطة منها
 التي كل ادلتها شبه ظنية وهتيم باطلية محقة بطريق اول مع التصحيح للتواتر
 المتكاثرة من الكتاب وستة العترة الظاهرة على غير ما يتبع الظن مطلقا وسيما

فافسحوا مكانهم فلم يرد به برفضة اسلا لا تقلا ولا عقلا ولجماعة يعقلون انفسهم
 احباب العقول والاصول وما لهم سبيل الى معرفة الله وهم من العقول ولا يفرق
 بين البرهان والشبهة التي هي شبيهة بالبرهان انما معرفة لهم بانها مواد القضا
 ومعرفة بها والاعمال التي تقع في كل جملة وهم مع ذلك يزعمون ان طاعتهم على
 الناس واجبة كطاعة الله ومن سلكوا للاعتد الطاهرين من بعده **وجه الله**
 في هذا الحديث هو ان الله لم يكن ليعزم علينا سالا بل لنا من فعله ولا ندرة لنا على
 تركه ولما حرم علينا الشك في باب اطل هالفتيا بما لا نعلم ثبت ان لنا طريقا الى الحق
 والعلم فيها ونسأل عنهم القائلين بالاشداد والله المصدق بسبيل النشأ **قال**
 الشايع العارف الرباني المولى المانندة في به والفساد التنوييه والخرقة
 الموجبة للهلاك الابدي في لا فتا بغير علم كثيرة وهو قارة يصدر من ملكة
 الكذب فارة عن مجهول المركب وكلاهما من اكبر الرذائل واعظم المهلكات في الاخرة
 للمؤمن من اعظم الامراض القلبية الموجبة لقوات الحق مع بليته ولا سخطا
 بانقطع العقوبات الاخرية تتم الرجال كما يكون هم الذين عدوا عما انطق به لكثا
 والستة التي ولا هم عليها تلم ولخذوا اصول العقائد وتوعدوها من غير ما حذا
 فضلو عن دين الحق ولم يفتوا اليه وجعلوا لانفسهم دينا باطلا وجعلوا شيئا
 من الطب والياس والحق والباطل ونسجوها كنسج العنكب شبكة للذباب
 العقول الشاقصة وجلسوا ماكين بين الناس **ومنها** ما رواه ثقة الاسلام
 عن حمزة بن عمار قال سالت ابا جعفر لم لم ياتوا الله على العباد قال ان يقولوا
 ما يقولون ويقفوا عند ما يقولون **قال** الشايع الرباني في هذا وجه التحصير

ان للوعاء العباد هذا العلماء ومن اهل الكتب والشايع بقوله جارية او عقلية
 عند الشوق الى العلم كالحبيب باخص صفاتهم وفيه نظر فان الحق عند الله لا يخفى
 من حق الله على الخلق ايضا **يقول** المؤلف وجه الدلالة ليرى ان لا نزلنا صراحة
 ان نقول ما بعلم ونفقد عنه علمه وجب عليه تعالى ابقاء العلم وحفظ الطريق اليه
 لئلا يفقد العلم والحق المرفوعين من الدين **ومنها** ما اذا
 ايضا عن ابي عبد الله ع قال ان الله يخلق عباده بائين من كتابه ان لا يقولوا
 حتى يعلموا ولا يقولوا ما لم يعلموا فقال الله عز وجل **وما يظن الله ان لا يعلم**
 ان لا يقولوا على الله الا الحق وقال بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم باويله
قال الشارح الرباني طاب ثراه الآية وان نزلت لفتح التبيين الى التكميل
 بالقرآن قبل ان ينزل في غلظة التي يجوز عن مثله وصياغة الخطا وان يتفكر
 في معناه التي يقصر عن الوصول الى كنه حقائقه عقول العلماء لكن ينسج فيها
 باعتبار عدم اللفظ فتم من يستخرج الى الورود والتكذيب بالاخبارات النبوية
 والروايات المنقولة عن الأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم وجميع ذلك من الاسرار
 الدينية قبل ان يعلم ذلك ويتلبس في معناه ويتفكر في معناه ويباين في حقيقة
 مضمونه وموقده كالناشي على عين الباطل من مخالفا بينا وساق الكلام لان
 وبعض المجتهدين التي اجتهدوا في قراءة محكم النبي ويجعلون جعل غيره عليه
 فتارة يرجع عن دايه ويحكم بفساد تلك التي ولحد هذه في الحكمين كذب في حق
 لا محالة فكما انهم يرجع قولهم ولا يقولوا انفسا استكم الكذب هذا لحد
 وهذا هو لم تفتي على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون

متابع قليل ثم حاد بهم المناسر ولهم عذاب اليم ويجب على كل عاقل شديدا ان يقول ما
 ولا يرد ما لا يعلم وليكتب ويطلب حقيقة امره عن اهل العلم ولو في السكون حتى
 يقول عز وجل **يقول** المؤلف وجه الاستدلال ظاهر لان الامر من المطلوبين يمكن
 الا تيان لهما بلا علم ولا بد من ابقا العلم وشرع السبيل اليه ولا يكون من باب التكليف
 بما لا يطاق انا العبد في الامر المتبين **ومنها** ما رواه عن عبد الرحمن بن الحجاج قال
 قال ابو عبد الله ع آيات وخصلتين فیهما هلك من هلك آيات ان تفتي الناس
 بآياتك وتدين بما لا تعلم **ومنها** ما رواه عن الفضل بن عمر قال قال ابو عبد الله ع
 انما من خصلتين فیهما هلك من هلك ان تدين الله بالباطل وتفتي الناس
 بما لا تعلم **يقول** المؤلف التدين بالباطل هو التدين بما يستند من كلام الصادق
 سلام الله عليه **قال** الرضا عليه السلام من دان بغير سماع من صادق الله
 الشیة الى الغيا وجبه الاستدلال بها ظاهر لا نشأ من الدين بالباطل والفتيا
 بغير التدين بالحق والظن لا يغني عن الحق شيئا فتعين ثبوت العلم بصحة التكليف
 وكذلك في الفیاء ولو لاه للزم التكليف بما لا يطاق او اسراف التكليف وكلاهما
 متعینان بالاتفاق **قال** الشارح في قوله او تدين بما لا تعلم اي آيات ان تدين
 بما لا تعلم وتحدد دينا بغير علم مستندا الى ما فكر تخرج من دين الحق فذلك
 من الله عبادة عن جميع القوانين التي وضعها النبي ص الى صلاح الخلق بعلمهم
 وامرهم في حله حلاله وكذا في الدار لا يعلم ذلك الا بتعليم او تعليم من يقوم مقامه
 فمن اتخذ دينا واعتقله وعبد الله لم يكن له علم مستندا اليهم لم يفسدوا
 عن دين الحق مبتدع للدين التي للاتباع هالك **ومنها** ما رواه ثقة الاسانيد

في الكافي والصدوق عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله عز وجل خلق الخلق ليعلم ما هم صانعون
اليه وامرهم بفهم ما امرهم من شئ فليجعل لهم السبل الى ما يحبون وما يكرهون
فليجعل لهم السبل الى ما يحبون ولا يكونوا اخذين ولا ياكسن الا باذن الله تعالى ورواه
الصدوق نارة اخرى من طريق اخر عن اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال
بعينه ولا يخفى ما تكاش من الايات الحكمة على وجوب طلب العلم ولا يرب وقوات
الاخبار والخاصة على ذلك فليدعي ان الله تعالى بالعلم مع شئ من طلبه خلا
للبرهان فكذب السنة والقرون ومنها ما رواه الصدوق عن اسمعيل بن جابر
بطريقه العالي الاسناد عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى الجعفي عن حماد بن
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الناس في القدر على ثلاثة اوجه وساق الحديث الى ان قال
ورجل يزعم ان الله كلف العباد ما يطيقون ولم يكلفهم ما لا يطيقون الى ان قال
فهذا مسلم بالغ انتهى ونحوه في المطالب بعلوه قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به
علم وقوله ان الظن لا يغني عن الحق شيئا ومنها ما رواه الصدوق في القدر عن
النبي صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه وتعالى كلف فوق طاقتك ولم احلك من الامانة الا ما
اقررت به على نفسك وفي حديث آخر انه ما قدرت عليه ومنها ما رواه الصدوق
في العيون عن ابي ابراهيم بن العباس قال سمعت الرضا عليه السلام يقول كلف
العباد ما لا يطيقون فقال هو اعدل من ذلك الحديث ومنها ما رواه الكشي
في الروضة عن ابي جعفر في رسالته الى سعد الخير بالبحر ان الله عز وجل جعل كل
من الرسل بما ياسب اصل العلم يدعون من قبل الله عز وجل فيصبرون معه على
الادوي يجيبون داعي الله ويدعون الى الله فابصرهم رحمة الله فانه في منزلة

تفيعته وان اصابهم في الدنيا وسيعرهم في الآخرة بكتاب الله الذي يبين
منه الله من الذي كرم من قبله لا يلبس فلا حيوة وكو من تأية فقال الله خلقه
اقول كل آية دللت على تحديد الشريعة والتميز عن عدل جلد به بقوله نعم ملك
جلوه الله ومن يتعدى حدوده الله فاولئك هم الظالمون وغير ذلك وكذلك كل
حديث دللت على تحديد الشريعة والتميز عن الا بتدريج والتشريع وكل دليل
قام على فتم الظنون من كتاب الله سنة او عقل يدل دلالة التامة على وجوب
حفظ العلم على الله وابقاء الطريق اليه وادام الشريعة باقيا للملا يلزم تكليف
ما لا يطيق وفي الحديث عن تعدي الحدود الشرعية لان حفظ الحدود لا يمكن الا بالعلم
واما الظن فلا ينفك من الخطا والاختلاف وحيلته لا يمكن التوقيف على
تمامه بل وسندك بعض الايات والاحاديث مما يوجب في المقام في مقام
بالكلم انشاء الله نعم **المشهد الرابع** في فكم مباحث عقلية جرت بيني
وبين بعض اعلام فادوا من ان الكتب الجعيلة واعنها فكلفت الى الخوا كلاً
وبقيت القواطع عندهم وبه قال من قال بالتكليف من الملتين وان افعل
تعالى حلال لغرض يحوي الى المكلفين والاجماع من الملتين واصل العمل الجعيلين
منعقد على بقاء التكليف على من يصح تكليفه ابداً بلين لوجوده على العقلية
والنقلية والغرض فيه اما عام او خاص وفي الغرض العام هو اصلاح النظام وحفظه
من الفساد والاختلال لاق تحريم القتل مثلاً لحفظ النفوس وتحريم السرقة
والتهب والحرب والقيام وحفظ الاموال وتحريم الزنا لحفظ الانساب وتحريم
ووطى البهائم والاستمناء ومع الاصل يحتاج الى توضيح والامانة لحفظ النفس وتحريم

ملاحظة ما غرض من هذا
لما تكلف له لا يلزم الجعيلين
ولا لا فها شئ افعل هو هذا
من خصائص الامانة في
الاعتناء بقضايا التكليف
التي هو من فعل الله تعالى
والغرض من البهائم
فلا يلزم

المسكن والمخفى حفظ العقول وتحرير السمع وفك الوضائف حفظ النفوس وجعلها
طاعة وعلية الحسين المعصومين العصمة عن الخطأ إلى غير ذلك مما شال هذه التكليف
متضمنة لغرض عام يعود إلى الكل بالتكليف منهم فلا يخرج من توتير الثواب عليها
لذلك الغرض الخاص كالصوم والصلوة والجهاد ولم شال هذه التكليف يعود
نفعها إلى نفس المكلف من تخليق من الرخايل وتخليقها بالفضائل وتحرير من البدأ
الفياض واستعداد لقبول الفيض فلا كانت العقول مستقلة في تشخيص ما
يصلحها وما يفسدها حتى تأتي به الحق كما واجبت بعثة الأنبياء والرسالة
الكتب ومنصب الأئمة لحفاظ الشرائع فلما ثبت وجوب بعثة الأنبياء ونصب
الأئمة علمنا أن العقول ليست مستقلة في علم ما يصلحها وما يفسدها التي تفعل
أو تفترك وهذا ما اجمع عليه المليون اجمعون ثم اذا ثبت وجوب التكليف
ثم توقفه على التوقيف ثم بقاء التكليف ثم ترجع التكليف بدون التوقيف
علمنا أن طريق التوقيف باق ما دام التكليف باقياً ثم نظرنا فينا طريق
التوقيف أما بالوحى وهو خاصة الأنبياء وأما بالالهام و
القدح وبها من خواص الأئمة المعصومين ولما منهم ولما بالرجوع إليهم
والاستفادة منهم وبها أما بالمشافهة فكانت واجبة في حق من مخصوص
فكيف في الغيبة الكبرى ولما بالرجوع إلى الخبايا والموقية عنهم وكذا من الرضا
المبجعة في كتب الاحكام وهذا الطريقنا إلى التوقيف لأعضاء المعصومين فثبت
أنه يجب على الله أن يحفظ هذا الطريق من الخراب ولا ندرك من التوقيف و
التيافة والتقصان ما دام التكليف باقياً على الناس بل كان ثلثاً يلزم أن

التكليف وهو على مرتبة الأوليان والتكليف بالاطلاق وهو على مرتبة
العقل والوجدان فإذا ثبت بقاء الطريق نظرنا فينا في سلوكه بالعلم واليقين
أما يسير في سلوكه بالظن واليقين فربما أن الظن لا يتناول من الخطأ والفساد إلا
والاختلاف في الفروع والدماء والأموال لا ينفك عن الفساد ونعلمنا أن
تكليف الله عبادة بالظن مستلزم للتعب بالخطأ وهو فيج على الله وكذلك مستلزم
للتعب بالاختلاف وهو فيج كذلك وكذلك للتعب بالفساد وهو فيج بذلك
فربما أن الاختلاف والفساد بنا فينا فغرض التكليف الغرض العام ولما هو
عن الحق وهو ياتي في الغرض الخاص فتيقنا باليهان أن التكليف طريق التوقيف
مستلزم العلم واليقين ولا يحل فيهما بالظن والحسان **عن** أبي عبد الله عليه السلام
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعذب اللسان بعذاب لا يعذب به شيء من الجوارح
أعذب عذبته بنى بذاب لم يعذب به شيئاً فيقال له خرجت منك كلمة فبلغت
مشارق الأرض وغار بها نفسك بها الدم الحرام واشتبه بها المال الحرام ولنتجك
بها الفرج الحرام وعلقت الأعديتك بذباب لا أعذب به شيئاً من جوارحك **ف**
قيل هذا جاف في الأصول لأن آياتها قطعية وأما الفروع فلا يضر بها **ف**
لكون آياتها قطعية **قلنا** التخصيص حكم ومصادرة بالطلوب الحق بوجهاتنا
يشمل الأصول والفروع ولا يخص هنا من عقل ونقل بل على الترتيب على الله
أمامه حجة القطعية على أصول الدين دون الفروع والخطي في الأول ما أقوم غير
معصوم دون الثاني لأن الدليل فيه ظني إذ نقول لهذا القائل أن الله شيء واجب
على الله أمامه حجة القطعية في الأصول أن هو ما العلم بخبره الاختلاف المعجزة



فما يلزم من الفساد ففساد هذا هو الجارح في أحكام الفروع والدماء والشرائط والمقاربات
سواءً وأما القبح العبداني فخطا لا يدلزم خروج عن هذا أيضاً وفيها واما
للامكن فالامر ممكن بالذات بالنسبة اليها فاصار القول بالفروق لا يحكم غير
معتقوله ودعوى غير قبول **فان قيل** انما الجدل حاكم في الفروع بان غاية ما يحصل
فيها الظن لكان الاختلاف الواقع في ذاتها كقولنا عقلية غالباً ولما ادلة الاصول
عقلية لا اختلاف فيها **قلنا** هذا ايضا يحكم بلا دليل ودعوى بالاشارة
من سبيل فاما منع هذا الحكم لاجل هذه العلة او لاجل هذه العلة او لا فاعلة ثانياً
مع تلك الدعوى بدعوى مثلها في خلافها لان اختلاف الادلة العقلية في ثبوت
الاحكام العقلية في المطالب الاصولية اكثر من الفروع والقول بان اختلاف
في دلة العقل قول ناش من عدم التبع في الكتب الكلامية وفكيتية بل الاختلاف
هناك اكثر حتى كاد ان لا يوافق اثنان من اصحاب النظر ولا سدة الفسلة
من المسائل وهذا لا يحتاج الى ايراد الجبارات فان الكتب المصنفة في الفنون
العقلية موجودة **ومن قول** مشام بن الحكم للشاشي بحضرة الصادق عليه السلام
الراي طريق الدين والله يقر بان الراي لا يجمع على القول الواحد المختلفين فسكت
الشاشي كما متفكر وكذلك القول بان ادلة الاصول كلها عقلية ناش من العقلية
او اتفاق فان من الاصول ما ليس فيه الا الدليل النقل كما خصص الامتياز في اثني
عشر وكان من السابق على التحقيق فان مذهب القائلين بعصمة الائمة كالامة
والسبائية والكيسانية والناووسية والواقفة على موسى بن جعفر والواقفة
على الحسن بن علي العسكري ومن حدى حدى فان لا سبيل الى معرفة العصمة الا

بمثل التي موقوفة معصية فصار السبيل هنا مختصراً في النقل وكذلك القول بتأييد
الشريعة للحدية وكذلك القول بالمشرب في التعميم جسماني مجيم والقول بآسيا
ما يتعلق بالحدود من الحساب والكتاب والميزان والحوش والشرائط وكذلك القول
بالعلاج جسماني فان هذه كلها اقسامها تامة لا دليل عليها الا من جهة النقل فلا
بالقول بان ادلة الاصول عقلية وكذلك القول بكون ادلة الفروع كلها عقلية
فانه خلاف الواقع لانما يجزئ من الفروع ادلتها عقلية وقطعية لا اختلاف فيها
مع قطع النظر عن درجته الشرح كتحريم الكذب الضائر وتحريم قتل النفس بالجنابة
وتحريم اساءة المحسن كالابوين وتحريم اكل الخمر وكذلك وجوب النافع والاحسان الصديق
المحسن كالابوين ولجاء الغريق عاطفاً ومحرق وامثال ذلك كثيرة غير غيرة
فان هذه كلها من الفروع والعقل باطع فيه وليس فيها اختلاف وقد بينا فساد
دعوى الوجدان في العقلية على خلاف البرهان فيما تقدم وسبين فيما يلي انشاء
فاخصر **فان قيل** ان الاتفاق حاصل في الاصول في الجملة **قلنا** وكذلك
في الفروع فان من الفروع ما لا يختلف فيه احد من المسلمين بل احد من المسلمين ومثوق
ان الاصول والفروع حكمها واحد وجود الاتفاق فيهما ولا اختلاف في الجملة ولكن
الدليل في بعضها عقلياً فقط وفي بعضها نقلياً فقط وفي البعض مركباً من الاثنين
ولكون الاتفاق بالظنون فيهما قبيحاً لاجل وقوع الاختلاف والفساد والخطا
عن الحق **فان قيل** انما نتمد على القواعد الظنية في الفروع ونقل بحجة الظن
فيها لاجل دليل قطعي على **قلنا** استاؤكم لاجل دليل على قطعي فخذوا اولها انما
الباطلة لانه ليس دليلكم فيه الا القول بالاشداد وقد تكلمنا عليه وتكلم انشاء الله

حتى يتبين التصادم مع انذار جانكهم هذا القول جانكنا فينا في المسألة هذا القول
سواء لعدم الفرق فان الخالف جيل في قولنا ان اعتمادنا على الأدلة الظنية لما مائة فلا
وقلان مطلقا من مذهب من خالفنا في ماسمها واعتمادنا على مثل هذا الظن بديلا
تطعن وكذلك يقول اعتمادنا على لا يسترده سبحانه وان لا نرى السبادة الجدل
ليل تطعن فكل شيء ناقشت بغير دليله ناقشت في دليله وما كان جوابك لنا
كان جوابي عنك سواء **فان قيل** هذا انزاعه بعلماء المذهب فانهم كانوا
بإشهاد باب العلم في الفروع غالبا وبإكفاة الظن بحجة الظنون الاجتهادية فيها
قلنا هذا اشتباه عظيم من جهات شتى لا اولاه ليس كل علماء المذهب كانوا
بالإشهاد ولا كلهم قائلين بحجة الاجتهاد الظنون الاجتهادية فان الاجتهاد بين
والجدين منهم ومن الأصوليين قديما وحديثا يقولون هذا مطلقا وطا قائلوا
ابدا وقطعنا العلامة على بركة الله فمجدد في نهاية الأصول بان اكفى اصحابنا
الاجتهاد بكونهم ليس غرضنا الاستدلال بالكثرة لان الكثرة لا حجة فيها وهي تختلف
في الأيمان بل غرضنا بيان نساد القول بان هذا القول يقتضي الانزاع بعلماء
المذهب وكذلك خلفاء الأصوليين واساندة المتكلمين كابن تيمية الرافعي
والشريف الرافعي وابن ادريس والحق الطوسي قدس الله سترهم وقد استوفوا
علم بحجة الأدلة الظنية ومطلقا الظنون الاجتهادية وفيها القول بالإشهاد
باب العلم ما دام التكليف باقيا ونسبوا هذا القول الى المذهب ولا تسع هذه
الوجيزة لذكورنا ثم قد اخرجتها بالافانها في حجة الباقية وكتابا بعضا في
نار من اراد الاطلاع عليها فليرجع اليها فثبت انه يلزم الانزاع ببعض الذين

القول في الاستدلال

١٥

غفلوا عن البرهان او تخافوا واكتفوا بالشبهة وما من برهان الا وهو ما اجمع نلو
كان الامس على ان لا يقبل برهان يجرى مخالفة جمع آياه اذ لما قبل برهان ابدل في هذا
القول نسا المذهب وقضيه حقوق وتكذيب الكتاب والسنة فانها يا قوم يا بني
البرهان فيجوز ان يار حجة الصلة اما ترى في غير موضع من القرآن قوله تعالى
قلها توابعها انكم كنتم حقا فدين بل يلزم تسفيه العقل وهدم اساس حجة
فمعلمه وهدم منه هيكلم القديسون انهم استس على اساسه بين لهم والثاني ان
الناس يجب عليهم اتباع البرهان لا البرهان يجب عليهم اتباع الناس فاننا انما
بعض العلماء البرهان فانما هو نقص لا نقص للبرهان والثالث ان دين الله
بالبرهان بل بآية الحق وحجة البرهان كما نص عليه امير المؤمنين في غير موضع من كلامه
العليه في كلام العالمين ويشبه كلامه رب العالمين **فان قيل** ان الوجوه
عكس بان الطريق الى الاحكام الوضعية مخفى في الظن والحسان وهذا قول بعض ارباب
الناس والكل منهم **قلنا** ان هذه الشبهة اجوبه برهانيتها وجعلتية بل قد تحقنا
بيننا في مقام معارفنا في البرهان ونكتف من هنا بجوابين على حق
النقص والحل **اما النقص** فانه يقال لو جاز لكم هذه الدعوى لما كان لكل مخالف الحق
ان يمسك بهذا القول في مقابلته البرهان فيقول اني رأيت المسلمين مفتقرين
نوقا شق فمنهم من يقول ان الامانة مسئلة نوعية مكتفية فيها بالامانة الظنية ومنهم
من يقول اصلية علمية ومنهم من يقول نصب الامام على جميع الرعية ومنهم من يقول
على اهل الحل والعقد منهم ومنهم من يقول على الله ومنهم من يقول على النبي صلى الله عليه وسلم
من يقول على العادة في الامام ولا يجب عصيته ومنهم من يقول على من يفسر ومنهم من يقول

بما ان الملوك من مال ووقف من مال
الرجال اوقفوا في المال في مال

لا بد من عصمة ومنهم من يقول معنى النبي بغير نصب خليفة ومنهم من يقول نص على
 أبي بكر بن أبي قحافة ومنهم من يقول على عمر العباس بن عبد المطلب ومنهم من يقول
 على ابن قتيبة ومنهم من يقول على بن أبي طالب ثم القائلون بخلافه أو يكون منهم من قال أنه
 أفضل الناس بعد النبي سما ومنهم من قال على أفضل سما لا يخرجون تفضيل الفضول
 ثم قالوا بخلافه من بن الخطاب ثم عثمان بن عفان وقد اتفق المسلمون منهم من قال
 على بن أبي طالب بخلافه ومنهم من قال على أفضل من عثمان ومنهم من قال على أفضل من
 عثمان وتفضل الفضول ومنهم من قال بكفر عثمان وإسراعه بعد خلفه ومنهم من
 قال ليس ومنهم من زاد على هذا بعداوة على والبراءة منه ومنهم من عارض عليا
 فقط وأحب الثلاثة ثم قالوا بخلافه من انتقل عليه الأجماع ولو بسفك المشج
 من خلفاء بني أمية وبني العباس والقائلون بخلافه على والصريح عليه منهم
 من أقصر عليه وقال أنه حتى ينتظر بهم السبابة ومنهم من قال بعده بأمامته
 ثم الحسين عليه السلام قال لا تلم يقتل بل شبه على الناس وهو القائم ومنهم بعض
 الغلاة ومنهم من قال أن الإمامة انتقلت إلى محمد بن الحنفية وهو حتى غائب
 فجاء الحسن وهو القائم وهو الكيسانية ومنهم من قال أن الإمام بعد
 الحسين ابنه زين العابدين على ثم ابنه محمد الباقر ثم نوه زيد بن علي الشهد
 ومنهم الزيدية وهم فرق شتى منهم من يحب الشيخين ومنهم من يرى أمهما ثم قالوا
 بأمامة أمته من ولد زيد ثم من بني الحسن كعبد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن
 المعروف بالنفس الزكية ومنهم من قال لا تلم يقتل وهو المحدث ومن الناس على
 أن كل ما لم يثبت له الإمام بالسياسة والقبض وجب طاعته ومنهم من قال أن

المنصورون لعبد الله بن أبي طالب
 باب التوكل عليهم السبابة

تأخير
فمن
مقتل

ابواب العلم والدين مفتوحة على الطالبين وان كان لهم ما يمكن ان يتلقى
مواهب الخالصين من شدة العلم والدين وهذا يستمر بالصدق في
الاجنابيين وبغيره من الشرف الرضوي والشيخ الفاضل السيد جمال الدين ابن
كثير من قول الله عز وجل وقلنا لعلنا نعلم في كتابنا وهذا قوله
في اختلاف الامامة وما استمر في كتاب القوم والحق في الحقيقة والصدق في
وما حصل له علم باسمه من جهة المنظر فما شئت الله اي ما شئت الله
عند الله وعند نفسه هذا العذر في قوله فما شئت الله اي ما شئت الله
فان قلت ان الله عز وجل لما ثبت له ما ثبت له من الصفات والصفات
وان قلت انتم ما لست فله ان يقول انك تقول ان الله لم يكلف العباد الا
بما اطاقهم وانما اجتهدت في هذا ما بلغته فما حصل العلم في هذا الا بالحق
والا فوالله لم يتغضى مقربا مني فان قلت انك معاذ الله عن مقربا مني
اصدق من قولك والبرهان اما بالتصديق من وجوب ذلك فلنا هذا القول
بغير ذلك فيما اتعيت فيه الوجدان بسبب العلم بسبب اختلافه فان
انما خلاص ذلك معاندا وعكسا وتصلفا وان قلت بالفرق بين المسئلة
الاصولية والفرعية فقد اثبتنا عدم الفرق وعجزت عن اثبات الفرق فكما
كان جوابك لما قلت انك سدد باب العلم للامامة القائمة عليه لم كان
لك عدم الفرق من جهة اختلاف الادلة واختلاف احوال وانها من احوال
فان قلت فكيف كان الله به عامة الجاهل فقد سوى في ذلك بين عقولهم
ونصب عليه دليل قطعي من جاهد فيه هذا ما لله في سبيله ومنه يصح

ملاطفت

للاجل تصحيحه والحق ليس بعلم فلهذا قلنا انكم عليكم بشبهة وانما كان
لنا ان جوابكم لم يوافقكم كما انكم خصمكم كما ان جوابكم لم يوافقكم
جملته من الجوابين وهذا لا يخلو من الصالحين فما شئت الله اي ما شئت الله
والذين جاءهم من بعدهم فما شئت الله اي ما شئت الله
فقلنا ان الله تعالى في ما قالوا بها انكم ان كنتم صادقين فان كنتم صادقين فقلنا ان الله تعالى
تستقناكم اجمعين وان اتوا منكم فافهمتم لبرهاننا للذين بقوله للذين منكم
مقتلنا عند الله رب العالمين فما شئت الله اي ما شئت الله
ولا حكمه على خلاف البرهان في ما نحن فيه من تعلق التكليف بالعلم وجوبه
على الله تعالى في حق الاخلال به لان الوجدان غايته ما يحكم به حكم حصول الظن
الظن لا ينافي امكان العلم حقيقة ولا امكان تحققه خارجا في نفسه في نفس
الظن بعد ذلك لان بل الوجدان يشهد على ان حقيقة العلم ممكنة وتحقيقه
والثقلات ممكن ايضا بل يحكم بتحقيقه في جملة ايضا اصولا وفروعا بعد الحكم بامكان
لحقيقة وتحقيقها في جملة وكذا في ذلك لا يمكن تكذيب البرهان لان البرهان بغير
التكليف بالعلم وذلك يقع بامكان العلم بعد ما سلم الوجدان امكانه لا يمكنه
برهانه وانما كان التعارض بين الوجدان والبرهان ان الله لا يبرهان على
الظن والوجدان على حصوله اذ لا على امتناع ما الوجدان على حصوله كما ان
البرهان على امكان العلم وحق شرط التكليف به فلعلم وجدان الوجدان لا يدل على
عدمه الوجوب كما كان دون العكس لان وجوده يدل على عدم امتناعه مع انما
لا تعارض بينهم فانه متى قال زيد في ديت عروا وقال خالد في علمه لا يستلزم

فانما كان جوابكم لم يوافقكم كما انكم خصمكم كما ان جوابكم لم يوافقكم
جملته من الجوابين وهذا لا يخلو من الصالحين
والذين جاءهم من بعدهم
فقلنا ان الله تعالى في ما قالوا بها انكم ان كنتم صادقين فان كنتم صادقين فقلنا ان الله تعالى
تستقناكم اجمعين وان اتوا منكم فافهمتم لبرهاننا للذين بقوله للذين منكم
مقتلنا عند الله رب العالمين
ولا حكمه على خلاف البرهان في ما نحن فيه من تعلق التكليف بالعلم وجوبه
على الله تعالى في حق الاخلال به لان الوجدان غايته ما يحكم به حكم حصول الظن
الظن لا ينافي امكان العلم حقيقة ولا امكان تحققه خارجا في نفسه في نفس
الظن بعد ذلك لان بل الوجدان يشهد على ان حقيقة العلم ممكنة وتحقيقه
والثقلات ممكن ايضا بل يحكم بتحقيقه في جملة ايضا اصولا وفروعا بعد الحكم بامكان
لحقيقة وتحقيقها في جملة وكذا في ذلك لا يمكن تكذيب البرهان لان البرهان بغير
التكليف بالعلم وذلك يقع بامكان العلم بعد ما سلم الوجدان امكانه لا يمكنه
برهانه وانما كان التعارض بين الوجدان والبرهان ان الله لا يبرهان على
الظن والوجدان على حصوله اذ لا على امتناع ما الوجدان على حصوله كما ان
البرهان على امكان العلم وحق شرط التكليف به فلعلم وجدان الوجدان لا يدل على
عدمه الوجوب كما كان دون العكس لان وجوده يدل على عدم امتناعه مع انما
لا تعارض بينهم فانه متى قال زيد في ديت عروا وقال خالد في علمه لا يستلزم

فذلك تكذيب زيد والشهادة على النبي غير مقبولة إجماعاً بل قد ثبت المطلوب بالبرهان
ولا وجدنا هناك عند الخصم إلا أن الخصم يقول ما وجدنا العلم وقد ثبت بالبرهان
إذا وجدنا لا يتعلق بالعلم بل بعلية المقدار وهو عند الوجدان فيما يجب أن
صافوقا بين الوجدان والفقهاء في الشبهة والبرهان ولا عوفوا موضوعاً واستلحقوا
فأهل البرهان هم أهل الوجدان ومن لا علم له لا وجدان له ولا برهان فتدان
دقيق جداً ولعلنا الموفق **ذكره** في تحريم زكاته خوفاً من أن ندم **البرهان** في تحريم
نظم انجلى فكره ولو نكرك **ذكره** في تحريم زكاته **ومن قولنا** كافتة أهل
فأهل البرهان المتكلمين بالسنة والقول أن الله تعالى يرضى بباطل فضلاً لولا
يرضى إلا بالمحوق في جميع الأحوال فلم يخط على حق بل لا يخط إلا على باطل والآفة
التي هي بالمال على هذا اجمعت الأمم من جهة لأن من ينسب الأفعال كلها إلى
بنى القبح مطلقاً لا يرجع إليه ثم أنه لم يأم بالأجاضة به ولم ينه إلا عما سخط عليه
وسبق امتثال الأمر ونهيه فعمله وتوحيده الإيمان وبه بعثت الأنبياء فليت
الكتب فقامت التواميس والاديان ثم أتت بكتب الأنبياء ما أمر به ولم يعاقب
الأعلى ما في عنده ثم أتت بفعل أجياله لا يكلف إلا بما وسع العبادات تبارك
المقامات كلها سليمة عن الجدل عند الامامية وأهل العدل فإذا احتجنا خبراً
سبق وقبلنا بقاء التكليف قطعاً نظرنا في أنه هل يمكن موافاة رضاه بعد امتثال
أمره ففعل الحق محتاج الباطل وكذلك عبادية سخطه بامتنال فواهيته في
الباطل ففعل الحق بدول التوقيف عتق وطريق العلم اليلزم لا قولنا أن الله
عن التوقيف يستلزمها والباعث والشرائح فثبت منه الملاحاة والافلا

المتكلمين بقوله النافذة في الحال أن يطابق القول النافذة الغير المعصية
مؤداه بعد وفاء في أحكامه الوضعية من كون صلوته الفجر وكعين والغروب ثلثاً والبا
أدباً ومعلم من الزمان على هذه ولو كان الفجر والخير من وجوب صوم يوم آخر
شخص رمضان وهو يوم بعده فاستجاب يوم آخر بعده أو جوازاً فربما أن الظن
تلك توافق الحق لأن الحق لا يتغير في غير الشؤون لا تغلو من الاختلاف فعلن بالحق
الفاطرة نفي الواسطة بين الحق والاضلال يوهان عقلي مقوله بعد نفاذ اجل الحق إلا
الاضلال فيقينا أن الهالكين سبيل الظن والخيرين بالتعبيلية في أحكام الدين كمثل
ما عايناه من رضاه تعالى بخروجهم من الحق ويستحق مخطئته بترك الحق وفخوله في الباطل في
عند جوده المرأة والاختلاف افتتاه هذه النظائر فتفاوتت وأتت الاعتبار في أنفسنا
أنه تعالى لم يثبت الأعلى ما أمر به وقدمنا بالحق نتعديناه ففات عنا الشواهد
لم يثبت الأعلى ما في عنده وقد فنانا عن الباطل ففعلنا فيه لأجل الاختلاف ما سخط
علينا العقاب ففعلنا بالبرهان الفاضل أن طريق التكليف لا يلقى الوصول إلى
لا يتناهى والتجارب عن عذاب غير مثناه خارج عن الظنون المجتهادية ومختص
بالاحاديث المعصومية ولولا ذلك لزم ما ارتفع التكليف وهو باق بالاتفاق
بقاء شرطه ولما التكليف بالباطل وقد نفاه العقل عن رتبة **فان قيل** لستنا
بالحق النفس لا مرقى غير دولة الامام **قلنا** ان الحق لا يتغير في موافاة
هذا مخالطة انما معنى كونه الحق تارة النفس لا مرقى وقاد في مطابق الواقع
ونفس الامر ان الثاني ليس بحق ان هي الا اسماء سميته وانتم وانا وكم ما انزل الله
بحسن سلطان **فان قيل** ان الاجساد الوارثة موروثة النقية بسورة كثيرة في

في الاختلاف لعلم اطلاقها من غير ان يكون من جملة ما يقع في الوجود **فان** هذه
 شجرة لها اجوبة كثيرة **فان** يكون ان كثر بها منها **القول** ان هذا هو الذي
 فيما يعاون به من اخبار مختلفة في العمل على هذا الاختلاف الواقع في اقسام
 والمحكمات والمسائل النظرية في هذا الموضع مما يتكلم فيه ولا يخرج بالحق
 فاننا في كتاب اصول الفقه ونقصه لا سند لآلية مشهورة باعتبار ان نوضيه
 ما وصل فيها من الكتاب والسنة نص ولا بيان للاستغناء والكلمين عنها او لعدم
 الحاجة اليها او خروجها عن التكليف ونحوها فان باب التكليف المنقح والاحتياط
 سكت الله عنه وغير ذلك من الاسباب وقد اطلق فيها السقنطون واختلاف
 في حكمها المجتهلون اختلاف كثير او ربما ورد في المسئلة نص في احد اقسامها
 فتكونها لاجل اعتبارات نظرية بنظية واعتمدوا على المنع من العقلية فيها وربما
 وقع من بعض اختلاف قليل مثل القولين والثالثة وربما كان هذا من باب التخي
 والتخييل لان من الشرائع ما فيه تضيق لا يسع الامر وحدها ما فيه تسعة
 مخيير وكهاية فيضيقون على الكلفين باعتبارهم اخلا الاخبار ويستعملون
 من عمل غيرهم من الاخبار وربما يكون الاختلاف مخير على وجهين فيكون اختلاف
 فيها العشرين في كل بل ثلثين وكلا على الحقيقة لا على المبالغة ومن انكر هذا فليكن
 الكتاب الاستدلالية والشرح المبسوط حتى يتحقق عليه صديق هذه الدعوى مع
 انه من جاس طلال تلك الدنيا لا يسعه الا الاقلام فربما ان الاختلاف الناشئ
 لاجل الاخبار كان من اجل التقية وعدم العرف بها فصرتم مغفدين فيه وقد
 عند الله فاعلم كيف في الاختلافات الخاصة عن الاخبار باعتبار الاعتبارات

فان

الكتاب

من

[illegible]

ذكره في هذا المقام بعبارة الفقيه كذا في نسخة النسخة التي فيها قوله **وان قلتم**
 فان قلتم قياسا مع الفارق الذي لا يرضى عنه في الفقه **وان قلتم**
 فان قلتم لا الفرق ولا عسار ولم لا تقولون **انما** على الاخبار التي تضمنتها
 مع تبين القدماء اياتها فانها وان كانت صحيحة في العمل بها في الاستعمال الظاهر
 ولا فائدة كذا ثم كذا لا فائدة في ذلك بل انما رتبة الانظار في جميع العبادات والقوانين
 فاعتهم في الجواب ولا خوف الاطلا على الاثر في ذلك ما قالوه في بيان عمدة القائلين
 التحريم والعسار ليس **الجواب الثاني** ان الاحكام الواردة في التوبة في كل
 بنائها في عملها حتى وان عاملا ترك العمل بها لا يشكل لكم بجهة علمكم بالوضوح في فتح
 التيمم والتمام في موضع القصر والصوم في موضع الافطار واما قرار بالبراءة في موضع
 التوبة والاستسار وليس هذا اختلاف وتناقض في اختلاف الموضوع لان كل موضع
 له حكم فلا يقال لم اختلاف حكم هذا الموضوع في موضع اخر وان كان التمام حقا وفي
 فلم جان القصر وان كان في القصر رضاه لم جان التمام انقل قول ان عمل التمام غير محل
 وبالعكس بل عند التحقيق يتبين لدى الحسن اللطيف ان ليس في الاخبار والمصبر الصادرة
 عنهم **اختلاف مطلقا** لان غالب الاختلاف في انظار المقتضين لعلمهم اطلاقهم بالبيان
 وموضع الاجمال والتفصيل فانه قد قال ان كلامنا يفسر بعضها في **الكافي** عن علي
 بعضه الثاني في حديث طويل قال ان الله عز وجل ايمان يكون له علم فيه اختلاف الى ان
 للتأمل في علم كل ان فيما اظهره رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم الله اختلاف فان قالوا لا نقل لهم
 حكم بحكم فيه اختلاف انما خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم في قولهم نعم فان قالوا فقد نقضوا ان
 كلاهم الى ان قالوا وحكم بحكم فيه اختلاف فرأى انه مصيب فقد حكم بحكم الطائفتين **عن**

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
ذلك الأمر في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
لأنه لا يخص فيما لم يخص فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
الألمة خوف ضرورة فاما ان لم يكن ما علمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
يكون ذلك ابداً لأننا تابعون لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
تابعنا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
فانتبهوا وان الله نفي عن أشياء ليس في حرام بل عافاة وذكر الله في أشياء ليس
بامر فرب ولا واجب بل امر مفضل ورجحان في الدين ثم يرد على من قال كذا قال
المعول فاما ان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
الترخصة فيه اذا ورد عليكم عنا فيه فبحر باتفاق يوسع من يوسع في النهي ولا ينكره
وكان الخبر ان جميعين معوفين باتفاق التاقله بينهما يجب الاخذ باحدهما او بهما
جميعا او بايهما شئت واحببت موضح ذلك من باب التسليم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والوقاية والينا فكان تمارك ذلك من باب العناد والافتكار وتوالت التسليم
لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
على كتاب الله فاما ان في كتاب الله موجوداً حلاً لا او حلاً ان تبعوا ما وافق
الكتاب وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاما ان في السنة

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
ذلك الأمر في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
لأنه لا يخص فيما لم يخص فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
الألمة خوف ضرورة فاما ان لم يكن ما علمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
يكون ذلك ابداً لأننا تابعون لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
تابعنا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
فانتبهوا وان الله نفي عن أشياء ليس في حرام بل عافاة وذكر الله في أشياء ليس
بامر فرب ولا واجب بل امر مفضل ورجحان في الدين ثم يرد على من قال كذا قال
المعول فاما ان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
الترخصة فيه اذا ورد عليكم عنا فيه فبحر باتفاق يوسع من يوسع في النهي ولا ينكره
وكان الخبر ان جميعين معوفين باتفاق التاقله بينهما يجب الاخذ باحدهما او بهما
جميعا او بايهما شئت واحببت موضح ذلك من باب التسليم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والوقاية والينا فكان تمارك ذلك من باب العناد والافتكار وتوالت التسليم
لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه في السنة ثم يرد على من قال كذا قال
على كتاب الله فاما ان في كتاب الله موجوداً حلاً لا او حلاً ان تبعوا ما وافق
الكتاب وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاما ان في السنة

الاجتهاديين
أجتهاد الظن والتعريض

[illegible]

مباني فاعل عربیہ

لَكَ

فانتم كل واحد منكم على خلقه

بعضهم على القول بوجوب التكليف في كل حال **قلت** قد علمنا من قبل على ما علمنا من القول
بأنه لا يمكن أن يكون التكليف في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
لا يترتب من القول بوجوب التكليف في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
منه يترتب من القول بوجوب التكليف في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
بفتح باب العلم شرح السبل الميرة في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
أنك تدعي ما عارضه الوجدان والبرهان وقد بينا وجه الفساد في دعوى الوجدان في
معارضة العلم في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
البرهان في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
أحد من المذهبين وكذلك يختلف في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال
لا يستقيم على أصول الإمامية إبدال ما هو من مذهب الخالفين من الشاعرة و
البرهان في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
في حكم الله ولا من الله ولا إلى الله وأنه يلزم أن يكون فعلاً واحداً وحكماً واحداً في
أحد في قضية واحدة ما هو من مذهبنا واجباً حتماً مضافاً سخطاً مثلاً إذا حكم
بأن قتل فلان واجب فوجب على قاتله عليه قتله وحكم بجهنمه بآية عامة قتل
هذا السبب مثلاً ليس واجباً للقتل وجايزاً واجباً فوجب على قاتله هذا وعلى
نفسه جازية فلا يخفى هذا إلى الصريح والمجرح بالقال والجدال والفساد والإنسداد في كل
حالة أن الله تعالى يرضى بما طرأ عليه من جبره على جماعة ولا يخطئ بحق ولا يورث حسن ولا
تكره على جماعة في تلك الساعة ومن جبره مثل هذا على الله تعالى فقد كفى وجوبه عليه
نبيها تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً **فان قلت** إن أجازها فلا يختلف

بعضهم على القول بوجوب التكليف في كل حال **قلت** قد علمنا من قبل على ما علمنا من القول
بأنه لا يمكن أن يكون التكليف في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
لا يترتب من القول بوجوب التكليف في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
منه يترتب من القول بوجوب التكليف في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
بفتح باب العلم شرح السبل الميرة في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
أنك تدعي ما عارضه الوجدان والبرهان وقد بينا وجه الفساد في دعوى الوجدان في
معارضة العلم في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
البرهان في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
أحد من المذهبين وكذلك يختلف في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال
لا يستقيم على أصول الإمامية إبدال ما هو من مذهب الخالفين من الشاعرة و
البرهان في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال بل هو في كل حال ما لم يكن في كل حال
في حكم الله ولا من الله ولا إلى الله وأنه يلزم أن يكون فعلاً واحداً وحكماً واحداً في
أحد في قضية واحدة ما هو من مذهبنا واجباً حتماً مضافاً سخطاً مثلاً إذا حكم
بأن قتل فلان واجب فوجب على قاتله عليه قتله وحكم بجهنمه بآية عامة قتل
هذا السبب مثلاً ليس واجباً للقتل وجايزاً واجباً فوجب على قاتله هذا وعلى
نفسه جازية فلا يخفى هذا إلى الصريح والمجرح بالقال والجدال والفساد والإنسداد في كل
حالة أن الله تعالى يرضى بما طرأ عليه من جبره على جماعة ولا يخطئ بحق ولا يورث حسن ولا
تكره على جماعة في تلك الساعة ومن جبره مثل هذا على الله تعالى فقد كفى وجوبه عليه
نبيها تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً **فان قلت** إن أجازها فلا يختلف

اختلاف مثلهم

فان قلت بالواسطة بين الحق والباطل فقد ثبت لا كما عرفت بل بصفة العقل والنقل
الكتاب وان قلت باقائه ليس ليحكم في الواقع فقد رجت عن المذهب والكلوت
الكتاب والسنن وعلمنا من مدعيها ان السنن وان قلت ان التكليف لم يتعلق
بحكم الله والواقع بل بالاسيل اليه قلنا اول طعننا الله بغيره والواقع غير الحق و
الواقع باطل فاذا افرق بيننا وبين سائر الملل ان الله تعالى في كتابه عن الصراط
الستقيم وقلنا الله علامكم وكل ذلك يوجب على الله عقلاً ويكتبه الكتاب بعد
وان قلت ان حكم الله متعدد في الواقع قلنا تعدد حكم مع وحدة الحق خروج
عن الحق وهو ليس فان قلت ان الحق واقع وحكم الله متعلق به وبشرائه وقوابله
متشبه عليه والى الباب من ذلك فصار التكليف به تكليفاً بالاطلاق قلنا
من سأل عنكم الباب والى جهة في سلة بيئوه لنا فان قلت ان الفتح حال بالاثبات
دفعتم بصفة العقل والاديان فان طريق التوقيف ممكن في الحالة وان قلت ان
ممكن ولكن غرض الاستدلال قلنا ممن هذا فان قلت من الله احل البيع اليه
عن ذلك وان قلت من الامام قلت بقصده وخطاه وتقصيره وحاشاه عن
وان قلت من المكلفين اجمعين فسقط عنهم اجمعين وان قلت من بعضهم الذين
هم المقصرون قلنا فكيف بعض آخر فان قلت استدعيتهم لاجل غيرهم انهم
القول بالبيع وقد نادى القرآن في نادى المسلمين جهراً باللفظ الفصيحي ليس
للانسان الا ما سعى ولا تزره وازرة وخرى ولها ما كسبت وعليها ما
وكل نفس بما كسبت وهذا لا تسال عن اصحاب الجحيم وغير ذلك من الحكايات
وان قلت ارفع التكليف عن المخلفين فيما استدعيتهم الباب فيه لاجل ^{تقصير}

المقصود قلنا هذا خروج من سورة الذين وقول سبيل المؤمنين في دفع
 وكيف يحصل كذا لم يرد في السطحة ثم قد اطلق العيالون أن عمل جماعة
 سبب منع اللطف من جماعة أخرى وإن قلت أن غير المقصود بل العلم بالقطع و
 اليقين وليس عندهم ظن ولا تخمين بل يتبين أن الذين آمنوا انفسهم بمؤمنين ليسوا
 من الجاهلين ولو لم يتبين لها الوصلوا بالعلم وما قالوا باليقين كان كان لكم كيد
 فليكون انتم يكيدون كيدا كيدا فليكن الكافرين ما يملكون كيدا مكروا
 ومكر الله والله خير لما كرين قال الله في سورة البقرة فلو شاء لم نترككم اجمعين وهذا
 قد افسدنا للمؤمنين فما بقيت نتيجة في البين **تعبية** فيتم الظنون اصول
 وفروعا على ما نطق به القرآن في غير موضع منه فانفردوا ولا تفتنون الا بساط
البقرة ومنهم اميون لا يعلمون الكتاب الا اماني واقدم الا يظنون **الاعراف**
 تظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية **سورة النساء** فان الذين اختلفوا في شك
 منه ما لهم به من علم الا اتباع الظن **الانعام** وان تطع اكثر من في الارض يضلوا
 عن سبيل الله ان يتبعون الا الظن وانهم الا يخوضون **سورة الاحزاب** سيقول الذين اتوا
 لو شاء الله ما اشركناه الا باؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم
 حتى اذا قولنا اسفل من عندكم من علم فحق جوه لنا ان يتبعون الا الظن وانهم
 الا يخوضون **الاعراف** قال الملا الذين كفروا سورة قصة انا لنترك في سبيل
 وانا لنظنك من الكاذبين **سورة يونس** حتى اذا اخذت الارض فخرها فاذ
 وظن اهلها انهم قادرون عليها انتها امنا ليللا او فاعا لفعلنا ها حصيدا
 وما يتبع اكثرهم الا ظنا ان الظن لا يغني من الحق شيئا **سورة الاحزاب** وما ظن الذين

يفترون

لا تخلو منه زعم الظن من باب التهمة
 تكون من المؤمنين **قول** الامناء هو التهمة والاشارة
 قلنا منكم ما كنتم تعلمون **قول** او لشئون

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

انهم يترفعون عن الشك والظن لا يظنون ان وضع العلم والدين في حجة ثابتة
 ولا يقولون على الله الا الحق **اقول** فاحذر القول في الحق والظن لا يغني عن
 شيئا وهذا النوع من القول بغير علم وكذا استدلال الامام عليه السلام في حديث الله
 مضي **المسألة ١٠** وانما قيل لهم يتناولوا ما اتى الله تعالى الرسول قالوا حسينا
 ما وجدنا عليه ابائنا افكان بناؤهم لا يعلمون شيئا ولا يعرفون **اقول** فيها
 فتم التقليد والتوحيج على تقليد من لا علم له والظن ليس بعلم ولا يعرفون شيئا
 من ينفي العلم عن نفسه ويقول بالانسان حكم بالظن في خالفه الموات **المسألة ١١**
 ولكن اكثرهم لا يعلمون **اقول** فيها فتم اكثر من ينفي العلم عنهم **المسألة ١٢**
 تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون على الله غير الحق **اقول** اي بغير علم والظن
 لا يغني من الحق شيئا **١٥** ونحو قوله بنين وبنات بغير علم **١٤** فيستوي الله
 علقا بغير علم **١٠٦** ولكن اكثرهم يجهلون **١٠٨** وان كثيرين يضلون باهواء
 بغير علم ان ربك هو اعلم بالمعتدين **اقول** فيها فتم اكثر من يضلون بالاهواء
 ونقطة بغير علم لتوضيح الوصف لا للتقيد فان الضلال لا يكون الا بغير علم وفي
 الآية اشعار على ان اتباع الهوى بغير علم وضلال الناس بها اعتداء فاما مثل هذا
١٠٩ قلضوا الذين قتلوا اولادهم سفها بغير علم **٢** ومن لا يدانين ومن
 اثنين قتلوا الكافرين حرم ام الاثنين اما اشتملت عليه احكام الاثنين ام كنتم
 شهداء انذمتكم الله بهذا فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير
 علم اظلم ما افترى وكذب وضلال فيها اشده قديدا في المقام والظن بغير العلم
 في كلام الملك العالم **الاعراف ٢٢** قل ان الله لا يامركم بالفحشاء وانقولون على

ما لا تعلمون **٢٢** قل انما حرم من الفواحش ما ظلم فيها وما ينظره الله
 بغير حق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون
اقول هذه افعال الجاهل على حرم القول على الله بغير علم فقد قرأ الله بالشك
 بلا فصل بينهما والحق له عومره والحق من ذلك يشبه لذلك القول اوصافه وفروقا
 فلا معنى للتخصيص **٢٣** انقولون على الله ما لا تعلمون **٢٤** ولكن اكثرهم
 لا يعلمون **٢٥** ايضا ولكن اكثرهم لا يعلمون **اقول** فتم اكثر من ينفي العلم عنهم
 والامام اشال **٢٦** الذي يخذل عليهم سيناق الكتاب ان لا يقولوا على الله الحق
اقول فيها فتم على القول بغير علم كما استدلال الامام عليه السلام ان الظن لا يغني
 من الحق شيئا **٢٨** ولكن اكثر الناس لا يعلمون **الانفال ٢٩** ولكن اكثر الناس
 لا يعلمون **التوبة ٣٠** ذلك بما كنتم تعملون **٣١** وطبع على قلوبهم فهم
 لا يعلمون **يونس ٣٢** بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه **اقول** فتم وربع عن الكذب
 ما لم يحيطوا بعلمه **٣٣** الا ان وعد الله حق ولكن اكثرهم لا يعلمون **٣٤** ان
 سلطان بهذا انقولون على الله ما لا تعلمون **هود ٣٥** ولا تسالني ما ليس
 لك به علم اني اعطيت ان تكون من الجاهلين قالوا رب اني اعوذ بك ان اسالك
 ما ليس بك بعلم والاذ تغفل عني اكن من الخاسرين **اقول** فيها ما ديب عن
 التقدم على الله بالسؤال عنه وعلة الله من شعائر الجاهلين وسماه جهلا
يوسف ٣٦ والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون **٣٧** ايضا
 ولكن اكثر الناس لا يعلمون **٣٨** وايضا انه لا يعلم اعلمناه ولكن اكثر الناس
 لا يعلمون **٣٩** اني اعلم من الله ما لا تعلمون **٤٠** ليحاوي افضله

كاملة يوم القيامة من اول الذين مضوا ثم يترجم **١٤** على عدله عليه
ولكن اكثر الناس لا يعلمون **١٥** ويعلمون ان الله يعلم وانهم لا يعلمون **١٦**
تالله انما انزلناكم بقرآن **١٧** ان الله يعلم وانهم لا يعلمون **١٨**
بل اكثرهم لا يعلمون **١٩** ايضا بل اكثرهم لا يعلمون **٢٠** ولا تقولوا لما
تصف السليكم الكذب هذا بل انما انزلناكم بالحق وان الله اعلم ان الذين
يفترون على الله الكذب لا يعلمون **٢١** سورة النور **٢٢** وما يظن
علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مشوكة **٢٣** وما يظن
من العلم الا قليلا **الكوف** **٢٤** ما لهم به من علم في انزلناهم **٢٥** ما يظن
قليل **طه** **٢٦** ولا يحيطون به علما **الانبياء** **٢٧** هذا ذكر من انزلناهم
بل اكثرهم لا يعلمون الحق فهم معرضون **الحج** **٢٨** ومن الناس من يجادل في الله
بغير علم ويتبع كل شيطان مريد **٢٩** لكيلا يعلم بعد علم شيئا **ع** ومن الناس
من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير **٣٠** ويعبدون من
دون الله ما لم ينزل به سلطانا وما ليس به علم **النور** **٣١** وتقولون يا
ما ليس لكم به علم وتحسبونه هينا وهو عندنا الله عظيم **اقول** لو تاملتم
في هذه الآية لكفتم زجرا عن القول بغير علم والظن ليس بعلم كما حقق مره بعد
مره **٣٢** والله يعلم وانهم لا يعلمون **التمل** **٣٣** بل اكثرهم لا يعلمون **٣٤**
قال الكذبة يا ايها علم تحيطوا بها علما **التوبة** **٣٥** ولكن اكثرهم لا يعلمون **٣٦**
ولكن اكثرهم لا يعلمون **العتكوت** **٣٧** وان جاهدك لشرك في ما ليس
لك به علم فلا تطعهما **٣٨** ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا

في هذه الآية لكفتم زجرا عن القول بغير علم والظن ليس بعلم كما حقق مره بعد مره
قال الكذبة يا ايها علم تحيطوا بها علما التوبة ٣٥ ولكن اكثرهم لا يعلمون ٣٦
ولكن اكثرهم لا يعلمون العتكوت ٣٧ وان جاهدك لشرك في ما ليس لك به علم فلا تطعهما ٣٨
ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا

كتاب منير **٣٩** بل اكثرهم لا يعلمون **٤٠** ولكن اكثر الناس لا يعلمون **٤١**
ولكن اكثر الناس لا يعلمون **٤٢** بل اكثرهم لا يعلمون **٤٣** ولكن
لا يعلمون انما انزلناكم بالقرآن **٤٤** بل اكثرهم لا يعلمون **٤٥** ولكن
الذين لا يعلمون **٤٦** بل اكثرهم لا يعلمون **٤٧** بل اكثرهم لا يعلمون **٤٨**
بل اكثرهم لا يعلمون **٤٩** بل اكثرهم لا يعلمون **٥٠** بل اكثرهم لا يعلمون **٥١**
بل اكثرهم لا يعلمون **٥٢** بل اكثرهم لا يعلمون **٥٣** بل اكثرهم لا يعلمون **٥٤**
بل اكثرهم لا يعلمون **٥٥** بل اكثرهم لا يعلمون **٥٦** بل اكثرهم لا يعلمون **٥٧**
بل اكثرهم لا يعلمون **٥٨** بل اكثرهم لا يعلمون **٥٩** بل اكثرهم لا يعلمون **٦٠**
بل اكثرهم لا يعلمون **٦١** بل اكثرهم لا يعلمون **٦٢** بل اكثرهم لا يعلمون **٦٣**
بل اكثرهم لا يعلمون **٦٤** بل اكثرهم لا يعلمون **٦٥** بل اكثرهم لا يعلمون **٦٦**
بل اكثرهم لا يعلمون **٦٧** بل اكثرهم لا يعلمون **٦٨** بل اكثرهم لا يعلمون **٦٩**
بل اكثرهم لا يعلمون **٧٠** بل اكثرهم لا يعلمون **٧١** بل اكثرهم لا يعلمون **٧٢**
بل اكثرهم لا يعلمون **٧٣** بل اكثرهم لا يعلمون **٧٤** بل اكثرهم لا يعلمون **٧٥**
بل اكثرهم لا يعلمون **٧٦** بل اكثرهم لا يعلمون **٧٧** بل اكثرهم لا يعلمون **٧٨**
بل اكثرهم لا يعلمون **٧٩** بل اكثرهم لا يعلمون **٨٠** بل اكثرهم لا يعلمون **٨١**
بل اكثرهم لا يعلمون **٨٢** بل اكثرهم لا يعلمون **٨٣** بل اكثرهم لا يعلمون **٨٤**
بل اكثرهم لا يعلمون **٨٥** بل اكثرهم لا يعلمون **٨٦** بل اكثرهم لا يعلمون **٨٧**
بل اكثرهم لا يعلمون **٨٨** بل اكثرهم لا يعلمون **٨٩** بل اكثرهم لا يعلمون **٩٠**
بل اكثرهم لا يعلمون **٩١** بل اكثرهم لا يعلمون **٩٢** بل اكثرهم لا يعلمون **٩٣**
بل اكثرهم لا يعلمون **٩٤** بل اكثرهم لا يعلمون **٩٥** بل اكثرهم لا يعلمون **٩٦**
بل اكثرهم لا يعلمون **٩٧** بل اكثرهم لا يعلمون **٩٨** بل اكثرهم لا يعلمون **٩٩**
بل اكثرهم لا يعلمون **١٠٠** بل اكثرهم لا يعلمون

استكبرتم

القوانين

noo.com

فمن استدى نفسه ومن قبل فاعلم ان هذا **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 والفضائل الذين هم انفسا الاختلاف في الرجال والاعمال والقدرة والاعمال انفسها
 الغير المتساوية الى انفس الرجال فقال من استدى من قبل فاعلم ان هذا **اقول** وجعل الله
 قبلت يجعل الناس استمارة واحدة فكان من الذين يختلفون في الامور من رتبة ذلك فليعلم
اقول في الاخبار على اختلافهم في هذه **الفتاوى** **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 الذي يختلفون فيه وهذا هو الذي هو في قوله **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 القيمة فيما كانوا فيه يختلفون **الحج ٣٠** الله حكم بينكم يوم القيمة فيما كنتم فيه
 تختلفون **الفتح ١٨** ان هذا القرآن يقص على بني اسرائيل الذي هم فيه يختلفون
السجدة ٢٥ ان ربك هو يفصل بينهم يوم القيمة فيما كانوا فيه يختلفون **الزمر ٢٢**
 ان الله يحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون **٢٦** انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه
 يختلفون **الشورى ٢١** لما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله **٢٩** شرع لكم
 من الدين ما وصي به فاعلم ان قال ولا تتفرق قوافيه **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 هو ان تعرفهم عن التفرق ولا تتفرق من فاعلم ان قال ولا تتفرق قوافيه **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 لما فاعلم عن **٣٠** وما تفرقوا الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم **الزخرف ٢٣**
 قال فليستكم بالحكمة ولا يبين لكم بعض الذي تختلفون فيه **٢٤** فاختلف الاحياء
 من بينهم **الحاشية ٣٠** فليستهم بينات من الامور فاختلفوا في الامور بعد ما جاءهم
 العلم بغيا بينهم ان ربك يقضي بينهم يوم القيمة فيما كانوا فيه يختلفون **التبا ٢٤**
 الذي هم فيه يختلفون **البينة ٣٠** وما تفرق الذين اتوا الكتاب الا من بعد
 ما جاءهم البينة وما امروا الا ليعبد الله مخلصين له الدين حنفاء له وفلك

دين القيمة **يقول** **الوقت ٢٠** من استدى نفسه ومن قبل فاعلم ان هذا **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 من قبل فاعلم ان هذا **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 المنزلة على ان من استدى من قبل فاعلم ان هذا **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 في ذكر ايات تدل على ان السراج قد وجد في هذه وعلى عقاب من استدى من قبل فاعلم ان هذا
 بالسرها والى على الخطا في التكليف في العلم وشرع السبيل الى الله ولا لغيره ان القدر
 في النظر لا معنى للتخلف عن التقديرات التي هي في العلم ولا في العلم ولا في العلم
 والاختلاف في من استدى من قبل فاعلم ان هذا **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 حدود الله فاعلم ان هذا **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
الاعراف ١٨ ان الذين عند الله الاسلام **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 في الاسلام فاعلم ان هذا **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 من استدى من قبل فاعلم ان هذا **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 يا مكرم الانس والجن فاعلم ان هذا **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 بالعدل والعدل من الطرفين الا ان طوعا او شورا لم يكن عليكم العبد الا بخير
 لكم **الحج ١٨** ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون **٩** ومن لم يحكم
 بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون **١٠** ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم
 الفاسقون **١٠** وان الحكم بينهم بما انزل الله **الانعام ١١** ان اتبعوا
 الحق **الاحزاب ٢١** وهذا كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا **١٠٤** اتبعوا
 ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء **اقول** وجعل الله لغيره ان القدر
 الكتاب **٢٥** الله يوفى كل احد ما عمل في الكتاب الا يوفى الله الا الحق **الاحزاب ٢٥**

وحده الله له عباد القوم الحق والحق لا يرضى من **١٤** فلما اتى السبع طائر
 الى من دبت **التوبة** العرب انشد كذا ونظائره ولجده من التوبة واحد
 ما انزل الله **١٥** الذي علموا الله من عباد الله ومنه ان لا تباركوا
 فيها **اقول** وهذه جملة من الهيات التي غير ذلك ذلك على ان الشرايع والقوانين
 امور معلومة معلومة بمعرفة التجاوز والالتفات **١٦** **انما** في اوله والله
 في خصوص العلم وتفصيله **١٧** وليست البرهان وكونه لغيره **١٨** وما سبق
 ذلك من الايات والحكمات **البقرة** **١٩** فاما الذين آمنوا فليعلموا ان الله قد
٢٠ وعلم اعم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال انبئوني باسماء هؤلاء
 ان كنتم صادقين **٢١** قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا **٢٢** فلما تواروا
 ان كنتم صادقين **٢٣** وان الذين اوتوا الكتاب ليعلموا ان الله قد خلق من
٢٤ واعلموا ان الله شديد العقاب **٢٥** واعلموا انكم اليه عرضون **٢٦** فاعلموا
 ان الله غني عن حكمهم **٢٧** واعلموا انكم ملقوه **٢٨** وتلك طرفة الله بينهما
 لقوم يعلمون **٢٩** واعلموا ان الله بكل شيء عليم **٣٠** واعلموا ان الله بما
 تعملون بصير **٣١** واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاخذوا **٣٢** واعلموا
 ان الله غفور رحيم **٣٣** فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون **٣٤**
 واعلموا ان الله سميع عليم **٣٥** واعلم ان الله غني عن حكمهم **٣٦** واعلموا
 ان الله غني حميد **٣٧** وان تصلوا فهو خير لكم ان كنتم تعلمون **٣٨** و
 اتقوا الله ويعلمكم الله **ال عمران** **٣٩** وما يعلم تأويله الا الله والراشخون
 في العلم **٤٠** فمن حاجتكم فخير من بعد ما جاءكم من العلم فقل تعالى الآية

٤١ قل من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم يتلو عليهم آياته
 ويوحيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة واولئك اول من اولوا نورا **٤٢** يفلت
 الحكمة من يشاء ومن اوتى الحكمة فقلنا ان خير انفسهم **النساء** **٤٣** ولما رجعوا الى
 الرسول قالوا اننا لم نعلم الا الذين يستنبطون ثم فهم **٤٤** وانزل عليك
 الكتاب بالحكمة وحكمة ما لم تكن تعلم **٤٥** يا ايها الناس قد جاءكم بهان من ربكم
 فاعلموا انكم نور اميين فاما الذين آمنوا بالله واعلموا انهم من نور فاعلموا
 ويعلمهم من نور ما سبقها **المائدة** **٤٦** فلما جاءكم من نور فاعلموا
 به الله من اتبع من نور سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور بانبياءهم
 المخلص مستقيم **٤٧** فان تولوا فاعلم انما يريد الله ان يصيبهم ببعض ذنوبهم
٤٨ فان توليتهم فاعلموا انما على رسولنا البلاغ المبين **٤٩** ذلك انهم
 ان الله يعلم ما في السموات وما في الارض وان الله بكل شيء عليم **٥٠** واعلموا
 ان الله شديد العقاب وان الله غفور رحيم **الانعام** **٥١** فاعلموا اننا
 لقوم يعلمون **٥٢** فليبين لقوم يعلمون **٥٣** والذين اتيناكم الكتاب
 انهم من ربكم بالحق **٥٤** ثمانية انواع من اللسان اثنين ومن العيون
 ثلثة الذكرين حق ام الاثنين **٥٥** اما استعملت عليهم احكام الاثنين نبهوا يعلم
 ان كنتم صادقين **اقول** هذه الآية مختصة بالخروج وقد طلب الله منهم ان
 العلى وجعلها علامة الصلوة ولو كان الظن كافيا في الاحكام الفقهية لما كان
 يصح من الله تعالى مطالبة الدليل العلى تمامه ولا نصف مثل انشاء الله **الاعراف**
٥٦ كذلك نفصل الايات لقوم يعلمون **٥٧** ولما جاءهم بكتاب فصلناه

على علمه على وجه اقوام يؤمنون **الانجيل ١٣** فاعلموا ان الله عز وجل
 المرء وقلوبهم وانما يشعرون **٤** **٥** فاعلموا ان الله شديد العقاب **٦**
 واعلموا انما اسئلكم ما لا ذكره الله وان الله عنده علم **١** فان تولوا
 فاعلموا ان الله سميع **٢** واعلموا انما علمتم من ربكم فان الله غني
٣ فان توليتهم فاعلموا انكم غير محبي الله **٤** فاعلموا ان الله لا يات بقوم
 يعلمون **٥** واعلموا ان الله مع المتقين **٦** **٧** فاعلموا ان الله
 نعم يعلمون **٨** ان عندكم سلطان بهذا **٩** فان لم يستجيبوا
 فاعلموا ان ما انزلنا عليكم الله وان لا اله الا هو **يوسف ١** فاعلموا ان الله
 الاحاديث **٢** فلكما تما علمني ربّي **٣** فانه قد علم ما علمناه **٤**
 لتعلم من الله ما لا تعلمون **٥** رب قد اتيتني من الملك وعلمتني من
 تأويل الاحاديث **الرعد ١** افمن يعلم انما انزل اليك من ربك الحق
 كمن هو اعلم مما يتكلموا اولو الابواب **٢** فلكفى بالله شهيدا بيني وبينكم
 ومن عنده علم الكتاب **ابراهيم ١** واعلموا انما هو آله واحد **الخجل ١**
 قال الذين اوتوا العلم ان انحرى اليوم ولست على الكافرين **٢** ولا يجوز
 اكبر لو كانوا يعلمون **بنو اسرائيل ١** قل امنوا بما افلا تقيموا ايمان الذين اوتوا
 العلم من قبله اذ اتى عليهم غيرون لانهم كانوا لا يعلمون ان الله
 وعد الله حق **٢** وعدناه من لدنا علما **٣** قال له موسى هل اتبعك
 على ان تعلم انما علمت وشكك مني **٤** يا ابت اني قد جاءني من العلم

ما لم ياتك فاتبعني ام لك من الله **٥** فستعلمون من اجابكم
 السوء ومن اهتدى **الانبياء ١** قل هاتوا برهانكم **٢** فاعلموا ان الله
 علما **٣** وليعلموا الذين اوتوا العلم ان الحق من ربكم **المؤمنون ١**
 الا قليلا لو انكم كنتم تعلمون **٢** ومن يلد مع الله اما انتم لا ترون
 حساب عند ربكم **التوحي ١** ويعلمون ان الله هو الحق المبين **٢** فكانت
 ان علمتم فيه شيئا **اقول** هذه في الشريعة فاعلموا ان كل قد علم صلوة ورجية
اقول قد اثبت الله في هذه الآية العلم بكل من في السموات والارض والطير
 ومن اشباه الانعام من يتكلم العلم في كل لسان ولا يشترع ولا يحكم الا كما
 بلهم اضل الفرقان **٣** وسوف يعلمون حين يرون العذاب من اضل سبيلا
القل ١ ولقد اتينا داود وسليمان علما **٢** وقال يا ايها الناس علمنا
 فخلق الطير **٣** وقال الذي عنده علم من الكتاب **٤** ولوتينا العلم من قبله
٥ قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين **القصاص ١** وليعلم ان وعد الله
 حق **٢** ولا يبلغ الله واستوى اتيناه حكما وعلما **٣** فاعلموا انما يتبعون
 اهواءهم ومن اضل من ابعدهم عن الله **٤** فقلنا هاتوا برهانكم
 فاعلموا ان الحق لله **٥** وقال الذين اوتوا العلم ويحكم ثواب الله خير **التكوير ١**
٢ وتلك الا مثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون **٣** بل هو
 ايات بينات في صلواتنا للذين اوتوا العلم **الروم ١** قال الذين اوتوا العلم ولايمان
التيسار ١ ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق
 يعلموا الحراط العنيد **قيس ١** قال يا ليت قومي يعلمون بما غفروا

الزمر قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون **الشورى** ويعلمون
 انما الحق **الاحزاب** الا من شهد بالحق وهم يعلمون **مجادل** ١٢ وقال الذين
 امنوا العلم ما ذاقوا انفا **١٣** فاعلم ان الله لا اله الا الله **الحج** ١٤ ذلك مبلغكم من
 العلم **الرحمن** ١٥ خلق الانسان على احسن **الحج** ١٦ اعدوا ان الله يجزي
 الارض بعد موتها **١٧** اعدوا انما الحيوة الدنيا هو لكم **الجن** ١٨
 فان علمتهم من موتات فلا ترجعوهن الى الكفار **اقول** هذا لا يرفع شأن
 ولا تغفل **الطلاق** ١٩ يستزلا الامر بينكم ليعلموا ان الله على كل شيء قدير
الحلق علم الانسان ما لم يعلم **التكاثر** ٢٠ كلا سوف يعلمون ثم كلا سوف
 تعلمون كلا لو تعلمون علم اليقين لترون جحيم ثم لترون مقامين **اليقين** ٢١
 ومن اوضح الايات على فضل العلماء قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء
 والخشية اية العلم بها يعرف العالم ويعتق من المستطاع الحافظ للثبوت والرسق
 خشية الله رائد علمه وان **٢٢** انما يخشى الله من عباده العلماء
 بين العلم والظن والتمايز بين اطلاقها وموضع استعمالها وبطلان من نعم
 ان العلم الشرعي المعتمد عند الشارع هو ظن ذلك خلق الذين كفروا فويل
 كفروا من التماس **توبيع** على ثم ترون ان العمل بقصفي العلم واتباع الهوى مما
 يناسب ذلك من نعم الرب والملك والمقابلة والكذب والافتراء عليه
البقرة ١ ذلك الكتاب لا ريب فيه **٢** ولئن اتبعت أهواؤهم من بعد
 ما جاءك من العلم انك لمن الظالمين **اقول** يظهر من سياق الايات ان
 الهوى ضد الهدى والهدى معرفة العلم والعلم معرفة التقوى **٣** اولا يعلمون

ان الله يعلم ما يسرون وما يعلنون **٤** ولئن اتبعت أهواؤهم بعد ما جاءك
 من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصيب **٥** وان تردهم الى ما هم يكرهون الحق
 وهم يعلمون **٦** الحق من ربك فلا تكونن من الذين **الطه** ٧
 فلا تكونن من الذين **الطه** ٨ فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواؤهم
 عما جاءك من الحق **٩** ولنا حكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواؤهم ولعنهم
 ان يفتنوا من بعض ما انزل الله اليك **١٠** قل يا اهل الكتاب لا تغلوا في دينكم
 تتبعوا أهواؤهم قد ضلوا وضلوا كثيرا وضلوا عن سوا السبيل **١١** ما جعل
 من حجة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفتنون على الله
 الكذب واكثرهم لا يعقلون **١٢** قال سبحانه ما يكون لي ان اقول ما ليس لي
 بحق **الانعام** ١٣ ان قد كذبوا باحق ما جاءهم **١٤** ومن اظلم من افترى على الله
 كذبا **١٥** وكذب به ففعل وهو الحق **١٦** اليوم تجزون عذاب الهون
 بما كنتم تقولون على الله غير الحق **١٧** ساء ما يحكون **١٨** فذرهم وما
 يفترون **١٩** سيجزيهم بما كانوا يفترون **٢٠** وقالوا ما في بطون هذه الاثنا
 خالصه لذكورنا وحرمت على ان نخرجنا وان يكن فيه ميتة فهم فيه شركاء فيحتسبون
 وصفهم **٢١** فن اظلم من كذب بايات الله واصلف عنها سخرى الذين يصدون
 عن اياتنا سوء العذاب بما كانوا يصدون **الاعراف** ٢٢ فن اظلم من افترى
 على الله كذبا او كذب باياته او شككناهم نصيبهم من الكتاب حتى اذا جاءتهم
 آياته لم يؤمنوا بها الا انما كنتم تدعون من دون الله **الاسراء** ٢٣ قل يا
 ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم ام على الله

والسؤال عنهم عند العمل والرد اليهم من العبرة وان الشرايع لها مصلد محددة
وان العقاب يترتب على من تعاقب منها اجازتها وان الناس بأسورون
باتباع العلم وعصيته واتباع البرهان وان الله لا يصلق وعلم الله الحق فتم نظريته
لك العمل بمقتضى العلم واتباعه الامور والاشياء على الصلح وان الظن غير العلم
فضله وكذلك الامور من الصلح ولا فتره فضلا الاذن وكل ما يناسب ذلك
من نعم الرب والثلث والامارة والرحمة والحسان والمخلص وصلاح العلم وفضله
مفضل اهله كل ذلك في طائفة الايات والحكمات التي ذكرنا قليلا منها ونرجوا
كما هي في حجة الباطنة ثم تدبر في الايات الدالة على ان التكليف لا يتعلق الا بالمقتضى
الموسع دون الطاقة يتبين يقينا حقا ان دعواهم الوجدان في قيام البرهان
انما هي من كثرة قديسنا من العناد وحجب الظلمة والرياسة ولما التقصير منهم
في سلوك طريق العلم ومواعات اسباب حصوله واما التقليد الاباء وبعثنا
ولا كما برزوا في القصور الذريع وضيق الباع من دفع الشبهة والتكليف والظلمة
وغرق الحجب الظلمانية والوهمانية والاعشمية اليهودية اليهودية التي لا تفي الا بغير الله
لرغبتهم في انهم في ذكر كنز من الايات الدالة على ان التكليف
متعلق بالمقدور والوسع دون الطاقة وقد ثبت انه يتعلق بتحصيل العلم في
الشرايع وعدم الاكتفاء بالظن في شيء من امور الدين فلعل في الاستدلال والوجدان
على تكذيب القرآن وتوحيده اليه الى هوله فاكذب عن الضراط قلنا من يتبع محققا
لضلت السموات ولا أرض **البقرة** لا يتكلف نفس الا وسعها **١٢** لا يتكلف
نفسا الا وسعها **الاعراف** لا يتكلف نفس الا وسعها **١٢** لا يتكلف

نفس الان سعيها **الطلاق** لا يظن الله نفسا الا بها **فتبين** من اهل

عقلية في بطلان القول بالانفساد وجواز نقل راجح الاجتهاد بما يكون من بعض
المطالب والفرق من تكوين افادة الطالب فان القول بفساد كل في علم المقاصد
الاتقال وبطلان المقاصد والمولود **لا يجوز** ان الامامية من عنوان الله عليهم بنقل
فكتهم كل مية فاعلموا بامتناع ما يوجب في جميع الامور على الاصل العيني من
الواجب على التفسير في حكمه واستبح التكليف من حكمه بل في تكوين
التقدير والوجوب ذلك على الله رب العالمين بقاء الامام المعصوم **فان**
لا ريب ان المكلفين ورفض التنازع بين الساميين وقول بعض متأخري الجاهل بالانكسار
باب العلم بعد غيبة الامام عليهم السلام في دليل اللطف السام في نقص الاصل الحكم
الاحكام التي هو اس القول بالانسانية عند الاعلام وكل دليل يقوم المذهب
بتقصده او يقتضيه قيامه لا يصلح ان يكون قليلا لتمامه وفساده هذا القليل بل
فساد القول ببقائه عليهم السلام واجاب بقاءه على حكمه الاعلام وميتت عليه فساد
مذهب متأخريهم بالسوية فاعلم ان القول بالانفساد لا يستقيم على اصول الامامية
بعد الانقياد **برهان آخر** وكذلك منع الامامية ايدهم الله تعالى جوارح طاعة
ائمة المذهب لمن في عصمتهم فشرطوا وجوب الطاعة بوجود العصمة وانبتوها لانه
سلام الله عليهم وعلى شيعتهم فكلما وجوب طاعتهم قوله منهم بانه من لم يكن
معصوما يجوز عليه الخطا ومن يجوز عليه الخطا لا يفسد عليه من الخطا واجاب طاعة
جائز لخطا خطا لا يستلزم اجتناب طاعة الخطا والالتزام على ما لا امن فيه من الخطا
فذلك لا يجوز على الله مطلقا القبح عليه تعالى عقلا وقول بعض متأخري المجتهدين

الامامية فيلزمه سادس

باجاب الله طاعة الحق المجتهد ومع دفع الخطا منهم اجماع بل لا يجوز من الخطا على
العالمين وذلك ما لا يجوز من العقول لغيره او لا يؤول قيام ائمة السالكين
بل فيهم سادس مذهب الساميين وقيام دليل الساميين بل فيهم سادس مذهب الساميين
اجمعين وفساد الكل يستلزم فساد بعضه باليقين فاعلم ان القول بالانفساد لا
على اصول الامامية بعد الانقياد **فان قيل** ان الغيب لا يفسد العلم فصار
فساد باب العلم على انهم انقصوا المكلفين فلا يخرج جليل من الله فكيفهم باليقين
قلنا القول بتسليم التكليف باليقين لا يفسد جعل السبيل اليه للمكلفين في
بتقصير المكلفين اجماع يستلزم القول بتسليم من لا يجوز تفسيره من علم الساميين
فان قيل ان غيبة المعصوم لا يتلزم سدا باب العلم والمفسد عليهم بعض
دعوى آخرين ولا يلزم جليله بتقصير اجماعين **قلنا** اذا ثبت المطلوب بانك
هو الجواب وان الخالص الثواب مفتوح عليه الباب **وعليه** دل حديث امير المؤمنين
ان غاب عن الناس شخص في حال هلكتهم لم يرغب عنهم علمه واداب في قولهم
مشبهتهم بها عاملون **وقوله** ان لكل امامهم اماما يقتضيه به ويستضي
بفعله **وبه** قال المتكلمون في الفيد والمرضى والشيخ الطوسي وابن خلدون
وجماعة من نفقات النقول فلا يستقيم لدعوى الانفساد دعواه مع فرض استغفار
وسعة فان البرهان قائم على تقصير في وصول الباب فدعوه **مع انه** يمكن
ان يقال ان جواز القوم التعبد بالظنون المستلزمة للخطا القبيح على الله تعالى
من ترجح التكليف بما لا يطاق مع فرض الانفساد المستلزم للالاف والشقاق فاعلم
فقط من هذا المظهر لذلك لان دليل النسخ من التكليف بما لا يطاق والتعبد

بالخطا مستند المسألة وهو علم جواز الصريح على الآلة الثالث **مع** ان ما نقل
اليه من اثاره من قول اليه **مع** استقله الزعيم بلام **مع** انه يمكن ان يقال
ان القوم لما قالوا بوجوب التعبد بما يلزم من الخطا في التكليف بما لا يطاق معافاة او
بقاء التكليف بغيره فلا لا اوجب باب العلم **مع** ثبوت مكانة وتقصير من ان
الاستداد في حاشية كما قالوا في الاصول بعد الاستدلال بان كل شيء من الخطا
في المرد وهذا من حسن الخشعة وقد قال اليه وشايعه الطائفة **مع** ان يكتد
فما يجين عن مقتضى البراهين المتعارفة بدعوى الوجدان اخرى من
البراهين واصنافها بعد البيان فانه لا ينتقص البراهين بخلافه الخالفين
بل يلزمهم التقصير في ذلك عند العارفين **فان قالوا** يجوز الاعتماد على تلك
الانظار فقد خالفوا مذهب ايجاب النظر على اهل الابصار **وان قالوا** بوجوب
اتباع البرهان لزمهم ما لزم والله المستعان فعلم ان القول بالاستدلال لا يستقيم
على اصول الامامية بعد الاستدلال **تقرير البرهان بعبارة اخرى اقرب الى**
قال المتأخرون ان تحليل الظنون الاجتماعية واستنباط الاحكام من القواعد الثابتة
مبتناه على الاضطراب ومبني الاضطراب على الاستدلال ومبني الاستدلال على طول
مدة الغيبة والبعاد **فنقول** ولا بد له من علة وهي اما منه تعالى فيلزمه التقصير
تعالى فاما منه عليه السلام فينبغي العصمة والغرض من نصب الامام وحاشا عليه السلام
عن الذنوب ولا تام ولما من الا نام كان نص عليه الحق الطوسي بقوة الاعلام و
وجود الامام لطف وبصرفه لطف آخر وعلمه متناهي فلا يخفى اما ان يكون من
الكل فيلزمه نسق الكل او من البعض فلا يخفى اما ان يكون الاخرون منسدا عليهم

الباب في لزوم خلاف العمل في مخالفة حق الكتاب والاشهاد بغيره اما مقتضى
سائر الاحكام فان لا يكون للقصيرين عذر فيما وقعوا فيه بدعوى الاضطراب على
الظن الحرام وتكريم الحلال بالاستدلال ان السبب منه من العجز عن العمل **مع** انه
يمكن ان يقال ان جاز ان كان في العمل تكليف العباد في الشهادات بظنهم التي
لا تنفك من الخطا والتفريق والشكات وضادها ان ذلك مدعى من الخطا بعد
للموحيين على قولهم فله الاكتفاء بالظن في الاعتقادات مع الاتفاق من العمل
الا يمكن متوقف عليه فاستدل **فان قيل** انه نصب الدليل القطعي في الاصول
قلت فاجبه اختصاص الاصول بالقطعي بوجه عقول **مع** ان الامر يمكن
مقتضى له ان ارادوا نسبة فيج التبعيل بالخطا والاختلاف والفساد ومساوات
الاشهر من تكليف العباد سواء اليه تعالى اصولا كان او فروعها بعد الاستدلال
اشهر من الايمان بكملة عمل ويحصل بعضه من بعض **فان قيل** ان اختلاف الدليل
وتفاوت الانظار من اعملة اعذار الخطي في الفروع بعد الاعتبار **قلت** انها
موجودة في الخطي الاصول بل هناك الاختلاف اكثر لتصادم ادلة العقول
وتردد ما بين الرد والقبول **فان** عذر قوله مطلقا فذلك مذهب بعض العا
واكثر الصوفية وان اتمت قوله مطلقا فذلك مذهب حنكلى الامامية وثبتت
البغية ولا معنى لخصيص خطي الاصول بالتقصير والعناد دون خطي الفروع
لعموم دليل العقل ونص الكتاب والقرآن الى بعض موضوعات الاحكام في قوله
والاستدلال ولجاء المثال في نفس الاحكام لا يمدى نفعا عند اعلام فعلم ان
بالاستدلال لا يستقيم على اصول الامامية بعد الاستدلال **مع** ان القول باغصا

تكليف الجهاد في التقليد والجهاد وتخصيصها بما بها من الجوارح دون أعمال
 لا يمكن إلا بعد العيان بها وهو متوقف على التصديق بها وهو على تصديقها
 وهو لا يمكن إلا بعد معرفة ما هو في نفسه من القوة والراد وهو في ما يتصور
 وما لا يجوز من فهمه من غير فهم لا يجوز من غير فهم لا يجوز من غير فهم لا يجوز
 وكيف يجوز من كيف لا يجوز من تقليد من يجوز من تقليد من لا يجوز من ولا يتم ذلك
 إلا بعد معرفة وجوبها عينا أو كفاية ومعرفة الحق بغير الإطلاق ومعنى الملكة
 والعدالة ولا يتيسر ذلك إلا بعد معرفة العاجيات والحجيات والكليات والوقائيات
 وإنه يشك في كل عالم مطلقا أو المجتهد مطلقا أو المطلق مطلقا أو العلم مطلقا أو
 في الفرع مطلقا أو في نظريتها مطلقا فان اوجبتم على العاجي تقليد من قبله
 فيما يتوقف عليه التقليد فيلزمه الدوران وتقليد ما في مثله الذي لا يجوز من تقليد
 فيلزمه التسلسل وان اوجبتم عليه الاجتهاد في هذه المقدمات ولا يتأتى ذلك
 إلا بالرفع من رتبة الاجتهاد العارف بطريق الاستنباط والبرهان فلو حكموا
 التكليف بما لا يطابق أو يخرج عن الاتفاق والتدبر أو التسلسل والخروج عن حكم
 العقل بعد التأمل والتفصيل يحتاج إلى بسط الكلام وذلك ينافي مع المرام **مع** انه
 يقال هل وجب العقل تقليد المجتهد على من لم يجتهد في كل ما يفرضه المجتهد من الشيء
 اوجبه **فان قيل** العقل على غير المجتهد وان كان عالما بالادلة والسند **قلت**
 ما من الدليل العقلي العمد على وجوب طاعة غير العصوم عليه ولا في هذا القول
 عليه احد من الاعلام **وان قيل** ان الله اوجبه **قلت** هل اوجب الله تقليد
 فيما يصيب ويخطى او فيما اصاب فقط **فان قيل** ان الله اوجبه مطلقا اصنا

المجتهد اخطأ **قلت** هل اوجب على من له العقلية القائلين بحجية العقل وحكمة
 والقياس ايجاب الله على الجاهل اتباع لخطا من اهل الاجتهاد **فان قالوا** نعم يجوز ان
 المذهب **وان قالوا** لا ثبت المذهب **فان قيل** اوجب الله التقليد فيما اصاب
قلت هل يجوز المجتهد طريق الى معرفة الخطا المجتهد في نفسه واسباب **فان قالوا**
 نعم كذبوا العيان لان عاقبة من يوجبون عليهم التقليد ليس لهم ذلك سبيل **و**
ان قالوا لا اوجبوا التكليف بما لا يطابق لانهم لا يوجبون عليه التقليد فيما اصاب
 فيه روح انه لا سبيل الى معرفة الخطا من التسواب **فان قيل** يجب التقليد ما لم يظهر
 اخطا على مقلده **قلت** فاذا ظهر خطأ بوجه من الوجوه هل يجب على المقلد
 المسئلة الاجتهاد او التقليد او يدفع التكليف عنه **فان قلت** بالاولى خرجت عن
 من سقوط فرض الاجتهاد من العامة اذا قام به واحد منهم وقلت بذهب من فرض
 الاجتهاد عينا **وان قلت** بالثاني اوجبت ايجاب اتباع الخطا عليه تعالى الصريح فلا
 في الشرع الا في مطلقا **وان قلت** بالثالث خرجت عن ضرورة الاسلام لكون
 التكليف باقية الى يوم القيام **فان قيل** لا سبيل الى معرفة خطا المجتهد لغيره
قلت هذا خلاف العلوم لان مقلة الامامية يدعون بان الحق في الواقعة
 واحد وان المجتهد لا يصيب ويخطى **فان** اذ سمعوا من المجتهدين حكيمين مختلفين في
 الواقعة الواحدة او من مجتهد واحد حكيمين مختلفين باعتبار اختلاف الراي
 يفتنوا على ان احد الحكمين كان خطأ باطلا وقد اخلوا الفروج وسفلوا النساء
 على احد القولين وهم الى القول الآخر محتاجون فان كان الاو احقا لا يجوز لهم
 في الثاني وان كان الثاني حقا فكيف ما تفرعوا عليه وعبدوا الله طول عمرهم به

قلنا ان الحق لا يصح خلاف ما روي ان كنت افلا على طاعتنا ما اتقن
 ايضا **والجواب** كل الجواب ان الاجابة اذ لا يوجد الخوف من الماء المشبه
 الاثاين مع قطعهم بان الحد المائين ظاهر ولا يحتاجون اليتم هناك مع كون
 المسئلة من العبادات التي غرضها امر بكم بشيئ ولا يوجد ترك
 العمل ولا احتراز عن شئ الجواب ان الحد المائين لا يقطع القلعة يكون احد
 الحكمين المتناقضين باطلا مع كون المسئلة كلية شاملة للعبادات والمعاملات
 والعقود ولا يقاومات والوليات والمزايا والحدود والقياسات مع كون الخط
 اعظم والخطاب اجمع **ولا يرد ذلك** على المحدثين رضي الله عنهم فانه لا يجوز
 العمل الا على سنن مقطوعة صادرة عن صحاب العصمة عليهم السلام ولما سمع علماء
 بصلواتكم بحكم خصوصية سوا او خصوصية فلا يعملون بغير كون ويقفون
 في التعيين لعدم الضرورة واعتباطون عند العمايلات ويتأدون التوسعة
 في السنن والاذاب كل ذلك باذلة فاطعة عندهم وطريق صواب **ثم يقول**
 للقائلة بالحيوة هل جعل الله الخلق في حيوة وتوكلهم سدا واولاد منهم العباد
 والتدين بالريب والهوى ولباح لهم ان يعبدوه بالخطا وكل ذلك قبيح على الله
فان قالوا ان الله اباح لهم التعبد بالخطا فيا سنا هذه لصحة لا تدري بها
قيل لهم فاذا ثبت انه يجوز على الله ان يكلف العباد باتباع الخطا والتعبد
 في حاجات عليه مطلقا لان الاحكام العقلية الذاتية لا تخصص لان النفا
 لا يغير فان كل شئ قطع العقل الصحيح بقبحه لا يجوز عليه تعالى فان جوزه في بعض
 الاحيان لم يقدح جوده في جميع الاركان لعدم الفارق واذا رجع الحاجة علة

المعصوم بغير دعوى المعصوم فيكون اما من غير المعصوم **فان قالوا** ان
 بالظنون المستلزمة الخطا فيجب عليه ان لا يعبد الكذب الصريح فانما كلامه
 من ان يرتفع القباة اخرى من الاعمال فيجب التعبد بها كما قد يوجب التعبد
 النافع لمرض النفع **قلنا** هذه مخالطة غير مستقيمة تنافي ما في تأمل
 لكان الفرق بين المستلزمين فنقول ان من الصريح ما يستلزم فسادا كلياً وله
 احكامهم فسادا لا ينافي منه ايذاء كالتعبد بقتل الانبياء والمرسلين والامعة
 والتعبد بالهوى والفساد فان هذه كل صومها لا يوجب لا يتغير ولا يتبدل المعروف
 عاين اصل ذلك في بيان حسن من الله تعالى في حين من الاحيان لمصلحة لا يرد
 ونفع عارض ان تكليف الناس بقتل الانبياء والمعصومين فان من الجائر
 هذا على الله كذا وبطل الكلام معني للسائل الاسلامية والتعبد بالظنون
 المستلزمة للظن من هذا القبيل المتضمنة فساد النظام ولبطال الصلاح
 العام بل انما تغيرت اصول الشرايع ولا انتسخت في عمل من العوحي وقد
 من القرون كالتعبد بالتوحيد والعدل والنبوة والامامة بمعنى التصديق
 لقول الانبياء والامعة وقبول طاعتهم والقول بالحاد من موت وحشر و
 حساب وكتاب وقواب وعقاب والى مثل هذه الاشياء اشار بقوله تعالى
 في معنى وان تجد لسنة الله تبديلا وان تجد لسنة الله تحويلا فلا تعجز
 عاقل ان يكلف الله عباده في حين من الاحيان لاجل غرض لا يدري بكذب
 الانبياء وهتك حرماتهم واعانة الكفار وساعدتهم على التوحيد في الموت
 وان يخبر الله ابن مريم وشمس ابن سعد ولغوى لاجل مصلحة لا يدري
 ومن جوزه هذا خرج عن مذهب الامامية ومن الصريح ما يستلزم فسادا جزئيا

فكيف يمكن له من جهة كماله ان يطلع على ما هو في كماله من جهة كماله
 من جهة كماله من جهة كماله من جهة كماله من جهة كماله من جهة كماله
 حفظ البك وكذا تلك قتل النفس ايها اذا انسدت في الارض وقتلت
 نفوسا حتى تخرج روح من الله ايجاب فكله يدفع طار من عرضها في
 باعتبار ما يفتح قلوبها من جهة كماله من جهة كماله من جهة كماله
 واجبة عليه وهذا هو كماله من جهة كماله من جهة كماله من جهة كماله
 وجواب كذب النافع ومنه بعض الشرايع من هذا الباب لان المصلحة
 بحسب الزمان والقرون والاشخاص والافراد في بعض علمها وموضعها
 بخلاف المصلحة الكلية وحكمة الظن وتبع السجدة بالخطا من اباب اوله الثاني
 ذبان الفرق وظهور الغلط ولا يزال جماعة الناكبين عن الصراط ويدلهم التشكيك
 والاعطال فنعنا لنا استقوذ الشيطان على اوليائه ويخفي الذين سبقوا لهم من الله
 الحسن **فان قيل** ان اكثر الامثلة المذكورة مقيمة للظن والدليل الظني لا
 الاظنا **قلنا** اوله لا نسلم كون كل ادلة او جملها ظنية بل بعضها ظنية وكذا
 في مقام التأويل وبعضها علمية وقطعية فلكل مقام تأويله وتأييده لا نسلم
 كون ما يحصل من الادلة الظنية ظنيا كما نزل عليه العلامة على طار ثراه بقوله
 ظنية الطريق لا تنافي علمية الحكم وتوضيح ذلك ان الحاجة الى الدليل قبل الوصول
 الى المعلوم في تمام الدليل ظنيا وبعد الوصول الى المعلوم يحصل القطع مثلاً
 اذا كان الرجل يابها في فلاة من الارض ثم بان له اما دلت ظنية الى المعمورة فابها
 ثم وصل الى المعمورة كان في حال قطع الطريق ظناً وصار بعد الوصول متيقناً

ثم المالم يحصل هذا الوصول الى المعلوم الا بالظن هناك بعد قرائن الدليل الظني
 ما اثار الاظنا وليس هنا بطرء وهذا باب واسع يفيد كثير من المواضع من
 العلوم الحاصلة بالاشيع ولا يستقرأ الظني وغير ذلك **فان قيل** ان سلمنا
 غاية ما يحصل من هذه الادلة هو الجزم على هذا المطلب من ايسر لكم التبيل الى
 الجزم بان هذا الجزم مطابق للواقع **قلنا** لو لم يكن عند الجزم جزم بانته مظا
 للواقع لم يكن جزم بان الواقع **مع** ان هذه القضية تنعكس عليكم في الامور
 البقية فافان جوازيكم هذا انما عليكم يكون جوازيكم لكم بعينه **فان قيل** سلمنا
 انه حصل الجزم والجزم يكون الجزم مطابقاً لكن لا يستلزم الجزم يكون الجزم مطابقاً
 للواقع مطابقة للواقع بل ربما يجزم الانسان بشئ ثم يجزم بان جزمه ذلك
 مطابق للواقع ثم ينظم خلافه ويدين ان جزمه الاول والثاني كانا من الجهل
قلنا هذه شبهة بعض ملاحدة الصوفية لما اتفوا وحلة الموجود والموجود
 امره عليهم الاستدلال بكونه والمشتبهون ان كل احد يقين بوجوده تيقناً لا يحتمل
 خلافه عقلاً ولا نقلاً وكذلك يتيقن بان وجوده غير وجود غيره وهو موافق
 غير غيره فلا معنى للمعنى وحلة الوجود والموجود فاجابوا بهذه الشبهة وقالوا
 اليقين والجزم بوجوده وان وجوده غير غيره لا يلزم مطابقة للواقع وذلك
 مطابقاً لا سبيل الى اطلاع المطابقة قطعاً الاحتمال الجهل المركب فيه **فنقول**
 هذه شبهة شوهاء لها جواب غراء يختلف باختلاف المذهب **فالاصول**
 لا يستقيم لهم ايراد هذه الشبهة لانهم جميعاً يقطعون بان اعتقادهم الاولية
 مطابقة للواقع ولهم علم الى ذلك بحيث يمنع خلافه في مثل وجود الصانع وفي

للمواقع

وموجوديته

فان كان الغرض هو توفيق الخلق ثبت المطلوب ايضا وان لم يكن كذلك
 الخاتم الانبياء وانقصه من ان الحق يخرج من الاشياء انما بعد ان
 الملل فانقرضها ثم نقول لهم كل ما يقضي على تفويض مذهبهم والفتوى
 النتائج ان النتائج خلقها الله واللقضاء يدخل في ذلك فلعن النتيجة
 على خلاف القضية فان كان جوابهم خصوصهم كان جوابنا الصحيح ان القضية
 التي انتجوا منها هذه النتيجة المسئلة للنتائج نظرية ايضا تنقص مما
 سائر القضايا والنتائج تمامها عين بقضائها وقياسها عين بقضائها
 انقضائها تمامها تل فان المطالب معترك نظام الغول ولا يدري منها
 الا بظانف العقول ولله الذي من علينا بانحة الظلال والسبوات
 متويز البهائم بالانوار المقتبسة من مسكوة الهذات عليهم افضل التحية
 والتسليمات وحيث انتهى المرام نلكي بعض ملحقهم ثواب العقول و
 فلو اننا افهام **وهو** ان القوم اولا احوالنا بسداد الباب الاستدلال
 الذي لا يفتح في شئ من المسائل ويطلق فبذلك البطلان بضرورة الاحكام
 والوجدان فان من المسائل ما هو ضروري العقول ومنها ما هو ضروري
 الملبين ومنها ما هو ضروري المسلمين ومنها ما هو ضروري المؤمنين
 ومنها ما دليله من الاخبار معلوم بالمتن بلبغت في الحن او فصاحت
 في اللفظ والبني او لغواته او لفظا او معنى او لقرائن اخرى من تاسيل او
 الثقات او عمل الاصحاب او لاجماع المحققين الى غير ذلك فامثال هذه مما لا
 لدعوى الاستدلال فيها وان ازلوا الاستدلال في الجملة في بعض دون بعض

فلا انشئنا من هذا برهان الذي به كان موجودا في زمان الامة بل من البرهان
 لان كل احد ما كان يحصل عند الحاجة الى ضررهم ويأثم في جملتهم ولا الحضر
 من يمكن عنهم ولا كل حاضر يمكنه الاستدلال ولا كل ما دل بحاج ولا كل جواب
 ولا كل من لم يفهم يستفهم فان كان الاستدلال بهذا المعنى محلا للبحث فاما
 النتائج فيبطله معنى الاختصاص في زمن الغيبة والمقول بان من باب كل
 البينة وما طول الغيبة فان اتفقوا في ذلك الزمان كقديم ضرورة الوجدان
 بغير حصر الحديث والقرآن وتصريحات العلماء الاعيان من ان مذهب القضاة
 في الاحكام والعمل بالمصحيح والتسليم كان على خلاف مذهب المتأخرين وان
 خصصوه بهذا الزمان كما انهم ابا بعد ان فقد ثبت نساد التخصيص
 والله المستعان **مع** ان احدا من اصوليين بل العقلاء من الفلاسفة
 والمليين لا يقدر على إمكان حقيقة العلم ثم وقوع تحققة ثم ان الاستقراء و
 الممارسة من اسباب العلم وعلمه وان الانصاف تختلف صفاء وكثرة وقوة
 وضعفا في حصول العلم فيما يحصل للاستقراء ما لم يحصل للخبر وما يحصل
 لاحد من خبر شخص بخصوص علم والاخر منه بعينه ظن ولا خرسات ولا خبر
 ما ياتر مطلقا ولا خبر يكذب هذه المقدمات مسلمة عند العقلاء فلا
 لومة دعوى الحديث وانكار مدعى المان سين في قولهم حصول العلم بالامارة
 والاستقراء الاجل علم وجدانه مع ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود
 ثم نحن نسلطه في من ينكر حصول الظن من املته لان الاشخاص ليسوا متساوين
 في حصول الظن ايضا فما كان دليله في اثبات ظنته وجوابه بخصمه يكون دليله

في اثبات علمه وجوابه لمخصصه والحجج الاستدلالية لا تقف على امر ثابت فحسبها
بحسب الامكان والاشخاص والافعال والامكنة فاما سبيل العلم في
وجبه حصوله فلا معنى للتشكيك والتشكيك عند المحصل وما كان طريقه من ذلك
لعدم ورود النص فيه حيث يعرف الاجل التعميم من الاستثناء في الدليل
الموضوع فالامامية هنا تفرق **الاولى** جماعة يقولون ان التكليف يقع
بلا توقف والتوقيف لا يفتح الا بعلم فاذا وجد العلم فسد التوقيف ونفسا
فسد التكليف فذلك الخلقه بغيرها فعجب الارجاء حتى يلحق الامام والكلف
عن الاتهام فلم ادلة قوية من العقول والمنقول **الثانية** جماعة يقولون
من الخلق ما لا يمكن للكلف الارجاء فيه والتوقف فلا يطرد قاعدكم فيكون
بوجوب الاحتياط على وجوه مقترحة في موضع بالتوقف وفي محل بالترجيح
فعمل بالتوسعة والتحسين ويرد عليهم ما يرد على الفرق **الاولى** من عدم الشك
ولهم ايضا ادلة قوية من العقل والكتاب **والثانية** جماعة يقولون
بالتوسعة من باب التسليم ويقولون ان الاختلاف لا يوجد الا في الامور المتغيرة
والخير والسيئة والكفر والحق والباطل والمباحة والمكروه المتيقن
من الواجب والحكمة فلا اختلاف فيها فالاول المخلص فيه بالتوسعة من باب
التسليم والثاني لا اختلاف فيه ولم ادلة متكثرة قوية من الكتاب والسنة
وبلغ من العقل ويؤيد مذهبهم على اصحاب الائمة والمقدمين من الشيعة
ومنهم الكوفي طاب ثراه **والرابعة** قالت بالترجيح وهم ثلاثة فرق **فرقة**
قالوا ان الارجاء في التعيين فلا يجوز لاحد ان يعين حكما من الاحكام الشرعية

على الامام من طريق الدليل اجماع السبل حتى يلحق الامام ولا اختصاص لذلك
في خصوصه بل ان طريق ائمة الامام ليس بمتعدد ولا هو من جميع مستوي
والاحتياط في الفروع والادعاء والاموال الحقوق والتوسعة في العبادات
والاستحباب والتوقف في علم الضرورات فلم ايضا ادلة من الكتاب والسنة
ودليل العقل وشيئا الحديث العاملي صاحب الوسائل منهم **فرقة** اتفقوا
على الترجيح المروية وعندها بالتوسعة والتحسين وعندها بالتوقف
فكل هذه الفرق من الامامية لهم ادلة عقلية ونقلية وفيهم الاصولية والاشياء
والاباس من العلم خرج عنهم عن مقتضى الكتاب والسنة **فرقة** قالوا
ان الامور لا تنقسم جميع فلك ولا يطرد قولك كل من هذه المذهب فانه لا
في الترجيح حتى جعلوها ما ثبت بعد ما كانت اثني عشر مزية وتجاوزوا في الامور
حتى اعتدوا على الادلة الظنية العقلية كقياس الاولوية ومنصوص العلة والبقاء
وبنوا على الاستنباطات الظنية الغامضة وقاموا بحجة الظنون واجتهادية ونقل
علمهم على السان المروية والاحكام المعصومية وهذه الفرق مختصة في الامور
الاجرة فيهم حديث اخبارهم ويسمون فضاءنا بالجهل وينطلق عليهم لفظ
الاصولييين ويقال لهم الاصولية والاشياء بالاماني السلفية وانما التراجع
التشاجر وقع بين الفرق **الاولى** وبين هذه الفرق وما كان لحد من الامامية على
هذه الطريقة في المتقدمين الاما نسب الى ابن الجندب لما شاعت بين الساجدين
من ذن العلة لعل طالب شواهدها جازم حتى تنبئت طائفة منهم
نتركهم ولزوا ما كان عليه السلف ولما ضمرت طائفة الاثنا عشر

الخلافة كالشيخ حسن صاحب العالم والشهيد صاحب المنهاج والشيخ صاحب المنهاج
من خالف المتأخرين في ذلك فالمتأخرين لا يرون في كتب الفقهاء وطائفة الفقهاء
الانكار واعتدلت الاستدلال فخصت باسم الحديثين والجمهورين كما خصت
المنكرة باسم الحديثين فلهذا غاية التحقيق جعلنا في الترتيب والله في الترتيب
افاجته واقا ومن الشوم من يقول ان قول الروايات عن الصفات والاعمال
على تلك المصنفات تقليل لم يقليلهم مثل تقليد المقلدة الاحباب من ذلك ولا يخفى ان
نقول له انك اذا جعلت معنى التقليد كما جاهد وخرج على وجهه
المراد فان الاجتهاديين باسمهم يقولون انهم لو كان بين الحديث والمقلد
واسطة عند كل علم او من يوثق على قولهم وفصل الى المقلدة قول ذلك الحديث
بواسطة فان المقلد حينئذ يقلد ذلك الحديث لا المقلدة من رواية الفقيه او
المستند فكذلك نقول نحن ان الناس مكلفون بتقليد ائمتنا عليهم فاذا
وصل اليهم فتياه ولو بالف واسطة فانما العمل والتعويل على فتوى المعصوم
وتقليده وكان ان الاجتهاديين قاطبة يقولون اننا اذا حصل للمقلد الثاني كتابا
فتابعه فله بحيث حصل له الاعتماد بان الكتاب كتابه وان كانت حكمة الكتاب
والوسائط والنواب مجاهيل انفسا فاضايل يجوز للمقلد العمل بذلك الكتاب
ولا عبء في جهالة الوسائط وضلالة النواب بعدما شاع الكتاب وفزع او
عليه الاجماع وكذلك اذا حصل للمقلدة علم يقتضيه جهلهم على سبيل
اولا شاعة او الاستفاضة نحن كذلك نقول له ان اعتمادنا على الاخبار
المروية المصنفة عن اصحاب المعصية عليهم افضل الصلوة والحقية باعتبار

الاشاعة والافلفة وفي استقاسه بين الطائفتين مع اتفاق الحديثين قديما وحديثا
على صحة سندهما وصحوب العمل عليهما ولا يضرنا في معرفة الاحادث بها لثمة
الروايات ووجه من بعض الاخبار ان ذلك لا يضر بوجه بعض المتأخرين من الحديثين
وبعض الحديثيين من المتأخرين بهذا الاجماع بعلمه وقصده من الاشارة والتفصيل
وخصه عندنا جماعة الحديثين **مع** اننا الفينا في هذا الاجماع معلوم هو الا
عنوان انساب عندنا ما لا يكون في كتب الاجاويد والفقهاء من الرجال لدينا **مع**
ان الاجماع منقول على سقوط اعتبار خلاف بعد الاجماع كرواية يبرس كروية
غيره **مع** اننا نرى يبرس يبرس كروية **فان قيل** انكم ايها الحديثون لا عبء عندكم
بالاجماع **قلنا** الاجماع على الرواية مما اختلف فيه وهذا اجماع على الرواية
وانكم قالتمونا وما لفتكم المتقدمين لاجل الشبهة وقلة المهاترة بذهب الاشارة
للاستقلال بالفضول من علم المعقول وخلافكم بعد تحقق الاجماع على صحة طريقة
القدماء **مع** القطع بدخول المعصوم فيهم لاجل قربهم من زمانه وقلة عددهم
الاطلاع باقوالهم **مع** اننا في صحة الاجماع ناقشناكم في صحة الاجامات التي
بليت طريقكم عليها فان كان جوابكم فهو جوابنا **مع** ان لنا في وجوب اتباع
الكتاب والسنن واقتصار العمل عليهما اشارة ظاهرة من العقل وبراهين ظاهرة
من النقل **مع** اجماع الامة بتقليدكم ظنون الحديثين مما لا دليل عليه **مع**
فلا سيرة ولا اخبار الا ائمة الا الفرع الحديث عن بن خنظلة الذي لا كراهية
على اتباع الظنون والاجتهادية مطلقا وبسما في غير المكلفات والفتاوى
فان قيل لو سلمنا لكم العلم في جمل الاخبار فكيف الطريق في المقلدات وما وقع

فيهما من الاختلاف كبريد باجم وعنده بالجماعة المسلمة وحدث باجم ثم ان قال الله
 ثم شاء المثلثة **قلنا** ليس هذا الاختلاف على الكل ولا على كل بل على كل من
 فيه الاختلاف فكيفنا عرفنا الاختلاف او بين موضع الاختلاف في العلم في غير
 وجه الحق والصواب استغنيا بغيره عنه في الباب ولا في غيره بقطعية القول
 علم القطع في الشواهد والقول بالان الوجبة على الله عقلا فلا خلاف
 وهذا بعينه خلاف القرآن بل في القرآن لا يخفى على المتبع بالقرآن السمع
 بقطعية صده كذا وبعضنا ولسنا ندعي في السنة والاخبار الاسانيد
 المسلمون في القرآن فاما في جواب المسلمين للكفار كان جواب الحذيقين
ومن القوم من يزعم ان تمييز صحاح الاخبار وضعها فيها وتفرق المقطوع بها
 من غيره وجميع بينها بالوجوه الرواية اجتهاد متنازع فيه والحق ان
 به وغفل من ان هذا عين طريقة المحدثين وانما التعويل عندنا على اصول
 الرواية والقواعد المعصومية خلافا للاجتهاديين الذين معظم اعتمادهم على
 تحاللت عقلية وتخللت ظنتية كما يعرفه من اطلع على تهصيل القول ولما اشبه
 من المستفادات والذات كتنفي بعض الشهرة والكثرة ولا سماع ليس لنا معه
 مشاجرة ولا تراعي فان كلامنا مع الاعلام اليقاع لا الهج المقاع **توقيف**
الاحكام عن العسكري عليه السلام قال قال رجل للمصنف عليه السلام فاما كان
 القوم من اليهود لا يعرفون الكتاب الا بما يصحونه من علمائهم لا سبيل لهم
 على غيره فكيف نفهم بتقليدهم والقبول من علمائهم وعندهم اليهود الا
 كعوانا بقلوبهم على الله فان لم يكن لا ولسنا القبول من علمائهم لم يحزنهم

القول العلمائهم فاما من علمائهم لا يعرفون الكتاب الا بما يصحونه من علمائهم لا سبيل لهم
 من جهة وقسوة من جهة اما من جهة اسقوا فان الله قد علم علمائهم بتقليدهم علمائهم
 كما علمهم علمائهم ولما من حيث افترقوا فلا تتم ساق الكلام بل ان قال عليه السلام فاما من
 من القوم من علمائهم لا يعرفون الكتاب الا بما يصحونه من علمائهم لا سبيل لهم
 ان يقولوا ذلك فيكون الا لبعض من علمائهم لا جميعهم فانه من كتب من الشياخ
 والفقهاء من كتب في سنة رقيها العامة فلا يقبلون منهم فتايشا فكل كرامة الى
 ان قال لهم ان من علمائهم لا يقبلون منه فيجمع له بذلك خبر الدنيا والآخرة ويصح
 على من يشك من الدنيا والآخرة **اقول** قالوا لما سمعوا اختلاف
 الشيعة وروايتهم فان فرقة يكتفون في العمل والفتيا على حكومات الكتاب والسنة
 فقصروا في العترة ويقتصرون بالترجيح الرواية ويتوقفون فيما لا يقف
 فيه توقف التخصيص من من التقدم على السادة العاشمية فالله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا فقلوا **واي من يدعي الله ورسوله قال امير المؤمنين** لا يجوز
 ان يقدم على رسول الله صلى الله عليه وآله في قول او فعل ويتوحدون في الشبهة
 وعندهم القواعد سبيل الاحتياط فلو لم يعلموا على طواهي الكتاب والسنة و
 يعجزون الاعترافات العقلية الظنية ويتمسكون بالقياس الاولوية والنصوص
 العترة والفاهيم الضعيفة العترة ويعجزون عند اختلاف الاخبار ويعجزون
 بلا بينة من كتاب او سنة نبوية ويتركون الروايات اذا خالفت الاعتقاد
 انما ارجح الشيم ويعجزون الشبهات ويعجزون عند طواهي الاحتياط و
 يستنبطون الاحكام من القواعد الظنية الاعتبارية فيجوزون لهذا لا يحلوا

هذا ما عليه من قول العلمائهم لا يعرفون الكتاب الا بما يصحونه من علمائهم لا سبيل لهم
 الا من علمائهم لا يعرفون الكتاب الا بما يصحونه من علمائهم لا سبيل لهم
 في يد هذا المثلث الكافي مكتوبة
 في يد هذا المثلث الكافي مكتوبة
 في يد هذا المثلث الكافي مكتوبة

انما مع ان الظن لا يثبت عن الاطراف على الساتيم فيستقيم على نفسه قبول
 الحديثين فيما يورونه لا تقليد فضلا والجد من فيما يظنونه ويورونه لان الاعتقاد
 من اخبار العالم العادل عن علمه لا يثبت الى الامام اخرى بالاشباع من الاعتقاد لما في
 من اخبار العالم مثله عن طهر في الاحكام وهذا بين عند من عاين الفرقين وعرف
 ويدن علماء الفريقين انهم يقدرون الحق اثنان يتبع احدهما لا يقدرون
 فالك كيف تكون **وقد** عليه ما في الوجدان الواقعة خارجة عن هذا العلم
 حديثنا فاقم حجتك عليكم ولما حجة الله **وقال** العالم عليهم السلام لا يثبت
 من مؤالينا فيما يورونه ثقتنا **وقال** عليهم السلام ما قامت عليه حجة من يورونه
 في علمنا فلم يثبت به فهو كائن ومن لم يبلغه فهو في سعة حتى يسبح **المتصاف**
 بايها الاخوان اذا علم الامام عليهم السلام وقال لكم فاقولوا الى دولة الاخبار وحلة الاقا
 ويكون في البلد صاحب الكافي والوافي والوسائل وفجار الانوار وكذلك شاذ
 التبعة وصاحب القول والحقير من تناهونه له عليه السلام ومن تركونه وكذا
 اذا قال اطلبوا الى المجتهدين ويكون في البلد العلامة المجلسي والعلامة العالم
 وكذلك الفاضل السبزوادي من تطلبونه ومن تركونه فلا تشبه عليكم الاحوال
 فتدبر بنا لكم الامثال **المسألة الخامسة** في بيان فساد من يدعي الوجدان
 ويثبت به عند مخالفة البرهان وبيان ذلك انه لا يخلو الامر من ان يكون
 البرهان في مقام الاثبات والوجدان بالنفي او بالعكس او يكون كل منهما محتملا
 اثبات مخالفا ومضادا متناقضين فان كان الاول وهو ان يكون البرهان
 والوجدان نائبا فلا تعارض ولا تناقض **وقال** شيخ الطائفة رحمه الله في العدة حله

امر وجودي والوجدان يتعلق بالوجود لا بالعدم فان كان تعلق الوجدان
 بالعدم لبرهان فيتم الاتفاق وحسن الاتفاق وان لم يتعلق الوجدان به فلا يثبت
 انما هو الفقدان وشال ذلك ان يثبت انما هو عدمه بل يدعي شيئا مخالفا ل
 ما اريته فلا يقال هذا تناقض لان عدمه دعوى خالصة لا يثبت من عدمه دعوى يزيد
 اياه ولا تكذيب لان شهادة يزيد بالاثبات اثبات البرهان سيما اذا كان لبرهان
 البرهان ودعوى خالصة تدعي نفي الوجدان ونفي البرهان والتناقض والفقدان
 لا يثبت فيه ولا يثبت له لعارض البرهان والوجدان ولقد اشار الى هذا المعنى
 في التوفيق حيث قال قد علم يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وجاء في الشرح
 البرهان في البرهان لا يعلم حجة على من يعلم وان كان الثاني وهو ان يكون البرهان
 نائبا والوجدان مثبتا فحينئذ لا يستقيم البرهان الا بعد اثبات الاحالة وعدمه
 ولا يصح دعوى الوجدان الا بعد ابانة طريق الامكان فيرجع الخلاف الى اختلاف
 البرهانين ويرجع بينهما بالبرهان وان كان الثالث بان يكون كل منهما في مقام
 اثبات متخالف لما اثبتناه في تناقض جديده وعلى كل منهما اثبات دعواه
 ابانة متعاضدة وان كان الرابع وهو ان يكون كل منهما مثبتا الوجود فيقتضي من اثبات
 وتحقيق الوحدة في الموضوع من جهات ثلث فان ثبات الثاني والحق في الذي سبق
 لهم من الله لصحة وتوجيه البرهان الى بسط من الكلام فاعلم ان العلم المعبر عنه
 بالفارسية بدلائل ابدية الاشياء واضحا او بغير يعرف الاشياء ولكن العلماء يكتفون
 بخبريان حقيقة بالاثبات والاول **قال** شيخ الطائفة رحمه الله في العدة حله
 ما اقتضى كونه النفس وهذا الحد اول من قول من قال انه اعتقاد للشيء على ما هو

مع سكون النفس لأن الله تعالى يعلم من غيره من الأجزاء وهو سكون النفس
 كونه اعتقاداً لا نهجاً بل أيضاً اعتقاداً كقولنا العقلية على ما بين أيضاً بقولنا الشيء
 ما هو به لا نهجاً بل أيضاً اعتقاداً كقولنا العقلية على ما بين أيضاً بقولنا الشيء
 به هو سكون النفس فينبغي أن لا يفتقر عليه وليس من حيث أن ما لا يفتقر سكون النفس
 لا يكون إلا اعتقاداً للشيء على ما هو به ينبغي أن لا يكون اعتقاداً إلا لا يكون
 عرضاً ووجوداً واحداً في الحقل ولا يجب ذكر ذلك في ذلك من حيث هو سكون
 كذلك ما قلناه **وقال** والعلوم على ضربين ضروري ومكتسب فكل الضرورية
 ما كان من نخل غير العالم فيه على وجه لا يمكن دفعه عن نفسه بل لا يشترط هنا
 الحداد ما كان بعضهم من أنه لا يمكن العالم دفعه عن نفسه بل لا يشترط هنا
 لأن ذلك يتحقق من اعتقاد بقول النبي صلى الله عليه وآله إن زيد في الأرض ثم شاهد
 فانه لا يمكن دفع ذلك عن نفسه مع هذا والقاب وهذا لا يصح عندنا لأن العلم
 بالبلدان والوقائع والجرى غيرها هذا هو وجوده في معتد كسب من احسننا
 انه مكتسب قطعاً عند بعضهم هو على الوقف ولا يصح ذلك على الوجهين معاً
 على أن ذلك إنما يصح على مذهب من يقول ببقاء العلوم فاما من قال أن العلم ساقط
 فلا معنى لهذا الكلام عنه لأنه لا يبقى له معنى لهذا فحينئذ فيصح طول التسمية
 أو الشك فيعتبر صحة انتفاء لهما أو لا كما يتجدد حالاً بعد حال اللهم إلا أن
 بذلك انه يصح منه ان يمنع منه ابتداءً فان اريد أن يكون ذلك بوجوب العلم
 التي لم يبق منها الضرورية لأنه في حال حصول هذا العلم أيضاً لا يمكن دفعه عن نفسه
 فان لم يكن ضرورياً وإنما يصح ان يدخل التسمية والشك فيمنعاً من وجوده مثلاً

أورمضاد

الوجهين العقليتين لأنهما الطريق إلى إثبات فعلات مستبابة دون الشرعيات التي
 هي طريق إلى إثبات أحكامها وإنما ينبغي أن ينظر في حكم ذلك فالحاصل أن العلم بغيره مفصل
 تلك بصفته لها وذلك هو نظرنا في صحة الفعل من حيث يحصل لنا العلم بأنه قادم
 ما قلنا أنه الحلال الذي يدل على كونه قادم من جهة الفعل من على وجه دون
 وقصوره فتمثله بما قلناه أولاً من النظر الثالث أن ينظر في حكم ذلك فالحاصل أن العلم
 بكيفية صفته ما هو نظرنا في جواز العلم على وجه من القدرات فيحصل لنا العلم بصفته
 أخرى لها لأن جواز العلم ليس هو وصفته وإنما هو حكم من أحكامها وهو أنها
 محدثة ليس أيضاً بصفة ما قلناه هو كيفية في الوجود فحلم بذلك ما قلناه أولاً
 في الشرعيات أن ينظر في أن شيئاً منها واجب فيحصل لنا العلم بأن له جهة وجوب وإنما
 القرب الثاني من العلوم المكتسبة التي تحصل من غير نظر فهو ما يفعله المتنبه من فهمه
 وقد سبق له النظر في معرفة الله فينبغي أن يفعل العلم عند ذكره الأدلة وطريق النقل
 في الوجود الثلاثة التي قد ذكرناها وقال قوم في العلوم التي تقع عن نظر ظاهري
 استلزاماً وهو ما يكون المستدل به غير المستدل عليه ومنه ما يسمى اكتساباً فقط
 وإطلاقاً لا اكتساباً على جميع ذلك لا خلاف فيه ولا يمتنع أن يسمى جميع ذلك استلزاماً
 وإنما يختص بتسمية ذلك اكتساباً ما يفعله اكتساباً على ما بيناه عند الانتباه فأنه
 لا يجوز أن يسمى استلزاماً لأن من حق العلوم المكتسبة أن تتأخر عن الضرورية لأنها
 فرع عليها أو كالفرع وأما الظن فعندنا وإن لم يكن أصله في الشريعة ليستند
 الأحكام إليه فإنه يفتقر لحكام كثيرة عليه نحو تقبيل الحكماء عند الشاهدين ونحو

جهات القبلة وما يجري مجراها فليدرك ذلك حله وعدله ما قوى عند الظان كقول
 الظان كونه المظنون على ما ظنوه ويجوز مع ذلك كونه على خلافه وهذا العلم ما
 قائم من أمرنا واجب كونه من وجهي قلبه فكاننا لأن بهذا الإيهام من غير أنه
 يحتاج بعد إلى تفسيره فإلى ما ذكرناه وما قلناه يبين من العلم لأن العالم لا يجوز
 كونه ما علمه على خلافه وكذلك لا يميز بين العلم لأن الجاهل يتصور نفسه بصورة
 العالم لا يجوز من خلاف ما اعتقده وإن كان يصطرب عليه حاله فيما يحصل من حيث
 ساكن النفس ولا اعتقاد له على ما هو وبر وليس كذلك الظن ولما للقلوب من
 حسن الظن من قلده فهو يظن أنه الأمر على ما قلده وأما قلده من يتوقع قلده
 حال ما قلده فيه ففارق الظن لأن ذلك يكون قد سبق إلى اعتقاده لا من جهة كونه
 على ما اعتقده أو خلافه ففارق ذلك حال الظن وأما الشك فهو الخالي من اعتقاد
 البقضي على ما هو عليه على ما هو به مع خطوره بباله ويجوز به كل واحد من
 الصفتين عليه **قال** والنظر ينقسم إلى تقليد بجهة واحدة نحو الموت
 طلباً الوفاة وإلى معنى الانتظار وإلى معنى التعطف وإلى معنى الفكي
 والواجب من ذلك هو الفكي والانتظار العلم نفسه ناظر أو يفصل بين هذه الحال
 وبين سائر صفاته من كونه معقداً وظاهراً وغير ذلك من الصفات
 فمن شرط الناظر أن يكون عالماً بالليل على الوجه الذي يدل على ما يدور عليه
 حتى يصح أن يولد نظره العلم ولاجل ذلك نقول أن من لا يعلم صحة الفعل من
 لا يعلم قادمه أو من لا يعلم وقوع الفعل حكماً منه لا يمكنه أن يستدل على كونه
 عالماً لما لم يكن عالماً بالجهة التي يكون عليها تدل على ذلك نقول أن من لا يعلم أن

وهذا العلم ما قلناه قوم من أنه ينظر في شيء يحصل له العلم بغيره وهو مثل ذلك بالظن في حال دليل فيحصل له العلم بأنه قادم

قوله تعالى ولقيوه الصلوة واتوا الزكوة كلام الله وان الله لا يجوز عليه الشرح
 ولا التعية والالغاز في الكلام لا يمكن الاستدلال به على وجوب الصلوة و
 الزكوة ولذلك انما المجتزأة ان لا يمكنهم الاستدلال بكلام الله من حيث
 جود واعية القبايح عليها وكذلك من لا يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله
 صادق وان لا يجوز عليه الكذب ولا التعية والالغاز في الكلام لا يتصور له
 ان يستدل بقوله صلى الله عليه وآله على شيء من الاحكام وهذه العلوم التي
 ذكرناها شرط في توليد النظر للعالم في حقته وجوده لان من اعتقد ان
 افضله على الوجه الذي يدل عليه جود ان لا يكون الدليل على الوجه الذي يدل
 وان لم يكن عالما به جاز منه فعل الشيء النظر وان لم يولد العلم وانما قلنا انه
 متى لم يكن عالما لم يولد نظره العلم لا تناه ان لم يكن عالما بالدليل على الوجه
 الذي يدل عليه جود ان لا يكون الدليل على الوجه الذي يدل فكيف يجوز
 حصول العلم عن الدليل مع تجويز ما قلنا فيه والنظر في الدليل على الوجه
 الذي يدل بوجوب العلم لا يكثر بكثرته فيقبل بقلته ولا ينفق العلم
 عنه مطابقا لما يطلبه بالدليل الا ترى ان من نظره في حق الفعل من زيد
 لا يصح ان يقع له العلم بان عمر وانما ذلك من نظره في احكام الفعل لا يقع
 ان يقع له العلم بالهندسة ونحوها فعمل بوجوب هذه المطابقة انه يفرق
 عن النظر والنظر لا يولد الجمل على وجه لا يولد له الجمل ان يكون النظر
 في الدليل يولد او النظر في الشبهة ولا يجوز ان يولد النظر في الدليل الجمل
 لاننا قد بينا ان النظر في الدليل يولد العلم ولا يجوز في شيء ان يولد الشيء

الشيء عضده وولد النظر في الشبهة الجمل لان يجب ان كل من نظر فيها
 يولد له الجمل كما ان كل من نظر في الدليل يولد له العلم ونحن نعلم اننا ننظر في شبه
 المخالفين فلا يولد لنا الجمل لانه لو كان شيء من النظر يولد الجمل لا يتصور
 شيء كل نظر لان الانسان لا يفرق بين النظر الذي يولد العلم والنظر الذي يولد
 الجمل ولا بين الدليل والشبهة وانما يعلم كون الدليل دليلا اذا حصل له العلم
 بالمدلول فانما قبل حصوله فلا يعلمه دليلا وما ادى الى قبح كل نظري ينفق العلم
 بنساده لاننا نعلم ضرورة حسن نظر كبريس من امر الدين والدنيا لان **قال**
 ولما الامارة فليست موجبة للظن بل يختار الناظر فيها عند ما الظن ابتداء
 لاننا نعلم انه ينظر جماعة كثيرة في امارة واحدة من جهة واحدة فلا يحصل الجمع
 الظن فان كانت مولدة لوجب ذلك كما يجب ذلك في الدليل الا ترى ان الجمل
 اذا نظرت في الدليل من الوجه الذي يولد حصول جميع العلم لم يحصل لبعضهم
 دون بعض وليس كذلك الظن انتهى كلامه دفع مقامه فلا ويردنا لكونه قاطعا
 وهو امر **اقول** فثبت ان العلم هو خالته يتبع انكشاف المعلوم من حيث
 هو على ما هو عليه في نفسه الانسان وقلبه او فوائده على الترتيب الثلاثي
 من علم اليقين وعين اليقين وحقا اليقين وقد جعل الله الذي سبب الامانة
 صراطينها وبين المستيات التي لنفس وطريقها الى العلم الهيات والوقوف
 التي يجتري عنها مادة بالمعقولات والكليات ونحوها بالجزئيات والمفارقة
 هو الجوهر السمة عقلا لا يحتاج العقل لذكرها اياها الى الخرج عن نفسه
 انما دل عليها بعد الاضافة الالهية عليه وجعل طريقها الى الناسوتيات

التي يعبر عنها بالاحكام والخصائص والوقاية بالمحسوسات والجنسيات والحواس
بالمقارنات والمواقفات المستمرة الباطنة ثم العقل فصار لكل العقل واليه الحكم
من الحكيم العدل به يحصل المنفعة لا تشاغبة العلم والفصل **قال** السادس
حجة الله على العباد النبي والخبر فيما بين العباد وبين الله العقل **قال** ابو الحسن
ما جعل على الخلق اليوم قال فقال العقل يعرف به الصادق على الله فيصدقوا وكذا
على الله فيكذبه **وقال** امير المؤمنين عليه السلام العقل فخر يوق به بين الحق
والباطل الذي يدعى دعوى في العلوم ويباهى باكتساب الفهم لا يخلو
من ان يكون من باب العقول او المحسوسات ومن اجل الكليات والجزئيات
فان ادعى في العقول وهي ما اجتمعت عليه العقول كقولهم ان الوليد نصف الانس
ويستحيل اجتماع التقيضين فلا يطالب بالدليل ويحكم على كذبه بالتضليل
ويستحيل في العلوم بل هي عقلية ومنكره سفيها سفسطيا وان ادعى ما
فيه العقول ولم يتفق به احد من الخلق وليس هذا باقل فانه ترك ترك الاك
فيثبت يطالب بالدليل وبيان السبيل فان ادعى الوحي والصدق والايها
مناه هو وظيفة الانبياء والاولياء الكرام غيبا يجب النظر في سيرته
سيرة الاولياء الكرامين وفي سنته هل تماثل سنتي المرسلين الاولين
فان كان بهم تماثل اولهم مصداقا فله حصلت المنفعة ولا يسع انكاره بحكم العقل
مع ان الوحي اليه والمهم الكاشف يقوى على اقامة البراهين احسن من
والكلاميين ويدعى المسلم له مسلما والموقن مؤمنا والمق باللسان مؤمن
القلب منا فقا والمتردد شاكا والمنكر مع العلم بصحة جوده والا كما فوا ان

تفاس

الكسب من النظر والاتجاه من المقدمات الغريبة النظر في مادة القضية و
صحة ما كان تحتها من علته تامة حصول النتيجة العلمية وان اختلفت فدل
بليل آخر هذه طريقة الحكماء والمنكرين من الفلاسفة والمليين والغرض كشف
هذا الزام كما جرت في المقام فنقول اذا ادعى مدعي العلم الوجوه بخلاف العلوه
البرهان يقال له ان العلم في الجواهر الممكنة ليس عينا لثباتها فلا بد من اسباب
لحصولها والعلة التامة لا تختلف من معلولها ذلك تقليد الغير للحكيم والنسب
في العلم حال بالتقليد والوجدان الذي عليه على خلاف العلم البرهاني لا يستقيم
حجة مدعيه الا ببيان طريقة وسبب حصوله اذ ابي الله ان يجري له شيئا
الا سببا بها واسباب العلوم النظرية في غير المكاشفين ليست الا براهين عقلية
فان ان يبرهان تامة التصورة صحيح المادة على تحقيق وجدانه ببيان طريقة وكيفية
حصوله على خلاف برهان خصمه يرجع الحكم الى البرهان والا فطوبى ببيان نفي
برهان خصمه فان قدر عليه ثبت مطلبه الذي التقي الوجدان بثبوت الوجدان
بالبرهان فذلك اذا كان الامر دائرا بين النفي والاثبات والا لا يحتاج الى
برهان وان لم يقدر على برهان ببيان نفي خصمه وقد ثبت ان البرهان الصحيح
علة تامة لحصول العلم المنتج حكم بنفسا وجدانه بحكم البرهان القويم والوجدان
المستقيم **فان قيل** اذا عجز عن اقامة الدليل عين ستلزم لعدم الدليل **قلنا**
ان المدعي للوجدان العاجز عن اقامة البرهان المصاحف لما ثبت بالبرهان لا يخلو
ان يكون له مشاركت في المذهب ام لا فان كان له مشاركة فلا يخلو من ان يحج
الكل والبعض فان عجزوا جميعا عجزوا عجزهم وليا لا على عدم الدليل لقيام الدليل على

برهان

تفاوت الادراكات وتفرد درجات المدركات والشئ الممكن حصوله لا يخرج العقل عن
 ذلك يفقدون دليله فلن ان به البعض وثبتت محترجة دعوى الوجدان بالبرهان
 والاكراهان الاقل على ما كان وان لم يكن كشرية في دعوى الوجدان وقع
 مصاحبة الجميع البرهانان والوجدانان وحيد لا يحصل ولا يبقى في ذهنه
 صورة ما يتغير لتأثر النفس من قوة الخالف المصادم من البرهان والوجدان
 الغالب المقاوم وان ادعى الحق والاهام فليحذر دعواه ايضا طريق من البرهان
 الى الوجدان **ثم اعلم** ان حصول الوجدان في العقلية النظرية ترجع اليها
 كما هو في المحسوسات ترجع اليها ان لم يكن البرهان لم يحصل الوجدان حقيقة
 الوجدان انما تكسبه النفس من البرهان وهي غائبة عما حصلت منه الوجدان
 فلا يصح جهالة النفس بالدليل ودعوى العلم بالدلول نعم يمكن بعض البعض في
 بالآخر الشاكلة ثبتت بالبرهان والوجدان ان دعوى الوجدان في صائد
 البرهان ليس من اداب العلماء الاعيان ويلزم من تجويز ابطال الشرايع ولفا
 الانبياء والزام العقلاء ان يجوز حينئذ لكل عاجي عن دفع دليل خصمه من
 اوصى او حكم الحق ان يدعى الوجدان والبداية بخلافه وبين من اعتسافه
وطريق آخر هو ان البرهان حكم العقل وميزان العدل وصحة الوجدان لا يصح
 الا بعد قوة العقل وظهور البرهان ولذا ترى ان الصبيان والمجانين والبلهات
 لهم وجدان ولذا رأت يناسب حالهم ولما لم يكن لهم عقل لا يحكم بصحة وجدانهم مع
 ان الوجدان والبرهان معا شاهد عدل على حقيقة البرهان وقد جعل الله
 البرهان علامة الصدق في القرآن فقال عز من قائل قلها تو ابرها نكم ان كنتم

صادقين **خاتمة** لقد علمت من قضا فان ومن اقتدى به غفلة من الفتيان ان
 الحقيقة العلمية ليست متوافقة عن الظلمة التجليات وتوافق طائفة من العقول والحسوس
 تحكم من الفرق في الثاني دون الاول وما هو الا ان من العلوم ما هو الحق
 العلوم تطبيقه من محسوس كان كالعلم بياض الثلج وبوجوده من معقول كالعلم
 بوجود العلم ولا وجوده وكوثر بوجوده نفسه واقفا غير غيره وان لم يكن بمقدور
 فاما كان هذا سبيله فلا مدخل للربك فيسوم من العلوم ايضا ما ينتج من المقدس
 النظرية فاما لك على اصول الاوهام لبهمة الطريق وطوله الى التمام وعند ذلك
 خاسر من رب العالمين وهو لا شكوك الروي والالم يحزن من الحكيم تكليف عباده
 بتفصيل علمه ولا يقين **في الخامس** بالنسبة الصريح عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله
 بنسرك وتعالى واعلموا ان الله يحول بين المرء وقلبه فقال يحول بينه وبين ان
 ان الباطل الحق **وفيه** صحيحا الى ابي عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه
 السلام ان الله ان يعرف باطلا حقا الى الله ان يجعل الحق في قلب المؤمن باطلا لا شك
 فيه والى الله ان يجعل الباطل في قلب الكافر حقا لا شك فيه ولعله يجعل هذا
 ما عرف حق من باطل **وفيه** عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله تعالى
 يحول بين المرء وقلبه واليهي سمعه وبصره ولسانه وقلبه اما انه هو
 عسى شيئا ما يهي وانه لا يشك الا وقلبه منكى لا يقبل الذي باي يعرف ان الحق
 غير **وفيه** مسئلة عن امرأة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله انا
 صديناه السبيل ما شاكر او ما كفو ما قال علمه السبيل اما اخذ فهو شاكر واما
 ترك فهو كافي **وفيه** مسئلة عن ايوب بن الحر ساع الهروي قال قال ابو عبد الله

يا ايوب ما من احد الا مقدير عليه حتى يصدق قلبه بقله ام تركه وذلك
 ان الله يقول في كتابه بل تصدق بالحق على الباطل فيدفعه فاذا هو له حق ملك الي
 مما تصفون **وعنه** في قول الله ما كان الله ليضل او ما بعدل عندهم حتى
 يبين لهم ما يتقون قال حتى يبين لهم ما ينصرون **وقال** فانه ما اتوا
 فتقولها قال بين تأتي وتأتى ترك **وقال** انا صديقه النبي اسألك او اما
 فهو قال عرفناه فاما اخذوا لما ترك **وفي** الصحيح قال صل على الناس
 اداة ينالون بها المعرفة قال قلت فيهم كلفوا المعرفة قال ان على الله البيان
 لا يكلف العباد الا وسعها وقال لا يكلف الله نفسا الا ما اتتها **وفي** روى
 ابن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى الخليم العليم انما
 غضبه على من لم يقبل منه معناه وانما يمنع من لم يقبل منه عطاء وانما يضل
 من لم يقبل منه هداية **وفي** قريب الاسناد عن الرضا عن ابي موسى بن جعفر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قلت لابي عبد الله اسألك فقلت انما
 من البر والاشم شيئا الاسألته عنك فلما اناه فقال له بعض اصحابه اليك يا
 عن رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابا بصير فقلت
 فقال اسأل عما جئت به او اخبرك قال اخبرني قال جئت تسأل عن النبي
 قال نعم ف ضرب بيده على صدره ثم قال يا ابا بصير البر ما اطمانت به النفس
 والبر ما اطمان به الصدر والاشم ما ترد في الصدر وجال في القلب ذلك انما
 الناس فافوتك **وقال** ابو محمد العسكري عليه السلام ذكر عند الصادق عليه السلام
 في الدين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم والائمة عليهم السلام قد ضلوا عنه فقال

الصادق عليه السلام يدع عنه مطلقا ولكنه في غير ذلك غير الذي هو حسن وسائر
 الحائث وكيفية حرم الله تعالى جملته وهو يقول وقالوا ان يدخل الجنة الامم
 فهو الاخرة كى في الله تعالى تلك اما نعيم قلها توابها انكم ان كنتم صادقين
 لجعل علم الصديق الايمان بالبرهان وحمل في قوله بالبرهان الذي في الجلال بالتي هي احسن
 كوكبت **وقال الله تعالى** الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا **وقال** ان الله
 لا يخلص الميعاد ولا يخفى ان العقل لا يعصرون في الفلسفية والميتين وطريقهم
 اما العقل او الدين فان كان الخصم فلسفيا فله البراهين او سلم امليا فقلت
 ستة اقلين او سفيطيا فليعلن بناه بعد حين طفينا المصباح حيث لا حجاب
 كفت لادن سرخي كخدا : برن سكين دوازده كشت : رابعه نكر شش
 كفت كاي غافر كاي من دبسته بود : شطرت بيابن بكيان رسيان : مكر كره
 شمع رويك برسم چراغ دارد : هذا القوم وفات الاخيرين وحمد الله رب
 العالمين **وعلى** الله على عملها كاله الطاهرين وصحبه وقابعية اليوم الدين وقد
 الفراغ من تاليفه يوم السبت الاول من شهر المحرم بمبدأ الستة العاشرة من
 المائة الثالثة من الالف الثاني من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة
 والتمية في مشهد ابي عبد الله حسين عليه السلام لا كما سئمت الفؤاد وقصى المراد
 قوة العين العالم الفاضل الى الحق الوهم الزكي اللوغي البري من كل شين صبي
 الروحاني المولى عبد الملك بن ثبته الله على جادة الثقلين وقد لخصت له دوائر
 الوجيزة مع جميع ما صنفه والفتى من الكتب والوسائل وما دونه من العقول
 والمنقول باسنادي الى اساتذتي المعروفين بنجاة الله عنايبكم بكم يوم
 تمت الرسالة ففتح الباب الى الحق والصواب من مصنفات مولانا الاعرج

صورة رفته که عاقلین بظهور و بکسب سلسله الهی و انجیل عیسی
برای سبب خود و آثار اخلاص الفضل از سیر احمد او شده بودند
هوالمعانی و احوال

<http://fb.com/ranajabirabbas>

وما بالاشواهد مفصلة متفرقة لا في اقلية بضاعتنا الكيفية
ولا امتنع بالكلية لعدم لياقة الوصول اليها في العلم والبرهان
جواب فتدبر كذا في كتابي في بيان ان الله تعالى لا يخلو
بسم الله الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد فقد
خطبت الخطاب فاضلت بالجواب والله في كل
امر غير خاف على اولى الاسباب ان العمل بالظن من حيث هو مخطئ
عند جميع الامم ائمة بل للمبين بل العقلاء اجمعين واذا
الخلاف في علمه مخطئ بل هو عقلية اضيق لم تخصص ام
شرعية خصصت فيما خصصت والا ولما ذهب جماعة من قول
القدماء من المتكلمين منهم اساد متكلمي الامامية ابو جعفر عبد الله
بن رتبة الرازي والفيلسوف الاعظم الحقوقي الطوسي والعلامة بن
مسيب الخراساني والثاني مذهب جمع الفقهاء من متقدمي الامامية
من طغروا بطلانهم كالصدي والرفعي وسائر واصل التراج والي
الكاسم والكراجل والي ابن زهرة وابن ادريس رضي الله عنهم والثاني
مذهب المتأخرين كالعلامة وفخر المحققين والشهيدين والمحققين
واشباهم رحمهم الله تعالى ثم اختلفوا في التخصص هل هو عقلي
من باب الضرورة او شرعي كالا جماع وكذا فيما خصص هل هو
ظن المجتهد المطلق الحق او مطلقا والذي ثبت عندي بالبرهان القاطن

وكل ما ينلزم الاستغناء عن القول بعصمة عليهم فهو بدعي بطلان
بغير رتبة الامايتين بغير التعبد بالنظر لذلك عند المتصفين والام
الزوم فساد القول بالعصمة وهو خلف وبما ان ذلك ان كنا نحقق
الكلامة من صفات السيد الرضى والعلامة والمحق الطوسي
والسيد الدواد والشهد الشري صاحبها الحقائق وغيرهم
فقدس ترهم متخونة بان الحاجة الى القول بالعصمة التي هي
الامامة المحقة في اعتنا عليهم هي حصول العلم من بيانهم في حقهم
وتوقيفهم الشرط به جواز التكليف والام من الاحتمال الذي
ينلزم الاقدام على الامن فيه من خطا في الدين وعليل العصمة
عقلية لا يقبله التخصيص فلو قلنا بجواز التعبد بالنظر المستلزمة
عدم الامن من الخطا ولو بعد حين لا ينقص ذلك البرهان الذي
وفد القول بامامة الائمة المعصومين سلام الله عليهم اجمعين
وقد بينت هذا الرام في تيسر القول وسيتشرف عطا العيان
الشريفه وقد قام البرهان وتواترت النصوص موافقا لآثار
ان حفظ الاصول الاربعة واجبة على الملك النان وهي الحق
وشاهداه وقيمه فالحق شريعة الله والشاهدان الكاشح
فالقيم الامام الحجة والقيم يحفظ الشاهدان من الاضلال والاشارة
بشبان الحق في كل حال على الوصال وان الظن لا يغني عن الحق شيئا

فما وجد الحق الا الضلال ولا تقف ما ليس للدين علم ان السمع والبصر
والفؤاد وكل اولئك كان حجة مشكوكا ولكم في حوال الله اسوة
وان جلد الله تبدل ولا يولد الله حوال الله حوال الله حوال
كل الله حجة البالغة وقال عليهم السلام التي تبلغ الحاحل يبعث فيها
يجعله كما تبلغ العالم فيعرفها بعلمه وما اختلف الا من بعد ما جاءهم
العلم بغيا لنس في القرآن والله السعان والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته انه يرضى بقرآنهم غم دل يرضيهم كدل آزرده نوى ورضيهم

ناخون اوصياء نوح سام يافث ارشخ
 فرسخ قاتق شالخ صوبه صالح ديمخ
 معلل ديمخا هجان اوصياء ابراهيم اسمعيل
 اسحق يعقوب يوسف اسيلون ايوب زنون
 دانيال الاكبر اينوخ اناخا انجاء ميدع اوصياء
 هونى عليهم يوشع عوف قيدوف عوف
 ارسا داود سليمان اصف اتواخ منيفا
 ادون واعث اوصياء عيسى شعوف عوف
 قيدون عيسى فكريا يحي اهدى مشخا
 طالوت قس آستين بحير الراهب

على رؤس البرية ستمائة الف سنة ولقد الله من جوده يقول في بعض
 النسخ العترة ادم و نوح و ابراهيم و اسحق و يعقوب و يوسف و اسيلون و ايوب و زنون
 و دانيال الاكبر و اينوخ و اناخا و انجاء و ميدع و اوصياء
 هونى عليهم يوشع عوف قيدوف عوف
 ارسا داود سليمان اصف اتواخ منيفا
 ادون واعث اوصياء عيسى شعوف عوف
 قيدون عيسى فكريا يحي اهدى مشخا
 طالوت قس آستين بحير الراهب

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, organized in two columns. The text is faint and partially obscured by a watermark.

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, organized in two columns. The text is faint and partially obscured by a watermark.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الخلق ذى الجلال
 ومحمد الله العلى المنان
 من ابدع الخلق بلا مثال
 ثم الصلوة والسلام ابدا
 وآله وصحبه الاحياء
 وجعل فاجاني حين القاء
 يقول يا قوم اسمعوا مقالي
 قد قال خير الدين للكهنه الكفار
 بانكم يا علماء الشيعة
 قلتم نبى لم يقل به احد
 اوجبتم العصمة للخليفة
 ان كانت العصمة في خلافة
 اركان طن المجتهد مقبول
 وسلموا الامر لاهل السنة
 اياكم ان تنكبوا الجمالة
 ان قلتموا الحفظ تكليف لورى
 قلنا فان الافتراء قد وقع
 والحفظ عكر بالتواتر والكتب

والطول والافعال والنوال
 مخيب اللسان بالبيان
 وحلق الانسان من اتصال
 على السبي العاشمى احمد
 ما صدح القوي على الاعواء
 نجل بن عثمان فنى الاخبار
 حقا اقول ليس بالمحال
 محمد الهندي مولانا الاجل
 ما عندكم من حجة منيعية
 سوى حماد او بليد او ولد
 وهذه مغلطة سخيصة
 شرطا فطن المجتهد خرافة
 فليت العصمة شرطا قولوا
 وما فقوهم في دخول الجنة
 او قتلوا مالا للضلالة
 من دون ريب وبدون افتراء
 لو كان ما ظنتم صوابا لاستنع
 فاسلك سبيل الحق يا هذا

انما هو

ان قلتموا الشرف في عيوب العصمة
 يمين على امر الرسول جزما
 ليؤمن بخطا في التوكليف
 فالحظ الجارى في الفروع
 ما الفرق بين الاصل باقى الفروع
 من بين الفرق بوجه مناف
 اسمع منه كلاما يقول
 حيث ضاق الامر للكل الصغى
 لم يدبر ما يقول في الجواب
 بل ظل يحزننا طويلا جدا
 انطقه الله العزيز البارى
 ملتزم للقطع في كل الزمان
 لكن اصحاب الاموال السرف
 فافتروا السبي معا والسبي
 لكن غداة الحشر اجتمع معك
 فضاق صدره بجامع الاخبار
 لما غدا من عند خير الدين
 وخبأ نحو علماء العرب
 فما رأى منهم جوابا شافيا

والفائز ط بدون وصمة
 ان لم يكن كذلك صانرا ظالمنا
 من الحكيم القادر اللطيف
 من ابن فتح ليس بالمنوع
 والفرع بين تفوز بالقرب
 واضمح الامم بنوع واف
 لا تثنى جلته اطول
 محمد الهندي بدار الخفى
 لكثرة الخطاب والعتاب
 فما رأى من الجواب بدا
 بان يقول انى اخبارى
 مفرق بين القبيح والحسن
 ما يحضر في رقبهم لا في كسوف
 وقال قد غررت من تشيبي
 وتذكرت مجي ومجمل
 محمد الهندي فنى الاخبار
 مفكر في قوله الزمان
 والفرس والترك دعاء الكثر
 فما رأى من ارض العراق حافيا

ما لم يسم من ربه الجواد
 لما في طوعا وطهرا للذة
 بان يريه سبل الرشاد
 فبأنه الجواد في منامه
 فليحس الجواد قائل له
 ان اباي ارسلي اليكما
 اثبت تال عن ثلث مشكلة
 ولا استطاعة ثم الاختيار
 والثالثة مسألة عجيبه
 مسألة الاخبار والاصول
 فاسمع هديت التوفيق
 ان النجاة كلها في الاش
 ففقر من نومه عتيد
 فصار دقا للجواد بن علي
 لانه علمه الرخ والسبل
 نشد الاخبار بالبرهان
 وصار يدعي بالفق الجبان
 وقاله من ناصر معين
 لكننا الا لك خبرنا صين

فليس اعني العلماء سرده
 من دام ان ينظر بعض غريده
 فليست مع ما اذا قول الجاني
 لا بد للتكليف من توقيف
 ما دام تكليف العباد بان
 لان تكليفنا لا توقيف
 فان تكليفنا لا توقيف
 وقد علمت ان طلاق الوري
 فلا يجوز ان يكلف احدا
 والاقول بالتصويب غير جائز
 فليست لا توقيف في هذه الفتن
 والشرط لا توقيف اعلام البشر
 حتى يتم القصد والسراد
 والفوز لا يحصل الا بالذي
 ولم يحسن الامر الا في الحسن
 قال النبي مودعيا الامنة
 كتاب ربي ثم اصل بيتي
 فليت ساء الامر من خير الكون
 فانخذ الشقة والقرآن
 من شاء بجاهه باي تسمية

طوعه الى ابي الجواد
 جاء الى امامه والتمسه
 له ما كان منقح السرا
 لما علم مع غلامه
 منه انما قول ان رساله
 لا كنفن ما النبي عليه كما
 مسله الطينة خير مسله
 من دون تفويض ولا ايمان
 مشكلة معضلة غريبة
 ما طاش فيها لب في الحقول
 من ذلكم الاخبار من ما بعد
 لا خبرها فتوى بدون خبر
 يقول خالق دهر في احد
 نخل الليالي من الهداة الكحل
 حلاله نقضا خطا با صلا
 وصير الزمان كالوعان
 ليتم في مجالس الامتير
 سوى الا له الولد المبين
 من مشكل غادر وما كر

فروا

ما لم يسم من ربه الجواد
 لما في طوعا وطهرا للذة
 بان يريه سبل الرشاد
 فبأنه الجواد في منامه
 فليحس الجواد قائل له
 ان اباي ارسلي اليكما
 اثبت تال عن ثلث مشكلة
 ولا استطاعة ثم الاختيار
 والثالثة مسألة عجيبه
 مسألة الاخبار والاصول
 فاسمع هديت التوفيق
 ان النجاة كلها في الاش
 ففقر من نومه عتيد
 فصار دقا للجواد بن علي
 لانه علمه الرخ والسبل
 نشد الاخبار بالبرهان
 وصار يدعي بالفق الجبان
 وقاله من ناصر معين
 لكننا الا لك خبرنا صين

هذا اعتقادي وكفاني بحق
ثم انشئت عاطفا عنائي
ان الاله ذل الادي والمن
والظن مما شاع في الاصقاع
وان حكم العقل لا يختص
لا فرق فالقرع في الاصول
فالفرق في الحضور والمجاورة
لغير الشر يا فتى ضدان
والشر وجوده وجود عرضي
لغير ذل لمن يا ذا فانهم
قالوا لا سطوا في الحكم الحسن
من ان يكون عدم الكمال
منصافا في ماهية الظن العبد
ويفتح التكليف بالقيم
فلا امتثال لمراد الرب
لم ينات في ظنون المجتهد
لا سيما في صورة المتنيان
فيقول تكليف الوري بل عرضي
ان نسب الفعل الى رب الوري
اولا فلا شك في لزوم الاول

لدى الاله الواحد القهار
لنظم ما قد ربح بالبرهان
يقبح ان يلبس له غير حسن
ففي حقه عفا بلا احتناع
او لا بل السبب او ينقص
وفي حقه الامام بالرجوع
بحجاج للظن يا من انكرو
ولغير حسن واضح البيان
ولغير خالي تفهم غرضي
والشر ذل البقيح امر عرضي
الشر امر عرضي لا مفسد
او عدم الذات بلا حال
مفهومها لازل القدم
من الاله القادر الحكيم
فخلو تركا يا كريم اللب
اذ قلنا مع المراد بتخذ
ولخطا الناشئ من الجهان
او خالي مع الخطا عن الغرض
فلزم الثاني بلا شك عرضي
يا من عليه في ذلك الحق

مع اول الثاني فلا ان الشبهة
ولزوم الاول تكليف الوري
انكرا للشك في ما عنده وقال
فكون تكليف الوري لم يرفع
وعنه ما يطاق لا يمكن ان
وكون حكم الميت عند الحياة
او يلزم التكليف بالحال
وان ظن المجتهد قد اجمعوا
من ليل ذلك صارت الوعية
على العوام ثم اهل الفرس
فان اردت يا فتى جواب ذا
العلم نور واضح الطريق
وجانب اللجاج والبيان
والقول انما يقول المجتهد
لكلما الطريق غير مخصص
واسمع هديك الوشد ما اقر
بان تبحر الظن يا جماعة
فلا يتصور الظن شبيهة بحقيقة
ويقبل التخصيص حكم العقل
فباب تكليف الوري مفتوح

يلزم في القول به شبهة
مع الوقوع في الا لمراد من الوري
ومقص بي الفكر للذلي
والقول بالعلم حال مستع
يعني الى رب العباد ذي المن
بحوز الاله بدون منقصة
من واجب الوجود ذي الكمال
على اقصائه وقدمه اقصوا
صنفين فاسمع تحت البلية
في انما كانوا ولو في البحر
فامنع للقول فقل يا حبيذا
لمن اراده بلا مضيق
فانه يراه كالعائنة
حقا اذا كان الطريق متخذ
فما يقوله فلا خط واعتان
وافهمه فهم من له معقول
لن يرفع حتى قيام الساعة
وفيها شرعي بدون خيفة
ولا كذلك صاحب حكم العقل
عليه نور ساطع يسلو

فحيث قد خرج الدليل عندي
وان عصية الامام لا زمره
فانحصر التقليد في الدليل
من جاهد النفس وخاف ربه
فما هذا معاشر الاخوان
من سار من غير الطريق لم يصل
ان قيل ان الفحج قد يحول
ان قيل ما نقول في الشهادة
اقول ان تابع النصوص
ان المناط مطلق الشهادة
ان حصل الظن وان لم يحصل
ان قيل كيف القطع في الاثبات
قلنا مناط الاخذ علم الوضع
ان قيل كيف الجمع في الاخذ
قلنا طريق العلم بالبرهان
ولا يجوز الاخذ باحتمال
ان قيل ان الدس في الاثبات
مع احتمال التهم من رواية
اقول كيف القطع في هذه الركن
حيث بل لا ريب ولا ان كان

بان في السبب انه يرد
فالمرح تلو الاصل باللائحة
من دون ريب فاقضوا بيلي
يحيى بن العلم الشريف اية
فكلامه في رابع البرهان
لو كان سيرة سينا متصل
اقول ما بالذات لا يزال
بل كيف تصنع انت بالعبادة
وقد اتانا النص بالخصوص
لشرطها لا الظن والافادة
بل امثال الامر والنهي على
مع احتمال الكذب في الاخبار
لا احتمال غرض من وضع
العلم ثم الاحتمال العادي
والاحتمال من طريق ثاني
ورفض علم جاء باستدلال
قد صار مشهورا بل ان كان
بشعبة التعريف من غلاة
يجعل ان مقتدا ناس الحق
من تلك في هذا هو معنى الثاني

بما كان

مع احتمال الموت للانسان
مع ما جرى العادات في القضاة
بان هذه البنية العقلية
فكلما اذ لم هناك قلنا
ان قلنا الخطبة الشريفة
لكن في التوقيف هدي نجي
حفظ الكلام مثل حفظ البشر
وحفظه العصوم كالمقدسة
فالحكم يجري بالطريق الاول
الطلب اخانا في اصول الكا
بان في كل زمان خلفا
ان قيل ما يصح بالدلالة
وان كل من له سجيته
اقول ان الاخذ بالخصوص
ان المناط ما يفيد النص
ان الكلام في الصلح القطع
فلا شك غرض فيه ابدا
والواجب العقلي على الدين
ما فهمت الله للرشاد
القصص حفظ اللب للافهام

لو كان في مشيد البنيان
وحكم العقل بلا امتناع
لم يتوجه هذه المدة الطويلة
غنى هنا ولما نزلنا
اقول هدي حجة منبئة
بدون فرق يا كرم النفس
مقدرة عقل بدون
لحفظه التوقيف في المقدسة
في حفظه توقيفنا يا مولاي
تصديق برهان بوجه شكا
ينفي عن التوقيف ما قد خفا
وافظا ظن بل محالة
مصرح بانها طنية
منحصر في ظاهر النصوص
لا ما فوقه ظننا المختص
لا سيما الكافي عظيم النفع
من عمل اليوم به نال الهدى
حفظ المعاني في على الاضاح
حفظ البناء في صان كالمبادئ
لا تشق المفوظ في الكلام

فقد وجدناه في طبع النسخ
تحوّل الميمون من ام القوي
سا انقلد حتى على غلام
لما دامت الشظية طيبة

jabir.abbas@yahoo.com

11

jabir.abbas@yahoo.com

٢٠١
٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
محمد الله وسلام على عباده الذين اصطفى **أما بعد** فيقول المشتك
بمروءة الثقلين ابوجعفر محمد بن عبد النبي بن عبد الصانع حشرهم الله بحبائمه
المصطفين انهم هم امير السيد المجليل والمولى النبيل سلالته صفوة الخليل
العدل العلم العالم العليّة الاكبر السيد محمد رضا بن السيد شيرازي القمي
ان يكتب مسئلة الطينة والاختيار والفرق بين اصل الاصول والاختيار
المباني على ما اقتبس من مشكوة الرسالة وفيه توفية الظهارة فبادر الى الا
مستعين بالله فوجد جلال الافضل وسمى الرسالة بحسن الخواص من وساوس
الخواص في العود برب الناس صلات الناس الى الناس من شرا الوساوس الخ
الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس **الطينة** في تحقيق
الطينة وهي التي جعلها بالفارسية بلفظة سرشت وباللغة اليونانية بالحيول
وعند المتكلمين بالمادة وهي مخلوقة مفعولة منصرفة فيهما مفعولة عليها
عليها حدوث والتغير والفعال كغيرها على سائر الجواهر لا تتغير الاحوال
وقد انظرها وتما على ما هي من الطيب والخبيث واخلص بعضها عن بعض بعد
ان مزج ولوث وافاض عليها الصفر وشخصها بالاشباح ومكن فيها الطبا
والعقول والنفوس والارواح واسرجها بمصابيح المعارف اى اصباح والوع
فيها قوة سميت بالاختيار وجعلها مؤثرة بتقلبه في طواريفها في تطيب
الخبيث واسعاد الشقي بالترك والفعل المرضي وما جعل الله الطينة مفعولة

للافعال حتى يكون التكليف معها قبيحا بالمال والعقاب على تبيح الافعال ظاهرا على
حال الطبيعة ونخباشه والشرف ونقصها استروا صاف لا حققة للطبيعة قتل
كمثل انسان العين وغير الانسان وتلك الاوصاف بمنزلة الزهرة والخضرة وفي
الصفرة والسواد المستبان والاختيار بمنزلة البصر الموضع في النظر والافعال
بها كما لا بصار فهل ترى للالوان مدخلا في نفس البصر او لا بصار وصره في
الخير والشر بمقتضى الصفات فكذلك اوصاف الطبيعة لا يكون موجبة للافعال
في حال من الاحوال نعم جعل الله الاوصاف المناسبة لما يصدر عنها بالاختيار
سمة لتوسم اولى الابصار ان في ذلك الايات المتقوسمين وجعل الاختيار
علما لبدء الاضطراب والافعال موشة في قلبه لا صفر الى الاسوداد
والاخضرار والاختلاف دليل الحكمة والتقليب دليل الفكرة فلو كان اللون
واحدا لما ظهرت الحكمة ولو عدم التقليب خفيت القدرة ولو كانت الاوصاف
حتمية لما كانت للتكليف على الاحمال منية ولما اقتضت الحكمة نصب الائمة
للعوية وتخصيص الطينيات بالرجال على حسب سبقهم في المشافاة الاقدم على
الظلال ولما بقى علمه المطابق لما يقول اليه عالم باختيارهم الافعال ولا يوجب
العلم علوما يوجب الالهام ذلك تقديس الخيرة للحكيم **السورة** سر وسته
سرسن نيايد بدست كس : كوسر كدسته كه سر اشنا شود وقال
الحكيم النظامي في ما يناسب هذا المعنى : ندرين دشته سر ميتوان تار
ندر دشته راميتوان يافتن **السورة الثانية** في الاستطاعة والاختيار
فالاختيار هو منشأ صحة الخطاب وتوقب الثواب والعقاب على فعل الخطا

والصواب والاستطاعة معا ومنه للفعل والترك وهو غرة الاختيار ترتب عليه
ترتب الشيء على علمه للمادية ولما اقتضت الحكمة الطبيعة افاضة القوى الحكمة
على نوع الانسان وقوة على حسن تقويمها فاستطاعت له هو عليه الا اذا
الوشرة في الافعال وقوة ممكنة من جلب النافع ووقع الضار فكلما لا على
وجه القسر والاضطرار وهي التي تعرف بالاختيار والوسط بين التقويض والاختيار
ولما كانت الاقابة على الافعال الاختيارية اتم في الابتهاج والسرور والعقا
عليها ابعده عن الظلم المخطويع على التكليف بما هو يتوقف صلدها او ترك
مخطويعها على الارادة والاختيار ومنه الافعال الطبيعية والحركات القسرية
التي تجري بها الاقدار وذلك بعد نصب الادلة القاطعة الخادجة والدلائل
التي يف ما يوقى به ويترك من الآثار وانما وجب عليه نصب الادلة على
ما ليس معلوما بالضرورة فان الضرورة لا يحتاج فيه الى الدليل سبق الحس
التفصيل الذي قام عليه البرهان ويعا صلب الاستقراء التي لا تنقص في العلم
من العيان ان المسائل التي لا يوجد لها دليل من الشدة او القران هي من القوة
التي لا حاجة فيها الى البيان بنصب البرهان او من باب التكلفات الموضوعة
التي ليست بموضوعة لا مناه الرحمن لعدم احتياج الانام اليها او التسعة
فيها والندرة وقوعها في الاذن بعد الانزاه وامكان التخلص منها
بضروب من التوقف والاحتياط والتجنب من التوسرط واليراط وبقيا
على ذلك البراهين من الكتاب والحكيم واثار الرسول الكريم وفريضة
الهياميم وحكم به العقل المستقيم وقبله القلب التسليم واقرب علمه الذي

القويم واما تتبع وتماثل النصف المتأدوه فحتمه ما حققناه من القول
 وليعلم بناء بعد ذلك **السلسلة الثالثة** في أم الترويق بين الحديثين
 المرجحين والمسلمين وبين الأصوليين من نقاة الاجتهاد والجهل
 حشرهم الله تعالى مع هؤلاء الكافرين والمساائل التي اختلفت الأصوليون
 بها وافلوا الحديثين فيها ترويقا على ما تمسك به من اصول الأصوليين
 وقد فصلنا القول فيها في كتابنا في حجة الباطنة وسيف الله المسلول وموجع
 اختلافهم الى اصلين **الاول** ان الحديثين رضي الله عنهم قالوا ان التكليف
 بفعل الأصل وتروك الفضل واجب على الحكيم تعالى عقلا ومخالفوا في **الاول**
 الدهريين والطبيين وفي الثاني الاشاعرة ثم قالوا وهو مخصص فيما اذا
 لا فيما يريدون بعين الدليل الاول ثم قالوا بوجوب التوقيف قبل النطق
 لا قبل ذلك فاثبتوا النبوات فيما لا يستقل به العقول ثم اوجبوا على الله
 الوحي اليهم وعليهم الخفاء وعلى الأمة البلاغ ثم على الله حفظ ذلك
 بالمعصوم ثم على الرعية الأخذ بما وصل عنده ثم شرطوا كون المكلف
 نكح الطائفة ثم قالوا اذا ثبت التكليف بشئ ثم انحصر التوقيف فحاية
 او حديث فان كان المكلف به من المطلوب نوعا جاز الاختلاف في آخره
 فسقط لزوم الخطأ على الإطلاق ولا بد في ثبوت النوع من بهان فانك
 من المطلوب فردا تعين بيان المراد في وجه الخطاب فلو ورد نص تعين العمل
 به ولو ورد ظاهرا فكذلك ليقع خطاب الحكيم بالزادة الرجوع بالنصب
 القرينة ولو ورد الخطاب بخلافه صادرا دليلا على التسوية والخطاب لظا

كان ذا وجهين فاما ما سألنا وان يلا نصب القرينة في جاز الاختلاف
 فوسعا اختيارا واما احدهما في **تعيين العمل** بترك الجرح ثم قالوا ان
 الخطأ يعني ضد الصواب لا يتحقق الا بالنسبة الى المكلف به والمكلف به لا يكون
 الا على وجه الحق على قدر قوة الاضعف بعد التوقيف على المراد فلا يتحقق الا
 في المقصر لان القاصر عن الشيء لا يكون مكلفا به والمقصر يستحق الاثم وها
 في هذا المصوبة والمعدرة من الخطأ ولجا بوجوه ثم تأتم الطائفة بانها
 لا تسلم الا باختلاف الكل وعدم توافق اثنين منهم لان الحكم بالاختلاف
 يتوقف على الخطأ باقوا بابه جميعا وهو متعذر في طبقة واحدة فكيف
 في الطبقات ومجرد الاحتمال لا يكفي في الدعوى لامالة العلم وثانيا بخصا
 الاختلاف في المطلوب الترويق فان غالبه واقع بسبب اختلاف الآراء
 والاجزاء وهو مخصص في المطلوب النوعي بعد ثبوت صلورها والالتزم
 وقالوا استلزام الاختلاف في المطلوب الفردي البقاء عليه الى آخر التكليف
 وهذا استلزام استحفاظ العقاب بالاثم وقوعه مع تكفير الولاية و
 الشفاعة فانما يسلم التقصص على طريقة الوعيدية في رجل ثبت موته على
 في المطلوب الفردي الجزئي وقد اثبت ذلك على واحد من الامامية
 خرب القناعة ثم فرض الحال محال فلا يلزم الفساد ومرة خلاف يظهر
 في اثبات اجروا لحد يحد الاجتهاد مع فرض الخطأ عند المجتهدين واثبات
 الوزر يحد الخطأ عند المؤمنين كما في جعفر بن قبة الزاني والمفيد والنفسي
 والشيخ وقدمنا والمتكلمين من الامامية اجمعين فيجب الامساك فيما دون

اليقين ويفرق بين البرهان والشبهة والعلم والجهل والركب بعد معرفتها
 في مسائل اصول الدين فلا تكن من الغافلين وبالجملة انهم يقولون ان
 منحصرة في الحق ولا تعلق فيه بل بحسب اختلاف الموضوعات مخالف في الوقت
 وعلى ذلك دليل موصل بالتحقيق والمخيل انهم يقتصرون في سلوك الطريق
 وميزان الحق عندهم صمدية عن اصحاب العصمة على الوجهة وحاد الايمان
 وحاد الاسلام وحاد الكفر والاثام مختلف فيها الاحكام باختلاف الموضوع
 والمقام فخلق الخالفين فصوروا الافعال في حادهم حق متعين لا يجوز
 خلافه والاخذ بالاجابة المتخالفه من باب التسليم والتحيز لا يخرج ^{المطابق}
 عن القراط المستقيم وطرافة الحجج هذه الموقاة للحق والارشاد فيها اشبهت
 من نفس الاحكام او الموضوع او الدليل يجب على الحكم ايضا الى بقصد
 السبيل والخطا لا يتصور الامع التقصير والمقصر غير مخلص بل انكسر في هذا
 عندهم على عوم في الفروع والاصول العموم ادلة الحق والحقول والمقول وحالهم
 الجاهلون من الاصوليين فالاول دون الثاني وقالوا يكفي في الفروع
 مطلق الدليل الظني ويجوز اجراء احكامها بعد استفراغ الوسع بالنظري
 ولا يستلزم الخطا فيها التقصير في علمه غير المقصود بل انكسر ولحق انهم ما قام
 دليل على التخصيص متى قام الاتمام او غير تمام وليس ههنا محل بسط ^{المطابق}
 فان له مقام اغني هذا المقام **الثاني** ان الحديثين رضوا الله عليهم
 وسعوا في العمل على هذه الاخبار للقطوعة الصلوة والعمل لا يخصان التو
 فيها وفضوا الاعتماد على الاصول النظرية والدلائل العامة الغير المتوقفة

عن الساعة الفاطمية والجدود على سوا الاسر قضية واباب العمل على منه
 الاختيار نزعاً منهم ان التحويل على تصحيح الطريق والصلوة ونظر انهم تطلق
 مع تقليد من دونهم في الخروج والتعديل بتوهم انهما من باب الاخبار لا
 مع بعد الاعصار وتبين البلاد ودسوا على انفسهم باب الاستنباط من الملة
 العامة المعروفة عندهم بالاصول الفقهاء ولحق ان نظام الدين وتوافق
 المؤمنين ورعاية حفظ الحدود الشرعية والتجنب عن التعدي عن التوامين
 الاهمية وموافاة الغرض من التكليف على ما اذنه لغير اللطيف لا يتأقلا
 بالتسليم لامناء العلى العظيم **قال الله** تعال فلا تعبدك الا يؤمنون حتى يمشي
 فيما شئ بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً **قال الله**
 ان الله وسلاكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
 تسليماً **وقال** على علي بن ابي طالب واطرافه الظاهر وباطن فالظاهر قوله صلوا عليه
 والباطن قوله صلوا عليه اي سلموا له وصلاه واستخلفه عليكم فضله
 عليه اليه تسليماً **وقال** الحسن بن علي من اخذ بما عليه اهل القبلة ^{الذي}
 ليس فيه اختلاف في علم ما اختلوا فيه الى الله سلم ونجى به من النار و
 الجنة ومن وفقه الله ومن علمه واجتج عليه بان نوره قلبه بجوفه ولا الاي
 من انتمهم ومعدن العلم ان هو فو عند الله سعيد والله ولي وقد قال رسول الله
 رحم الله امرأه حقا فقال ففهم او سكت فلم **وقال** وان العلم فينا ونحن
 اهله وهو عندنا مجموع كله بخلافه وانه لا يجدت شئ الى يوم القيمة حتى
 اشر كذا شئ الا وهو عندنا مكتوب باصلا وسول الله ويخط على مبيده

وقال على علمه قد جعل الله للعالم اهلا ومن على العباد طاعتهم بقوله
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وبقوله ولورثه الى الرسول
 واولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه وبقوله اتقوا الله وكونوا
 الصادقين وبقوله وما يعلم تأويله الا الله والواستخون في العلم وبقوله
 البيوت من ابوابها والبيوت هي بيوت العلم التي استقرت فيها الانبياء و
 ابوابها اوصياؤهم فكل عمل من اعمال الذين يجري على غير ابيها من الاصطفا
 وعهودهم وحدودهم وشرايعهم وسننهم ومعالجهم من هو غير متبوع
 واهله محمل كفر وان شملتهم صفة الايمان **وقال** السائل ومن هو الذي
 الخ قال هم رسول الله ومن حل محله من اصفياء الله الذين قربهم الله بنفسه
 وبسؤله وفرض على العباد من طاعتهم مثل الذي فرض عليهم من انفسه
 وهم اولاد الامم الذين قال الله فيهم اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
 منكم وقال فيهم ولورثه الى الرسول واولي الامر منكم لعلمه الذين
 يستنبطونه منهم **وقال** السائل ما ذاك الامر قال هو الذي يبرئ الملوك
 فالبلة التي تفرق فيها كل امر حكيم من خلق وورثه ولجل وعمل وصيوة وموق
 وعلم غيب السموات والارض ومعجزات التي لا تدبغ الا الله واصفيائه
 والسفرة بينه وبين خلقه **وقال** العالم عليكم صلوات الله وبني السلام
وقال صلوات الله عليكم وبني السلام **وقال** صلوات الله عليكم وبني السلام
 المستون **وقال** ان المسلمين هم الجناء **وقال** على علمه الاسلام
 هو التسليم **وقال** العالم عليكم انما تكلف الناس ثلثة معرفة للائمة والتسليم

لهم فيما ورد عليهم والوجه اليهم فيما اختلفوا فيه **وقال** من سلم لنا سلم **وقال**
 في نفسه قوله تعالى قد اخلص المؤمنون هم المسلمون وكذلك الاسوة للمؤمنين
 لا يمكن الا بالتسليم لقول الرسول الكريم **والله** ولكم في رسول الله
 اسوة حسنة **وقال** ما اناكم الرسول فاعلموه وما يحكم عنكم فانتم حوله
وقال اخبر عنه بقوله وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى **وقال** وما
 انا من المتكلمين **وقال** لا تقف ما ليس لك به علم **وقال** ولو تقوا
 علينا بعض الاقاويل لا اخذنا منكم باليمين ثم لقطعنا منه الوتين **وقال**
 اله يوخذ عليهم ميثاق الكتاب الا يقولوا على الله الا الحق **وقال** ان الظن
 لا يغني من الحق شيئا **وقال** وما انا بعالم الا بالظلال **وقال** ان يهدي
 الحق الحق ان يبلع امن لا يهدي الا ان يهدي فالكلم كيف تعلمون **وقال**
 على علمه ان الله حد حدوذا فلا تتعدوها ففرض فرائض فلا تنقصوها
 وسكت عن اشياء لم يسكت عنها نبيانا فلا تتكفوها احذر من الله لكم
 فاقبلوها **اقول** التكلف فيما دون التكليف والاول حرام والثاني واجب
 والفرق بين **وقال** في الاحكام فمن تكلف علم ما لا يعلم احتج الله عليه
 وكانوا شهداء الله عليهم في الدنيا والاخرة **وقال** ثقة الاسلام فرائض
 الكافي فاعلم يا اخي ان ذلك الله ان لا يسع احد غير شئ مما اختلفت الرقا
 فيه عن العلماء عليهم السلام بانيه الى ان قال ولا يجد لحوط ولا اوسع من ردة
 علم فذلك كلمة العالم **وقال** ما اوسع من الامم في قوله ما بايها اخذتم
 من باب التسليم وسعكم **وقال** السيد جمال الدين بن طاووس قدس سره

في إجازته الكبيرة ولعلم أني إنما اقتصر على ما ليس كتاب في ذات سلطان
الودي لسكان الثرى من كتب الفقه في قضاء الصلوة عن الاموات ولما
صنفت غير ذلك من الفقه وتقرير المسائل والروايات لا ينبغي كنت قد وليت
مصلحة ومعاوى في دنياي والخرق في الفقه عن الفتوى في الاحكام الشرعية
لاجل ما وجدت من الاختلاف في الرواية بين فقهاء الامامية في الكفاية
وسمعت كلام الله جل جلاله يقول عن من لا يفتي في الدين عليه السلام
عليه وآله ولو تقول علينا بعض الاقاويل لا خفاء منه باليمين ثم لقطعنا منه الو
فما منكم من احد عنه حاجز بل وصنفت كتابا في الفقه يعمل على علمها كان ذلك
نقصا نوعي عن الفتوى وضحا تحت خط الآية المشارة اليها لا تدرج جلاله
اذا كان هذا فعليه للرسول الغرير الاعلم لو تقول عليه فكيف كان يكون حال
اذا تقول عليه جل جلاله وافيت واصنفت خطا او غلطايوم حضوره بين
يدع الله ولعلم اني انما تركت التصنيف في علم الكلام الا مقدمة كتبتهما انما
في الاصول سميتها شفاء الحقول من داء الفضول لا تني وابت طريق الحق
بعبادة على اهل الاسلام وان الانبياء اكتفوا بكون ذلك التطويل وضحا
بما لا يلهيه من الدليل فستر وفائهم على ذلك السبيل المان قال وهو
شيء حدث بعلم صاحب النبوة عليه افضل السلام وبجل خاصته
وقال السيد عبد الله التستري قدس سره في النخبة الباقية بعد
كلام في الفرق بين الحديثين والجهتين من القطة والقدرة المشرك بينهما هو

والشيخ الكامل السيد محمد بن أبي محمد الله محمد بن خالد الدين في كتابه في شرح
 الجليل محمد بن جعفر الحلي في حجة الله عليه وآله من الشيخ الأجل المصنفين
 القبولين الثقات الممدوحين في كل فن نظر في كتبهم ودرستهم واما
 طريقة اهل الاجتهاد فاما حدثت بعد علماءنا بعد ذلك ثم فشت فليلا
 الى ان صارت هي الطريقة الشائعة واندرست الطريقة الاولى وصارت محو
 بارة وعلى ذلك مرت الاعوام والسنون ونقاربت الاباء والاشقاء ودارت
 الاحقاب والقرون وصنفت الكتب والرسائل وانقضى في الامم والحكام والسياسين
 دفنت الاصول ورتبت الابواب والفصول حتى صاروا لا يطلقون الفقه
 والجهل الاعلى الاصول ولا يعرفون للفقه والاجتهاد معنى الا انظر في اصول
 الفقه ويتفاضلون فيها بحسب من يد القوة فيها وعرفه فافهمها ونقصا
 ذلك وصار العلماء المعروفون المرجوع اليهم في القضاء والافتاء وكلهم اهل
 اصوليين ثم ان طائفة من اللاحقين كل الله بصائرهم بانوار التوفيق
 من حقيق التحقيق تنبهوا لما طالت الغفلة عنه ودعوا الى طريقة السلف
 السابقين الذين كانوا احدث عهدا اقرب عصر الى الامة الصادقين عليهم
 وعادوا الى السيرة الاولى واستقاموا على الطريقة المثلى فانقضى ذلك و
 صنفوا وقروا وحذروا وارتقوا وهذا هو ما قصروا احسن الله مقبولا
 ووافي جزاءهم وجعل سبعهم مشكورا اذ احيوا الحق بعد ان ابي عليه حين
 من الدهر لم يكن شيئا مذكورا انتهى كلامه على الله مقامه **والشيخ**

الجليل طاب ثراه في مسائله بالفارسية ما انتشر **اما** **الجليل** **الجليل** **الجليل**
 الله عز وجل في شرحها الله تعالى مع موالهما الطاهرين
 كرامين في كل فن درستهم في كل فن وعرضهم في كل فن فقصمهم بوجه
 ان برادر ايمان وعليل وعليل في مطالب بقا في معانيه وانفسا من شيطان
 وعليل في مطالب بقا في معانيه وانفسا من شيطان
 ساخنة بود نذكره برين زمان غيببت شيعيان ان اشتباه بسياسات
 وظهرت في وجهه بود نذكره برين داعي برين مؤتب باعتماد كثر تبشع
 اخبارا عظماء سلام الله عليهم وثقوى داورند بران برادر ايمان
 فاما نذكره برين در راه دين خود را از غرض نفساني خالي كرم الله عطا
 شهيد البتة حقا في مقتضى والذين باهوا فينا لنهدينهم سبلنا او را
 برادر است هدايت غايد الى انقال وجون مباغذ فرموده بودند
 كرم الله عليه وسلم كرم الله عليه وسلم كرم الله عليه وسلم كرم الله عليه وسلم
 اين شكسته خوي غايد اين هدايت با طاعت او وغيابت حقوق اخوت
 بذكر اين اعمال المصانع ميگردد و تفاصيل انوار حق اليه يكتب بمسودة
 في غايد **اما** **مسئله اولي** يعني طريقة حكما وحققت وبطلان ان نبيا
 فانتست كرم الله عليه وسلم كرم الله عليه وسلم كرم الله عليه وسلم كرم الله عليه وسلم
 ورسول عليهم برلى ايشان غيبت ساد و هو والحواله يقولوا ايشان غيبت
 وكون بين نكره ومارا با طاعت انبياء واديبا ما هو كرم الله عليه وسلم
 وقرموده است واما انكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ايس در

حضرت رسول رب العالمین صلی اللہ علیہ وسلم حضرت و جوں حضرت طارقال عالم
پیش آمد فرمود که ان تارک فیکم التقلین کتاب الله و عن اهل بیتي و
حواله بکتاب خدا و اهل بیت خود نموده و در کتاب با اهل بیت است
و معنی کتاب را ایشان میدانند پس ما را **روایان** باید کرد و بخرج
امودین از اصول و فروع و چون معصوم علیهم السلام بشد خود کرد
گنبد امری و مسئله که بر شما مشتبہ شود با تارما و عدلان احادیث
پس در امری و بقل خود مستقل بودن و قرآن و احادیث متواتر و انشاهات
ضعیفه خطا و تأویل کردن و دست ان کتاب و سنت برداشتن عین خطا
و اما مسئله دیگر که طریقه مجتهدین و اخباریین را سوال فرموده بود
ان جواب سوال سابق جواب این مسئله نیز قدی معلوم میشود و
مسائل قدیس در این باب و سبب است و فراط و قفیط در جمع امور
معلوم است الى ان قال و عمل باصول عقلیه که ان کتاب و سنت مستنبط
نباشد درست نمیدانم و لیکن اصول و قواعد کلیه که از عوام کتاب
و سنت معلوم شود با عدم معارضه بضر بخصوص اینها را متبع میدانم
انتهی کلامه دفع مقاصد **قال** الشیخ شهاب الدین فالهدایة **المقدمة**
فی بیان اصل الاختلاف و تحریر محل النزاع بین من قال بالاجتهاد و بین من
و تحقیق معنی العلم شرعاً و فیها بحثان **الاول** فی بیان اصل الاختلاف العلم
ان السبب الداعی الى الاختلاف هو ما ظهر من مخالفة المتأخرین القدامیة
امور **احدها** ان جماعة من القدامیة صرحوا بان الاخبار التي كالشبه

الورع الامین حسین بن

فإنه لا يجوز العمل بخبر لا يوجب العلم ثم نقل ما يقع في العمل إلى ان قال فيقول
من فتح لمن تأخر عنه باب الفقه في كثير من هذه الاخبار وورد بها اذا خالف
والعوامات ووجب العمل بالاصل اذا عارضها وفاققة المتأخرون على ذلك
لكن خالفوه في منعه للعمل بخبر الواحد ثم انهم وجدوا في بعض الكتب على حجة
الاحكام قليلة جدا والظواهر من العوامات غير ما ذكرها ظني الدلالة
والسنة كلها اخبار واحد بزعمهم ومع ذلك لا يعمل كثير منهم الا بحسن
الاماماتي وذلك كله لا يفيد القطع ولا يفي بما يحتاج اليه من الاحكام
اضطربوا إلى تجويز العمل بالظن وبناء الاحكام على قواعد ظنية مستبطن
ظواهر الكتاب والسنة وعلى اعتبارات عقلية يحتمل الوجوه المختلفة
العقول والافهام والنواكيب الاصول وفتحوا على ذلك المنوال فكثرت
اختلافهم ومخطئ كل واحد منهم الآخر بل مخالفة الواحد لنفسه في الكتاب
الواحد الى ان قال في حال الشهيد الثاني وقال غالب لعدم هو وغيره من
اتباع العلامة على النظر في كتيبة الاصولية والفروعية وفي كتب العامة
واصولهم نحو شرح العضدي وقواعد ابن الصلاح الشافعي والقواعد
العلانية وغيرها لما فيها من الجدل والدقة التي قيل اليها اكثر الطباع
في زمانها وبنوا على ذلك طريق الاستدلال فنادى طريقهم عن طريق
القدماء بعدا ومن انكر هذا فلينظر في تمهيد القواعد للشهيد الثاني
وليطلع القواعد العلانية ليعلم انها مخصصة منها علماء الايشوية شك
ولينظر شرح الشرايع للشهيد الثاني وما فيه من الادلة النظرية في

التي لاقت العقلية التي اعرض لاجلها عن كثير من الاخبار ويطلع كتاب الشافعية
كالغريب وغيره من الكتب المبسوطة ليعلم اطلاع الاستاذين وكثير من
التي اطلع الاخبار لاجلها من قوله من كتاب الغريب بالفاظها ثم جاء بعد ذلك
بما لا يقتضيه في علم ولا فهم ولا دقة نظر مثل السيد محمد بن الحسن الحسيني
الشيخ حسن صاحب المعالم بن الشهيد الثاني والشيخ بها والدين محمد بن حسين
عبد الصمد المصنف في نظرهما فيها الفقه القدامى والمتأخرون نظرا دقيقا ومما
يظهر لهم اختلاف الطريقين لا اختلاف طوعا ولا عكسا ولا تأويله وكان في
من تلبه لذلك منهم الشيخ حسن ثم تبعه الباقرين وابطلوا بعض الى المتأخرين
المخالفة للقدماء ولكن لم يحسوا على اظهار مخالفة واعتدوا بعينهم بما
سمعه عند نقل كلامهم ثم جاء بعد ذلك بجاعة اظهرها اما اخبر وغيرهم
من المخالفة وضربوا قول القدماء وحكموا بصحة ما نص القدماء على صحة
من الاخبار وابطلوا الاجتهاد وبالفوا في ذلك حتى لم يبق في طائفة على
طريق القدماء ولو بوجه ما في غيرهم جمع من مقلة المتأخرين ونشأ من
الفرقيتين قوم من اهل الجدل والمناظرة فمن شأنه حبا الغلبة على خصمه من دون
نظر تحقيق حق وابطال باطل او من هو بعيد الفهم تمنعه الداعية ان يتصور
معنى ما يقول فضلا عن ان يفهم ما يقال له وطالب الحق قليل والعامل به اقل
نكث التزاع ولو اطاعوا الحق ونكثوا الحجة والتقليد وجعلوا المصالح والنقص
عن ائمة الهدى لبطل الخلاف وذلك لان الكل اتفقوا على جواز العمل بهذه الا
في جملة وعلى ان دليل العقل من البراءة العقلية وفيها لا يعارض ما صح منها

فلو جعلوا على حمتها لم يقع اختلاف في المسائل الضرورية لأن كلامنا يحتاج
اليه بالفعل من مسائل العبادات والمعاملات موجود فيها وإن وقع فيها
اختلاف فطرق الجمع الموجبة للاتفاق معلومة متفق عليها لا تختلف إذا كانت
حق تعالىتها وما ليس فيها بخصوصه نفس مما يلزم استعمال الذممة به
اجمالا يعمل فيه بالاحتياط وأما الكلام في أنها ما توجب العلم والظن بعلمها
صحتها وبيان العلم للعبس شرعا وكذلك في صحة تسمية طريق القدس في العلم
بالأخبار والجمع بينها اجتهادا فيما لا يتنازع فيه يحصل وإنما التمسح في جوانب
استنباط الأحكام الشرعية النظرية من أدلة عقلية وظواهر للكتاب والسنّة
وطرح الأخبار التي يزعم المتأخرون من حفظها إذا عارضها وانا نجد الله أذكروا
ما يوافق الحق من ذلك كل في بابيه بحيث لا يرد من أحسن النظر لنفسه وذلك
يوم حلوله في نفسه وتلك تقليد من لا يفطن عليه الخطأ والذوول وعماك
فأصول دينه وفروعه بما ورد عن آل الرسول والله الموفق والمساعد في
كل من قبل أكرامه **سكته بالله** يقولوا خادما حجة حكمة الصالحين محمد
بن عبد النبي جبال الدين أبو محمد حشره الله مع مواليه الطاهرين أن الفوقي
الاصولية والفرعية فإمتهات المسائل الشرعية بين الاصولية والاعتقادية
كثيرة ما لم يجتمعها إلى امر واحد وهو أن الاصوليين بنوا لأصولهم قولهم على
الأدلة الظنية الكلامية المعروفة عندهم بالأدلة العقلية فترفعهم يستلزمون
في مقام تأسيس القاعدة بأدلة ظنية كلامية ثم يقاها تون بالآيات والروايات
في مقام التأسيس وحمل التأكيد ولنا معولهم فيها على أدلة التأسيس لا التأييد

وكذلك احاديث الطائفة والادب مع موافقتها لادبيات فرد الاخبار
 واقوال الايات بحيث لا يتناقضون والمتفقون منهم قد مره واكثر من الاخبار والادب
 واقوال الايات بحيث لا يتناقضون مع اصول العقلية ولا يتقدم المتبع كتب اصول
 الدين ومفهوم الاستدلال على انكار ما قلناه ونحن نقول ان من ادعى
 عبادة الله في سبيل الوشاد وفعل الصوم الاستبعاد والله اعلم على سبيل الوشاد
 وكوار احد استقصاء مقالا لهم والنظر في عبادة الله في كتابنا الكبير
 المسمى بالحق الباطن والى سيف الله المسلول على من في دين الرسول وكتاب
 اعصابه فانه لا خلاف في شبه الاصوليين على عامل الاخبار فاقا كافر الكفار
 والله اعلم الى سبيل القول جماعة من قاصري الباع وضيق الذم
 الاصوليين يعملون بدليل العقل والبرهنة والاستصحاب باعتبار ذلك الاخبار
 على اعتبارها قولوا من قومه مع كون القاعدة عندهم قطعية والادب والادب
 يمكن ان يستدل بها مع موافقتها العامة وتشابهها في الدلالة الظنية الصادرة
 والدلالة عندهم مع تكذيب عبادة الله بل ضرورة مذهبهم مثل هذه الدعوى عند
 الذي يتبع واشهدى فان كبر الهم ما يرضون بمثل هذه الاباطيل وان قاهوا بها
 اتباعهم الجاهيل وكذلك قول الذي يقول ان الحديثين كثير ما يخونون في كتبهم
 الاستدلال كية عن مقتضى اصولهم ويعملون بالاجماع ودليل العقل مع غفلة من
 مقام التاميل في مقام التاميل مع ان الاجماع الذي يستدل به الاخبار
 اما بمعنى الضرورة او الاجماع على نقل الخبر او علمه لا الاجماع الذي لا مستدله
 ظاهر في الكتاب او السنة غير دعوى الكشف للميل لكشف الصوفية وكذلك

3

三

ولا في أكثرها ونظير هذا القول من ينعم أن يتلوع بين الشيعة والسنة لفظي لا تقايم
على القول بالتوحيد والشريعة والعبادة والصلوة والزكاة والصوم والحج وغيرها
ويطالون هذا واضح كبطان الذي قبله وينبغي أن نذكر هنا جملة من الأصول
الاعتقادية بين الفريقين ونقتصر على وجوه **الاعتقادية** أن الأصوليين يقولون
بجواز الاجتهاد في الأحكام بل بجوبه والإخباريون يقولون بعدم جواز العمل
بغيره **يقول** المؤلف أبو أحمد محمد بن النعمان في هذه المسئلة بين المجتهدين
والإخباريين ولما الأصوليون منهم من يجوز الاجتهاد في الأصول كالمسئلة
ومنهم من لا يجوز كالمفيد المرتضى والمحقق الطوسي ومن وافقهم وقايمهم
لأن الاجتهاد مسئلة من مسائل الأصول خلافية فن جواز الاجتهاد منهم
فهو مجتهد والآفاصولي فقط فكل مجتهد أصولي وليس كل أصولي مجتهد
المعنى وإنما المشاجرة بين المجتهدين والإخباريين والآفاق الأصوليين
الجوزين للاجتهاد موافقين مع الإخباريين فكثير من أصولهم ولا خلاف
بينهم وبين الإخباريين إلا فيما شذوذ كما قرأناه في الحجة البالغة وغيرها
وقد خفي هذا الفرق على أكثر انتهى **الثاني** أن الأصوليين يقولون بجواز
العمل بظن المجتهد بل بجوبه لا بخبر والإخباريون يقولون بعدم جواز
الثالث أن الأصوليين يقولون بجواز العمل بخبر الواحد كالحال عن الغير
والإخباريون يقولون بعدم جواز **الرابع** أن الأصوليين يقولون
بجواز العمل بالمرجحات الغير المنصوصة كما ذكر في الأصول والإخباريون
يقولون بعدم جواز **الخامس** أن الأصوليين يقولون بجواز العمل على

غير الظن **السادس** الإخباريون يقولون بعدم جواز **السادس** غير الظن
الكل كذلك **السابع** الأصول كذلك **الثامن** الاستصحاب كذلك
التاسع مفهوم الشرط كذلك **العاشر** مفهوم الصفات كذلك **الحادي عشر**
مفهوم الغاية كذلك **الثاني عشر** مسائل المفوضات والمجتهدين جماعة
من الأصوليين كذلك **الثالث عشر** قياس الأصولية كذلك **الرابع عشر**
قياس منصوص الحلة كذلك **الخامس عشر** الإجماع كذلك **السادس عشر**
القرآن الذي لا يوافقنا نص أصلا كذلك **السابع عشر** مسائل المدارك الظنية
لكل وقدرها شريعة الثاني في تحديد القول ما نئين سائر قاعدة أصولية
ومائة قاعدة خوية يستنبطون منه الظنون مع انه صرح بالانقياس فيكم
التقليد ما ان تمسكتهم بهما لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي فكيف
جعلوا الاثنين مائتين وأكثر تلك الوجوه لا يستفاد من الكتاب ولا من أهل
بل يستفاد منهم إنكارها وبطلانها وناهيك بالتحسين طريقة العامة
عن طريقة الأئمة عليهم وخواتمهم **يقول** المؤلف أبو أحمد محمد بن النعمان
كل علم لم يخرج من هذه البيت فهو باطل **الثامن عشر** أن من علم حكما
عنهم عليه ولم يكن بلغ رتبة الاجتهاد يجوز له العمل به عند الإخباريين
ولا يجوز له ذلك عند الأصوليين بل يجب عليه العمل بظن المجتهد **التاسع عشر**
أن من لم يبلغ رتبة الاجتهاد يجوز له العمل به إذا بلغه الحديث صحيح
في مسئلة وسمع فتوى من مجتهد صادرة عن طاعة منه بأصل أو غيره بطريق
حصول الظن يجب عليه العمل بذلك الظن عند الأصوليين ومخالفة ذلك الإخباريين

ويجب عليه العمل بالآثار ومخالفة ذلك الظن عند الإخبار **والعشر**
 أن المجتهد إذا قال لا شيء بلغني في مسألة كذا حديث أصلاً لا عام ولا خاص لكي
 اجتمع فيها فحصل الخطن بكذا فعند الإخباريين لا يجوز العمل بذلك الظن
 بل يجب تحصيل حديث يعمل به والعمل بالاحتياط **والثاني** أن النص وعندنا لا
 يجب العمل بذلك الظن وإن خالف الاحتياط والظاهر أن الإخباريين لا يفترون
 ما يعترفون في المسائل بل عدم النص ثم يفتنون فيها ومن يتبع وجد بعض تلك
 المسائل منصوص بخلاف تلك الفتوى أو يوافيها ومن يتبع كتاب الاستدلال
 وكتب الحديث تحقيق صدق هذه الدعوى **يقول** المؤلف أبو محمد محمد
 نقل الشهيد الثاني في المسائل في كتاب الصلح عن العلامة الحلي قدس الله روحه
 هكذا وأست اعرف في هذه المسئلة بالخصوصية نصاً من الخاصة ولا من العامة
 وأما صحت الحاشية عن اجتهد انتهى **الحادي والعشرون** أن المجتهد
 إذا أفتى بظنة وكان الظن موثقاً لا ألف حديث ثم مات فعند الأصوليين
 لا يجوز للمقلدان يعمل بذلك الظن ولا بتلك الأحاديث بل يجب عليه العمل
 بظن مجتهد آخر وإن كان مخالفاً لتلك الأحاديث الواردة وهذا الاحتياط
 يجب العمل بتلك الأحاديث إن كانت كذلكها مقبلة للعلم ولو بانضمام النص
 والآثار الاحتياط **الثاني والعشرون** أن من كان من العلماء عارفاً بالآثار
 كلها مطلقاً على جميع المقدمات المعبرة في الاجتهاد الأمثلة واحدة
 أو نصف مقدمات أو مسألة واحدة منها فعند الأصوليين لا يجوز له أن
 يعلم ولا بشيء من تلك الأحاديث الصحيحة الصريحة وإن كانت متواترة

بل يجب عليه الرجوع إلى المجتهد وإن لم يكن في تلك البلاد مجتهد وجب عليه التمسك
 وإن كان في بلاد بعيدة مسبوقة بسنة أو عشرين سنة وأكثر فإذا وصل إليه
 وجب عليه العمل بظنه وإن خالف تلك الأحاديث كلها وكان خلاف الاحتياط
 أيضاً وهذا الإخباريين يجب عليه العمل بتلك الأحاديث التي استفاد منها العلم
الثالث والعشرون أن الأصوليين في هذه الصورة يقولون يجب على هذا العالم
 ترك علمه وبقينه والعمل بظن غيره وإن كان جاهلاً بتلك الأحاديث إذا كان
 مجتهداً فعند الإخباريين لا يجوز ترك العلم واليقين والعمل بالظن وإنما هذه
 الوجوه كثيرة جداً لا يخفى على من عرف الطرق يقين ولعلم أن هذه مبنية على
 اعتقاد أكثر الضيقين فإن بين كل فريق منهم اختلاف في بعض الجزئيات من كونه
 في حكم التمسك بظاهره رفع مقامه **وقال** شيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله
 المازندراني الجرجاني في جواب مسائل ما حاصله **مسئلة** ما الفرق بين المجتهد
 والإخباري **الجواب** مضاد الكلام فيها واسع فلنقتصر على ما يحصل به
 التنبير فنقول الإخباريون لا يخبرون العمل بالبراهن الأصلية في نفي حرمه فعل
 وجوه كفي حرمه من الحديث حديثاً أصغر كتابه القرآن ولا في حكم وضع كفي
 نقض الخارج من غير السبلين مثلاً ويخبرون في نفي فعل وجوه كفي وجوب
 صلوة الوتر لا من حيث الإصالة بل لما استفاض عنهم من أن الناس في سعة
 ما لم تعلموا وما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع والتمسك لا يجوزون التي
 بالبراهن الأصلية عند التعارض أيضاً ويعيرون تأخير البيان عن وقت الحاجة

عند جماعة منهم الفاضل الامين الاستاذ في العلوم الدينية والجهل
على امتناعه ولا يجوزون عند تعارض الاخبار والآل بالقول الممهدة عند
الذكر عليهم التي في دياحة الكافي وضع فقلها في بعض الاخبار والتوقف
في بعض التحسين في العمل باليهما شاء من باب التسليم والجهل وانما يدل لهم
اجتهادية لا تنحصر بحد ولا عدلا كثرها في غاية العدل وعدم العمل على الجماع
المدعى في كلام متأخرى فقها نانا اذ لا سبيل للعالم بدو في قول العصوم
الرفاية عنه ووافقه بعض المجتهدين وخلاف معلوم التسبب عند المجتهدين
او اكثرهم لا يلتفت اليه فلا يفلح في الاجماع والاخبار يقول لا يلتفتون الى
هذه القاعدة والاصل في الاشياء الاجابة عند المجتهدين بقوله عليه السلام
شيء مطلق حتى يرد فيه نفى ولا يطلق قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا
دون الاخبار بين بل غلهم ما لم يرد نص يجوز له لا سبيل الى باخرة ولا يفتي
بل هو من قبيل الشبه والامور ثلثة حلال بين وحرام بين وشبهات بين
ذلك والامور ثلثة بين وشك يفتي وامر بين غيب فيجيب وشبهات
بين ذلك والكتب الاربعة عند الاخباريين صحيحة باسرها الا ما انصوا
على ضعفه او تناقضه او استغنية معلومة النسبة الى اهل العصمة كما صرح
غير واحد منهم واصطلاحهم شيئا والحديث صحيح وضعيف وكل حديث
عمل به الشيخ في كتابه والكافي باسره والفقيه كذلك صحاح والصحيح عند
هو كل حديث اعتضد بكل ما يقتضي لتمامهم عليه واقرن بما يوجب الوثوق

بدهي كثيرة وفصل بعضها البها في هذه في مشرق الشمسين واما المجتهدين فاسلاما
مربوع صحيح وضعيف وحسن وموثق ومترقب وقيل هو من العلامة متبعه المتأخرون و
لم يعرف قبله وعدم جواز العمل بالاجتهاد بالآل عليه النص من كل شيء
ظاهر حتى تعلم انه قد روي عنه ووافقه بعض المجتهدين كالمقتضى وهو الاقوى
عندنا انتهى كلامه مختصا **وقال** شيخنا الصالح الشيخ عبد الله بن صالح في نسخة
المنازين **السنة الثامنة** قال الفرق بين مجتهدينا والاخباري **اقول** في
كثرة الاول ان المجتهدين يوجبون الاجتهاد وعينا او تحيين والاخباريين يوجبون
ويوجبون الاخذ بالرواية عن المعصوم او من روى عنه وان تعلقت الوسائط
الثاني ان المجتهدين يقولون الادلة عندنا اربعة الكتاب والسنة والاجماع
وقد ليل العقل والاخباريين لا يقولون الا بالكتاب والسنة بل بعضهم يقتصر على
السنة وحدها الا ان الكتاب غير معروف لهم لانه لا يجوز تفسيره الا من قبلهم
الثالث ان المجتهدين يجوزون الاخذ بالظن في الاحكام الشرعية والاخباريين
يمنعون ولا يقولون الا بالعلم والعلم عندهم قطعي وهو ما وافق نفس الامر
عاصي واصلي وهو ما وصل عن المعصوم ثابتا ولم يجز فيه الخطا عادة وانما
ما اهل اللغة والعرف يسمونه علما وان الظن ما كان بالاجتهاد ولا استنباط
بلون رواية وان الاخذ بالرواية لا يسمى ظنا **الرابع** ان المجتهدين يتوكلون
الاخباريين الى اربعة صحيح وحسن وموثق وضعيف والاخباريين يتوكلون
الى صحيح وضعيف **الخامس** ان المجتهدين يفسرون الصحيح بما رواه الاملاء
العدل الثقة عن مثله الى المعصوم ولحسن ما كان رواية واحدهم امانيا مدحا

غير متصور عليه بالتوثيق واللوثق ما كان نقاشه واحدا منهم موثق غير انتهى في
 ما عداه والاخباريين يفسرون الصحيح بما صح عن العصور وثبت ومراعاة القيمة
 والشبوت يختلف فتارة بالتواتر وقارة بالاخبار والاخبار المحفوظة بالقرائن
 التي تشهد بصحة الخبر كطابقة القرآن او الاجماع واعتصامه باخبار اخرى
 وغير ذلك من القرائن التي توجب العلم كما فصله الشيخ في قوله او كان الحديث
 من الاصول الصحيحة المعتمدة عند الطائفة والضعيف ما عد ذلك **السادس**
 ان المجتهدين يحصرون الرواية في صنفين مجتهد ومقلد والاخباريين يقولون
 الرواية كلها مقلدة للعصوم ولا يجتهد اصلا **السابع** ان المجتهدين يقولون
 ان طلب العلم في زمن الغيبة بطريق الاجتهاد وفي زمن الحضور بالاخذ بالاصول
 ولو بالوسائط ولا يجوز الاجتهاد في الاخباريين لا يفرضون بل لا خلاف
 حلال المباح القيمة وحملهم الى يوم القيمة **الثامن** ان المجتهدين لا
 يجوزون الاجدال في القضايا والقضا والامور بحسبية الا للمجتهدين خاصة ولا
 يجوزون متابعة غير المجتهد والاخباريين يسعون ذلك يقولون بل الرأي
 الاحاديث اهل البيت المطلق على احكامهم ولا يجوزون متابعة المجتهدين في
 او عمل الميرور بداعي من اهل العصمة **التاسع** ان المجتهدين يسمون العالم
 الا وهو الذي يجب الرجوع اليه الى قسمين مجتهد مطلق ومجتهد مختص والاول
 يقولون بل هو واحد وهو المختص وهو العالم ببعض الاحكام بطريق الرواية
 بعض وهو الذي يطلع فيه على رواية توجب العلم وانه لا عالم مطلقا يجمع
 غير للعصوم اصلا **العاشر** ان المجتهدين يقولون انه لا يبلغ احد رتبة

متجزي

الفتوى معرفة الحديث الا من عرف المقدمات الست وهي الكلام والاصول
 والشبوت والتصريف ولفظة العرب والمنطوق والاصول الاربع وهي الكتاب والسنة
 والاجماع وقيل العقل وذكر بعضهم انه لا يكون ذلك الا من عرف خواص خمسة
 عشر علما والاخباريين لا يشترطون غير معرفة كلام العرب ومنه بعض مسائل
 النحو والتصريف بل بما منع بعضهم من اشتراط النحو والتصريف مطلقا وفي
 اصطلاحات اهل البيت ومعرفة مخايلهم وماعدا ذلك ليس بشرط سوى
 التوقف فهم كلام العرب عليه **الحادي عشر** ان المجتهدين يرجحون الاخبار
 اذا اختلفت بالازوال والاوكار والاخباريين لا يجوزون ذلك الا بالمجتهدين
 عنهم **الثاني عشر** ان المجتهدين لا يجوزون لاحد اخذ شي من الاحكام بل لا
 العلم من عرف الحكم بطريق الرواية يقينا ما لم يبلغ رتبة الاجتهاد ولا يستعمل
 فيها بل مقلدا ومقلدا ولو كان بذلك عنده الف حديث بل يجب عليه الرجوع
 الى اهل المجتهدين ويترك ما علمه من الاحاديث والاخباريين يقولون بل
 للعاقل بل يجب عليه العمل بالحديث ولو واحدا اذا كان صحيحا ثابتا عن العصمة
 الكلاية بعد معرفة ذلك ومعرفته كونه غير معارض بمثل ولا يجوز له الرجوع الى
 المجتهد بغير صحيح وفتح الكلاية **الثالث عشر** ان المجتهدين يجوزون العمل
 بالاخبار التي تحمل الوجوه ولبعضها وجها فلهذا وكذا الايات والاخباريين
 لا يجوزون ذلك بل لا يعملون الا بالاخبار التي الصريحة والايات المحكمة التي لا
 فيها بحسبتي العرف واللغة لان التشابه لا يجوز العمل به عندهم لنقص القرآن
الرابع عشر ان المجتهدين يجوزون الحكم في الاستنباط والكلالة بالحديث الضعيف

بل بما ذهب بعضهم إلى الحكم بفتوى المجتهد مجردا عن الدليل والأخبار بين لا يجوز
 بين الأحكام الخمسة ولا بد لهم من العلم بالدليل **الخامس عشر** أن المجتهدين
 يقولون أنه متى مات المجتهد بطل تقليده وقوله وإن قول الميت كالميت و
 الأخبار بين يقولون الحق لا يتغير بالمحياة والموت لأن الحق لا يتغير **السادس**
عشر أن المجتهدين يجوزون الأخذ بطواهي القرآن من غير وعقده الحديث
 له بل هو الأول من الأخذ بالحديث لأنه قطعي المتن وقد لا يكون قطعيهما
 والأخبار بين لا يجوزون الأخذ بطواهي القرآن كما عاودوا تفسيره عنهم عليهم
 أوصا وافق أحاديثهم لا يعرف القرآن إلا من خوطب به ولا تدرجكم ومثابرتهم
 الحكم بين لا شبهة فيه ومما علمه منشا به وهو لا يعلم إلا الأسفون في العلم
السابع عشر أن المجتهدين يجوزون الاجتهاد في الأحكام الشرعية عند تعدد
 العلم بقول العصوم والأخبار بين لا يفرقون بل يوجبون الرجوع إليه مطلقا
الثامن عشر أن المجتهدين يعتقدون أن المجتهد إذا أصاب لم يجز أن يجرى
 لأصابت ولو لم يكن ذلك وان أخطأ فدل على كذبه وعنا أنه يروون بذلك حديثا
 عن النبي صلى الله عليه وآله والأخبار بين يقولون بل هو ما نوح عن كل جاء
 لأنه أن أصاب الحق فقد حكم فيه بغير علم من الله إذا أخذه بغير رواية وإن
 بما فليس هذا اجتهدا وإن أخطأ فقد كذب على الله **التاسع عشر**
 أن المجتهدين يقولون الأمور اثنتان بالنسبة إلى المجتهد المؤمن وأصح ذلك
 وأولها فيجب الأخذ به وأما حقى فليس فيه فيجب الأخذ بالأصل في نفس الحكم
 ولا يجب الوقوف والاحتياط والأخبار بين يقولون هي بالنسبة إلى الغير

العصوم ثلاثة أم بين شدته فينبع وبين شدة فحجب وشبهات بين فالبعض
 اخذ بالشبهات وترك الخبرات وهذا من حيث لا يعلم الاحتياط فيما لا فيه
 نص عنهم عليهم في كل مسألة واجب **العشرون** أن المجتهدين يقولون أخذ
 قول أحد أدلة الفقه من قول أحد الأصول التي استنبطها علما العامة والأخبار بين
 لا يجوزون ذلك بل يقولون يجب الاختصاص على ما دل عليه الحديث والأصول
 والفروع **الحادي والعشرون** أن المجتهدين لا يجوزون أخذ العقائد من القرآن
 والحديث إذا كان بطريق الأحاد لا اشتراطهم في الأصول القطع وخير الواحد
 لا يفيد والأخبار بين يقولون بالعكس كما عرفت سابقا **الثالث والعشرون**
 أن المجتهدين يجوزون الاختلاف في المسائل الشرعية والاجتهادات الظنية
 ولا يفسقون من يقول بخلاف الحق في مسائل الفروع حيث أن مناط الأحكام
 الظن فكل منهم يجوز صواب الأثر مع أنه خطي والأخبار بين لا يجوزون إلا
 ويفسقون من قال بخلاف الحق للديات والروايات الدالة على ذلك **الرابع**
والعشرون أن المجتهدين يمنعون من رجوع المجتهد إلى غيره من هو أدنى
 منهم العلم أو مساويه إذا لم يظفر بحديث بل إنما يجب عليه الرجوع إلى الحق
 وقوله والأخبار بين يوجبون عليه الفحص والسؤال عن الحكم الشرعي طلب
 الحديث من غيره ولو من تلميذه أو عاقل ولا يقول فيه ببلية **الخامس**
والعشرون أن المجتهدين يقولون أن علماء الشيعة فذمان الغيبة كالمؤمنين
 فالمقتدون من زمان الكلي في الذمان الشيخ علي بن عبد العالي والشهيد
 واحد والأخبار بين يخالفون في ذلك ويقولون أن المتقدمين كالكليني و

الصدق وامثالهما اخباريون والسيد المرتضى والعلامة والشهيدان و
 الشيخ علي وامثالهم مجتهدون ولا يخفى صحة هذه الدعوى وفساد تلك **الثاني**
والعشرون ان المجتهدين يقولون ان الاجتهاد واجب اما كفايا او عيني
 واكثرهم يقول بالاول والاخباريين يقولون بطلب العلم فريضة على كل مسلم
 وان طلب العلم هو اخذه من المعصوم مشافهة او بوسطة او وسائط وان
 العالم وبجاهل الاخذ من العالم بوسطة عن المعصوم او مشافهة يسمى عالما
 بالحكم الذي علمه وان لا يجب طلب العلم الا عند الحاجة اليه **الثاني**
 ان المجتهدين لا حدان يقولون في حكم من الاحكام لم يقل به احد من العلماء **الثاني**
 ولو كان عنده على ذلك دليل واضح والاخباريين لا يفرقون بين تقدم الفقيه
 وعلمه لان العمل على الدليل وهو قول المعصوم عليه وحده لا القائل وان كان
 بل هو **الثامن** ان المجتهدين يوجبون تعلم علم الادب كالنحو والصرف
 والمنطق والكلام ونحوها لا بشرط الاجتهاد وهو واجب كفايا فيكون
 تعلم المقدمات واجبا كفايا لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب والاجابا
 لا يوجبون شيئا من ذلك لعدم توقف فهم الحديث على ذلك ولا توقف الحق
 على علم الكلام ولعدم احتياج الفقيه الى علم المنطق اصولا وداسا وان كان كفايا
 بالسؤال عن الحديث وفهمه ومعرفة الفاظه كان فطلب العلم **التاسع**
العشرون ان المجتهدين لا يطلقون الثقة في الرواية الا على الامامي العدل
 الصابط والاخباريين يقولون بل ما معنى الثقة في كلام علماء الرجال
 المتقدمين الا الموثوق به في النقل المأمون من الكذب كما يعرف بالعاشرة

ولا يشترط امامية ولا عدالة **الثلاثون** ان المجتهدين يقولون
 طاعة المجتهد واجبة كطاعة الامام مع انهم يجوزون عليه الخطا ولا يجوزون له
 على المعصوم وهم انما استدلوا على عصمة الامام بانه لو جاز عليه الخطا لزم ان الله
 بالقياس لانه امر بالتباعد والتباعد في حالة الخطا قبيح فيكون الله امر به وهو مخالف
 لما افادته الدليل لعدم وهو بعينه واراد عليه في المجتهد والاخباريين لا يلزمهم
 من ذلك شيء الا أنهم قما يوجبون طاعة الامام خاصة ولم يوجبوا طاعة العالم
 الا لكونه اخذ عن الامام والامام امر به والا فلا يجب طاعته فافترق الحال
 فالا لاشكال **الحادي والثلاثون** ان المجتهد لا يخبر عجمته في مادة
 يفتقر كل منهما في اخرى فدل على ان بينهما عموما وخصوصا من وجه فجمعنا
 فيما اذا كان العالم جامعا لشرائط الاجتهاد ولم يقل بجواز اخذ الاحكام الا بالاول
 وهو مجتهد محدث كالحق الامين الاسترأباني ومولانا خليل القرويني
 والعلامة محسن القاسبي ومولانا محمد طاهر القمي ومولانا عبد الله الزبيدي
 وشيخنا الحر العاملي وينفرد المجتهد عن محدث اذا جرح الشريط وجوز الاستنباط
 واخذ بقول اعد الاصول والادلة العقل والاجماع من غير حديث صحيح او صحيح عام
 او خاص كما لم يرضى ابن ادم ليس بالعلامة ومن تأخر عنه كما ينفي الدين والشهد
 والحقق الشيخ علي وامثالهم وينفرد المجتهد عن محدث اذا لم يحجج بشرائط الاجتهاد
 وحصل له معرفة بالحديث وفهمه كمن شافهاهم من تلامذة شيخنا الحر وم
 كثير من المشهود المقدس وبعض ممن شافهاهم في غير فان لهم معرفة بالحد
 فوق المعرفة بل تدعيان يلد على معرفة المجتهدين بتجاوزون في معرفة معاني الحديث

المجاهدين كما لم يفتي وأكثر المجتهدين عندهم انه حجة **الاربعون** المجتهدين يوجبون
على المجتهد الرجوع الى اصول الفقه وقواعد التي استنبطها علماء العامة والخاصة
خياريون لا يميزون ذلك الا فيما دل عليه كلام اهل العصمة انتهى كلامه مختصا

الثلاثون

الى ما هو غير مقصود فهو اخباري لا مجتهد بان ان يبينه ما فرق **الثاني**
والثلاثون ان الاخباريين لا يميزون العمل بالبراءة الاصلية في نفى حجية
فعل وجوب كفي حجة من حيث احدت عندنا اصغر كتابه القرن وكذا في نفى حكمه في نفى
كفي نقض الخارج من غير السيلين مثلا ويميزون العمل بها في نفى وجوب فعل
وجوب كفي وجوب صلوة الوتر **الثالث والثلاثون** ان الاخباريين
لا يجوزون الترجيح بالبراءة الاصلية عند تقاضى الاخبار والمجاهدين يجوزون فيه
الرابع والثلاثون ان جملة من الاخباريين منهم الفاضل الامين الاسترلابي
في الفوائد المدنية يجوزون تأخير البيان عن وقت الحاجة والمجتهدين مطبقون
على امتناعه وانما الخلاف عندهم في تأخير البيان به عن وقت الخطاب **الخامس**
والثلاثون ان الاخباريين لا يجوزون العمل بالإجماع المدعى في كلام متأخري
فقهاءنا الا سبيل الى العلم بدخول قول المعصوم بدون الرواية واقفهم على هذا
بعض المجتهدين **السادس والثلاثون** ان المجتهدين وأكثرهم لا يلتفتون الى
خلاف معلوم الغيب ولا يقلح في الإجماع واصا الاخباريون فلا التفات لهم
الى هذه القاعدة ولا فرق عندهم بين معلوم الغيب مجهوله بل العمل على الدلالة
والإجماع مطلقا ليس دليل براسه **السابع والثلاثون** ان المجتهدين يقولون
ان الاصل في الاشياء الاباحة والخباريين يتوقفون في ذلك **الثامن**
الثلاثون ان الاخباريين يعتقدون صحة الكتب الاربعة باسرها الا ما نصق
على ضعفه والمجتهدين لا يقولون بذلك **التاسع والثلاثون** ان الاخباريين
لا يجوزون العمل بالاستصحاب الا فيما دل عليه النص واقفهم على هذا بعض

٢٩١ - البرهان في التكليف والبيان
 و يقال له البرهانية ايضا في بيان
 التكليف وشروطه واستنباطه وتشديد
 طريقة الاخبارية وتوجيه المجتهدين
 لابي حمزة ميرزا محمد بن عبد النبي بن
 عبد الصانع النيشابوري الشيرازي الاخبار
 المقتول سنة ١٢٣٢ هـ ينقل عنه في كتابه
 قبسة العجول ١١١ (وله الحمد لله رب
 العالمين) وسلام على عباده الذين اصطفى
 اما بعد فقد ثبت بالغراهن الفاطمية ان
 العلم بالله على ذات الممكن كسائر صفاته
 كونه الاعراض فرع من تاليفه في
 كبرياءه سنة ١٢٠٩ هـ (الذريع ج ٣ ص ٩٢)
 بتصرف والتحيي

الحقوقي

أما
الغافلون وقلوبهم
أو يجهل بحيل الخرج أو يرى
وكنيات القائلين
المعلوم والمعلوم

رضی عنہما

ان الاتباع الذي يصدق من العبد كبدنه ووجهه باوادة وحقا ان كان
متفهما لحسن عقله او شره في الطلب والافكار فيجب ان يصدق
في المقابل كاحقق في مسألة الالام ويخرج به الحق الذي لا عظم في
والعلامة العظم في الجوهر والتفصيل في العلم من المثل الجلي في كتاب
من كتاب مجاد لا نور في آخر باب اجلاء المولى في المباح حسن كاصح
به الشيخ في العلة فلا ينقص به نعم الحسن مقول بالشك كالفقير
يجوز ان يصح في فعل العباد الاختيارية واما فعل الله تعالى فلا يتصف
عند العقلية الا ما يحسن الذاتي والعرضي معا ولا خلاف بينهم في علم
ارادته وتكليفه وتصرفه بالقيح الذاتي والعرضي معا واما القبح
فانا وحسن عرضا كاللذات النافع فانه يجوز للعبد من باب ادراكه
القيحين اذا خيروا بينه وبين الصدق الضاد والالذات الضاد
لجوزهم واما الرب جل شاناه فلا يتصف بالخير والقيح ولا يجوز له ادراكه
القيح ولو من باب ادراكه اقل القبيحين افعله متفهم فيه تقا الحسن
الذي هو الذي لا يقوم فذلك الفعل ولا يمكن تصوره متفهما في
العرضي فانه يمكن تصوره حقيقة العرضية لا تصور العرضي نعم لا يمكن
في الخارج الا مع حقيقة الا اذا كان العرض غير لازم وكل ذلك القبح فاما
وهو شأنا ثم اعلم ان العلم المكتسب الذي هو من فعل العبد وقد غلب

الاشبه

الكلاف

الكلاف لا بد له من علم لا يخرج كسائر العلوم البتة فعمله الفاعلية هو
الظاهر ليس من كارب جل جلاله في الضرورة وعلمه المادية هي المضاد
التي تنجبه وعلمه الصورية هي القصور الخاصة في المورثا على قوله وعلمه
الغائية هي التصديق والادب في العلميات والحقايد والاستعمال ايضا
في العمليات وهذه الغاية غايات مختلفة باختلاف العلماء العالمين
شوقا وحبة ورغبة وروية كما ورد في الاخبار ايضا والاسام القصور
قانون الحق وميزان لا هو في بعضهم اتباعه في الاقوال والافعال ولا
من الوقوع من مهادي الخطا والزيغ والضلالة كانص عليه صاحب
ايضا فهو معصوم فانا ومن يتبعه عرضا ويعين عنه بالعادة وحسن
الملكة والمؤمن الكامل والعلم والصالح والصدق والمفصل والحكم
والعارف والسالك والفقير على فضلا المصطلح اذا تحقق هذا
فلا يخفى ان العلم ولا علم نقيضان كالبصر والعلم هما لا يجتمعان في علمها
كما لا يقضيان عنه والظن بمعنى ما يحتمل النقص احتمالا من جهة
ليس علم ضرورة والا لكان البحث لفظيا وهو خلف ولا شك ان
العلم من حيث هو حسن فانا ولا يقبح فيه قبح العلوم والا لما انصف
به الرب مطلقا فيكون اللاعلم ومنه الظن لا حسن فانا فلا يتصف به
افعاله تعالى عند العقلية ولا يتعلق اعادة يا حجة اذ شرها وانه في
حجة الحسن الربح او الاجح على خلاف والتكليف والاحكام فاعله تعالى

الاشبه مطلقا من وجه

ولا يتعلق بالاشبه

يتصرف بلا علم ومنه الظن فيجب عليه عقلا ايقان الوصف لبقاء الفعل
الذي لا يحسن الا معه وحفظ جميع ما يتوقف عليه فعله وهو التكليف لا
يتحقق بافعال الجبأ التي هي الموضوعات لانفس الاحكام لكان التصديق
فعل الرب والعبد وما يجوز على كل واحد منهما ما لا يجوز وصورة
القصاص ان كل الظن لا علم دائما دائما بالضرورة وكل لا علم يقتضي العلم
دائما بالضرورة وكل الظن يقتضي العلم دائما بالضرورة ثم نقول ان
كل الظن لا علم دائما بالضرورة وكل لا علم لا حسن بالضرورة ولا لان
كل علم من حيث هو حسن بالضرورة دائما فكل ظن لا حسن دائما
بالضرورة ثم نقول ان التكليف فعل الله بالضرورة دائما فكل عمل
حسن لا يوجب بالضرورة دائما فالتكليف حسن بالضرورة دائما فكل
اخرى ان الاحكام فعل الله بالضرورة دائما وكل فعل الله حسن بالضرورة
دائما فاحكام الله حسن بالضرورة دائما ثم نقول ان كل حسن يقتضي
كل لا حسن بالضرورة دائما وكل يقتضي لا يوجب بالضرورة دائما
بالضرورة دائما ثم نقول ان كل فعل الله حسن بالضرورة دائما فكل
فعل لا حسن بالضرورة دائما لما من حسن ولا حسن يقتضي لا
بالضرورة دائما فكل فعل الله والظن لا يوجب بالضرورة دائما ولا يقتضي
بالو كفا وجهها واروش بخبايا وشبهها فانها ظنون وتعد اسبابا
لتحقق الموضوعات المنعولة تحت الاحكام القطعية الضرورية بخلاف

والا فحينئذ
لا يكون مقتضى
الظن من فعل الله
فلا يكون مقتضى
الظن من فعل الله
فلا يكون مقتضى
الظن من فعل الله

الاجتهاد

الاجتهاد

الشرعية والاعتقادية بالاعتقادية فقط وهم الطبيعية وطائفة من الناس
والاعتقادية جميعاً وهم الفلاسفة فمنهم من انكر المبدأ وهم الدهرية ومنهم
من اقر به لهم الاعتقادية فمنهم من اصل الحق وهم الاشراقية ومنهم من
اصل الماهية وهم المشائون اتباع الاساطير والاعتقادية على الاعتقادية
القول بالحدود والاعتقادية ايضا وهم الاعتقادية على قول والاعتقادية
بجميع القول بالنبوة ايضا وهم الملقون باليهود والنصارى والمجوس
المسلمين والمسلمين فمنهم من نفى الحسن والفتح العقلين من الاشياء
والاعتقادية ومنهم من اثبت والمثبتين منهم من قال ان الله تعالى
فقط ومنهم من قال بالشرع فقط ومنهم من قال بالاعتقادية ومنهم من
قال ان العقل شرع من داخل كما ان الشرع عقل من خارج بزيادة احدهما
الاخر ويبين من قال بالحسن والفتح الشرعيين لا يتصف افعاله تعالى
عنه بهما وهم الصبية والاشاعرة لان مجموع الاحكام الشرعية هو افعاله
المكشوف وهو تعالى شانه ليس منهم والعاقلون بالحسن العقلي يصفون
افعاله تعالى به وهم العدلية ومنهم المعتزلة العرفية بالفوضوعة على الاملا
والاسامية المثبتة للاسباب من الامرين وقد طبق العدلية على نفى جميع
الذات عن افعاله تعالى وانما على الاملا وان ارادة لا تتعلق بايجادها وكذا
العرفية اذا م عروضة باقياً وفعالاً في معنى البدل في التكرار والتمسك في
الشرع واشتات وجه الحسن الراجح او البرجح على خلاف وجهه الحسن والفتح

انواع

انواع بالضرورة عقلية او شرعية اسمي الاول الضرورية العقلية والاشارة
عليه قد يكون مطلوب الشارع ايضاً بل في من حيث هو والاعتقادية
فهم من الامور المضافة التي قال بها لبروف خلائها ولا يقبل الاعتقادية
منهاها وقد يكون المطلوب الحقيقة من حيث هي يحصل في الامور العقلية
وتوقف بايقان من باب التخييل وهو من التكليف الموسعة فعلا فترجى
مقابل الاعتقادية الواقعة فيه في الكتاب والسنة وقد يكون المطلوب نفس الامور
مستأهل لقوله تعالى للعقل اقبل فاقل ثم ادبر فادبر في الامور العقلية
بايقان من باب التسليم ان لم يكن الاثبات بهما وهو باب واسع يشمل
الترجيح والاعتقادية والتوقف والاعتقادية والتخييل في موضعها وقد
الحكم باختلاف الامكنة حكم فاعلم انما هو مدار العدة واداء الحوب ويخرج
التكليف قبل التوقيف فلا تكليف الا بالتوقيف والتعريف قبله او به
فلما كان التكليف من فعله تعالى وهو من الشب الوسطانية والاعتقادية
الاضافية التي لا تحقق الا بعد تحقق الطرفين وجب عليه ان يحفظها
مدخل في شرطه او شرطه من جهة البقع مطلقاً محققاً بالاعتقادية
كذلك ويقع عليه الاخل بالواجبة تعالى عن ذلك فكل ما هو واجب عليه فقط
الاخلالة ومنه ابقاء السبيل الموصل والدليل القاطع على ارادة فعله تعالى
حيث يجب ان يعبد حيث اراد لا حيث يراد والتكليف لنا امره فلا
الدليل المؤدى اليه فيجب من باب التكليف بما لا يطاق ولا يتفاوت كون الحق

قال له

عند الله تعالى ان او عند الاشياء انما لم يكن عليه دليل فاطع حيث
 لا يتفاوت حيث في بيانه وحفظه المصوم وغيره
 النفس لا يتوقف على المعصية ان كان كافي في العقل وفلك في ذلك
 المعصية وخروج عن مقتضاه اذا لم يجد على فاعلم ان بقا الكلف على
 آخر الامور ودعى عند الميتين مقدام على ذلك من اداء العقل في ذلك
 ولا بد من تحققه من امور **الاول** الكلف على الفاعل وهو الله تعالى
 عند الميتين والعقل عند الآخرين ويتوقف عليه التكليف وتوقف ان
 على علمه الفاعلية **الثاني** صفاته المؤثرة في صدور التكليف وهي العلم
 والقدرة والحكمة والاداعة وحكمة عند الميتين اذ لا يتحقق ان يكون الكلف
 تعالى ثمانية جاهد لا يخرج احدها سفيها غائبا وهذا يتبع **الاول**
الثاني اسباب التكليف وهو جبا وهي الصالح الكلية او جزئية الموجبة
 لانظام الجوازي الحكم القضية الالهية العائدة الى الكلف من المقصود فانما اذ
 تبعاً على اختلاف بين العبدية والاشاعرة ويقع الاول بدو الثاني في
 العكس اي اعتبار الكلف بما لا يرجع اليه عاجلاً او اجلاً **والرابع** نفس
 التكليف وهو فعله تعالى عند الميتين وفعل العقل عند غيرهم وفعل الله
 في الشريكات وفعل العقل في العقلية عند الحقائق **والخامس** سبيله
 الوجها وما ينتهي اليه في الشريكات والعقل وما ينتهي اليه في العقلية
والسادس صفة السبيل وهي العلم بلقوله عند احتجاب البرهان

والبرهان

والبرهان معلومة لما اراد ومجانبة على الاقلام على ما امكن فيه من الخطا
 فلسفاً وادراكاً ما لا علم فيه من المبدأ والظن لها من عند العامة
 اصالة وعند بعض متأخري الخاصة بكلاً **والسابع** الكلف على الفاعل
 وهم الملائكة والانس والجان عند الميتين والاولى عند غيرهم كالنونا
 في العالم بأسره عند العامة من كل كلف بما يناسبه ويناسب عالمه كما
 تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده **والثامن** منافع المعتبرة في توجيه
 اليه وتعلق التكليف به وهي الحيوة والعلم والقدرة على الفعل والاداعة
 والاختيار **والسابع** الكلف به وهو ما عليه الاختيارية المأمور بها
 ايجاداً او اجتناباً مع تجويز العكس ام لا **والعاشر** صفته وهي حسن
 وعجزها او واحد منها مع الرجحان خاصة في الاشياء **الحادي عشر**
 سبيله وهو الاداعة الباقية لتحويل الاشياء والاشياء الباقية من كونها
والثاني عشر اسبابه وشروطه وهي لا يعمها الكلف تعالى او بصفاة
 ويصدر عن التكليف منه ثم امثالها او وفيها فاذ عرفت هذا فاعلم ان
 موضوعاً الاحكام التي هي افعال العباد والحوادث التي هي افعالها فكيف
 لكونها من اسباب اختيارية من الرضا والعبد نفسه او غير الله الطبيعية
 كذلك في الاشياء والافاق او فيها ما معاً وذلك لان الحوادث التي هي
 متصيرة اسباباً للحقوق الموضوعات تحتاج المحوثة بحديثها بالحقبة وهي
 اما اختيارية او طبيعية او قسرية صادرة من الكلف نفسه او غيره

والسابع الكلف على الفاعل
 وهو الله تعالى عند الميتين
 وفعل العقل عند الآخرين
 ويتوقف عليه التكليف
 وتوقف ان على علمه
 الفاعلية

الاشياء والافعال والحوادث داخله في نفس الاحكام الالهية ولا في
الموضوع وانما هي حوادث اختيارية وغير اختيارية تكون سببا لتحقيق
موضوعها الاحكام وعلى الاختيارى منها من قبيل المدح والذم او
اللعنات ومنه خطأ ولا بد من العلم بتحقيقها لتوقف حصول العلم
بتحقق الموضوعات عليها ثم توقف تعليل الاحكام بها عليه فاولا بد
العلم بحصول البينة على الذي للحاكم ولا بد من العلم بتوقع الزمان
ولا بد من العلم بحصول الظن في السبأ على الواقعة مثلا وكذا لا بد
من العلم بحصول الشك في الوقعات بين الثالث والاربع فالبينة وكذا
العلم بحصوله فكونه مطلقا او افتيا عذرية كالجزم والاضطراب وبعض
منها الخج ومنها سببه فلا يقاس على اعتناء والظن وتوقعه فاما
تحقق بعض الموضوعات كاعتناء والشك والجمل ومساو الفواضل من
الزنا والبراء والصدق في تحقيق موضوعاتها اعتبارية في سبيل
احكام الله ونفس احكامه لان البتة الواقع في بعض الاحكام سببا
يرجع لافعاله الذي لا يمنع عليه التبرج عقلا ولا شرعا واحكام الله
افعاله فلا يوصف الا بالحسن الذي لا فتح فيه مطلقا وقديما ان
العلم من حيث هو حسن لا يتفاضل تعالى به مطلقا ولا العلم بغيره مطلقا
وهو لا حسن والظن فرد من افراد اللاعلم ولا تحقق الفرد بغير تحقق
الكل الذي هو مقدسه ولا ان الظن الواقعة في احكامه تعالى اوزم منه

الموجب لوجوب الطهارة المائية والترابية عندما اشترط فيه الطهارة
أما طلقا في بعض **والرابع** وهو التصاهر من المكلف نفسا أو
من الجدار وفي الهواء والأبواب عند دفع الخياراته ويصير بها الاستيقاظ
الاشمعية ولو في الدنية والقصاص على **الدفع** ولا يتصف إلا بفعل
والقشرة بما يحسن والقبح عقلا كشرعا وأما جعلها الأفعال التي
فقط **والخامس** وهو التصاهر من غير نفس المكلف كونه كالضرب
الواقع من اليد على غيره والوجوب لقطع يده القسطن كشيء من فاعله
والواجب بها عليه وذلك الغير أما مكلف يسعى في فاعله ما جرى
في فاعله المكلف نفسه بحسب الأدلة والطبيعة والقدر أيضا وغيره
فهو ما ذور روح كالأسد والذئب والثور في صلواته لا هلاك
والأفراس أو حمار أو كسقوط الجدار أو سقوط الجدار على رأس زيد
مثلا الباعث على ذلك في العرض حينئذ خلاف ولو استقصينا
والأمثلة لطال فقال وصار الحال ومن أراد استيقاظه **السادس** في
فليرجع إلى كتابنا العجيب في البالعة **والسابع** في الحوادث الأفا
كالكسوف والزلازل والخاف وفي وجوب صلوة الأياد وكان في الماء
إذا بلغ كراهة عدم الانفعال في حملات الغباسة والقصا كذا
نلتقي المصير الفلح في حبسها وطهارة على قوله والاعتقال ولا نقل
أو الاستحالة أو القصد كقصد الماء في الاكتفاء بالتراب وليست هذه

مُحَمَّدٌ

الاستاء

اختلاف احكامه باختلاف الظنون قل لمن اتبع الحق احوالهم اصبحت
 المستويات والا من والى التعبد بالاختلاف المستلزم للفساد ولو كان من
 غير الله لوجدوا فيه اختلافًا بغير اعتبار في اسباب الموضوع فانه
 يستلزم اختلاف الموضوع وهو فعل العبد وكل موضوع حكم فالحق
 اذا تغيرت بغير حكم آخر حكم آخر واختلاف افراد الموضوع الكيفية
 لا يستلزم اختلاف احكام الكليات فذلك لان اختلاف الموضوعات العلة
 باختلاف الاحداث واحكام كليات مستوعبة لما احكاما خرج في حكم
 دخل تحت حكم آخر والواجب على الله تعالى حفظ الاحكام والطرق
 الوصلة بها بحيث يقال في تكليف العباد بسلو كما يستلزم للموضوع
 اليها وعلى العباد سلوكها الا غير ثم العمل بمقتضاها فاعلموا ان
 بيان ذلك ان الامور لا تخلو من وجهين اما تكليف وانما احكامها
 ولا شئت ان التكليف وهو الامور بالمصالح والنهي عن المفاسد اصل
 للنظام والادام بالضرورة داعيًا وكل اصل واجب فعله على الله تعالى
 بالضرورة داعيًا عند العدالة في التكليف واجب على الله بالضرورة داعيًا
 والاهمال التواكل بالضرورة داعيًا وكل ذلك اصل حرام على الله
 بالضرورة داعيًا فالاهمال لا يحسن على الله بالضرورة داعيًا اذا تقرر
 هذا فلا يخلو التكليف اما ان يكون على ما اراد الرب والعبد والكل
 خلف نقصانهم فوهمات الصالح والمضاد مع مصالحها الشهوة

دواعي

والغضب

والغضب والحجب والبغض وسوسة الشيطان واللووم ذلك
 اشتراك كل ملل الباطلة مع الله الحق في مقام التكليف فجات
 النكبات للثواب والمفترين بها والعاصين للالتفات والطغيان لهم
 لا بيان لكل منهم ما يريدون ولكنهم اختلفوا فقطلوا الفرقان بين
 الحق والمبطل والتعبد للشيء واللووم بقوله الحق والتكليف
 بالباطل قال تعالى شأنه ما اذا بعد الحق الا الضلال وكل ذلك يوجب
 يرجع تبه الى تعالى انه والمكلف والتكليف فعله ولا يجوز له
 التكليف الا بما هو الاصلح فتعين الاول وذلك لان تكليف الله
 عباده بما اراد اصلح للعباد بالضرورة داعيًا وكل اصلح واجب على
 على الله فعله بالضرورة داعيًا ثم لا يخلو الامر من وجهين ايضا اما
 تكليف بما نصب عليه الدليل القاطع الموصول ام لا والاول مما لا خلاف
 فيه والثاني اما نصب دليل لا ما يوصل ويختلف اعلا والثاني ما لا
 بالضرورة عند العدالة فلا يحسن للحكمة القادر المتعال ان يكلف العباد
 بما لم نصب عليه دليل اصلح فلم يبين كيفية سلوك سبله اصلح
 والاول وهو الدليل الذي يصيب ويخطئ يستلزم التوفيق من رادة
 املا وهو ينافي عرض التكليف من اجابة مراده تعالى وتوكل الاصلح
 ثانيا وهو التوفيق عليه تعالى اذا التكليف بما لا يحتمل الخطا اصلح للعباد
 من التكليف بما يحتمل الخطا بالضرورة داعيًا وكل اصلح واجب على الله

نفعه بالضرورة دائماً فالتكليف بما لا يحتمل الخطأ واجب على الله بالضرورة
 دائماً والتكليف بما يحتمل الخطأ ولا يأمن المكلف فيه من الخطأ خلاف
 الأصل بالضرورة دائماً وكل خلاف الأصل لا يجوز على الله فله بالضرورة
 دائماً فالتكليف بما لا يأمن المكلف فيه من الخطأ لا يجوز على الله بالضرورة
 دائماً فتعين الأول من الثاني وهو التكليف بما لا يؤمن به من عدم النبل
 القاطع عليه ولا يخلو ذلك من وجهين أما وجه من وجهين تعالى وإما
 العقل والعقل لا يستقل بذكر ما شاء الله تعالى في كل شيء بل بالضرورة
 دائماً فتعين الأول وهو الوجه ولا يخلو من وجهين أما وجه من وجهين
 المكلف وهو خاصة الأنبياء العصمين سلام الله عليهم أجمعين
 أو بما ينتمون إلى الوحي من بيان أمارة الله الطاهرين صلوات الله عليهم
 أجمعين وهو وظيفة الوحي ولا يخلو من وجهين أما أن يكون
 حافظ الوحي ومبينه معصوماً أم لا والأول لا كلام فيه والثاني
 يستلزم الخروج عن الغرض تارة والأقدام على ما لا يؤمن فيه من الضرر
 انتهى فقولنا الأصل من الله فالنشا إلى غير ذلك من المفاسد كل
 ذلك خلاف ولا يخلو من وجهين أما أن يكون النبي أميناً
 مقطوعاً معلوماً أم لا والأول لا كلام فيه والثاني يستلزم
 بما لا يأمن المكلف فيه من الخطأ في نفس حكمه الذي هو فعله تعالى في كل
 الخطأ في الموضوع مثل الخطأ في الحكم إذا الأول فعل العبد والثاني فعل

وتجب الفضل يرجع إلى القاعل والمجمل ما منع من وقوع الخطأ في فعله دون
 الترتيب تعالى ويستلزم خلاف ما دعى تعالى الذي هو من التكليف ويستلزم
 الاستغناء عن المعصوم أيضاً لأنه إذا جاز التمسك بالظنون ولو في الجملة
 كان مطلقاً أنه لا فرق عقلاً وإذا جاز انطلق الزم الاستغناء عن العصمة
 والسند طريق العقل في حصر المسامحة المحقة في اقتناع عليهم لا يعمل عصمتهم
 وهذا خلاف ولا فرق بين أن يكون الحكم حقاً وهو ما عند الله بحيث لا يأتى
 اعتدالاً مأمراً معصوماً بحيث لا يقال لوجوب الأمر في عدم النبل أو
 يجوز في الظن بالنية اليد في كل الصورة من يستلزم الاستغناء عن
 المعصوم أيضاً والأول لا يخلو من وجهين أما بالضرورة والاستغناء
 والأول لا يخلو من وجهين أما بالضرورة والاستغناء
 المعصوم وهو الوجه لا يخلو من وجهين أما وجه من وجهين
 الوجه العقل والظن وهو مطلقاً أو السنة القطعية المتواترة أو ما
 يشبهه أو شائقة الألفاظ وثاني وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين
 في المعصية الأئمة ومطهرهم ومساكينهم وتندبهم بتجديد حفظ الظن في الله
 العقل فقط غرض التكليف بتجديد طلبنا طلبه من بابه فلا تكليف عيلاً
 ولا بالظنون المتواترة والآلاف والشقاق ولا أن لنا على المستلزم كضاد
 النفس والنفق المطلوب العلم ولو كان بالعين وطلب العلم من نفسه على كل
 مسلم وصالحه والتورية خالصة والأصلح البست من الكذب في شيء

بعد الاتصاف لان الصفة هي الايجابيات الواقعة والكذب والافتراء
تختلف الواقعة وصفا متضادا من اوصاف الايجابيات لا يحتمل اجتماعها
والكلام الخارج يخرج الاصلاح واليقينة والتقوية ليس اخبارا من الكلام
للسامع وان خرج يصيغ الايجابيات كالتي هي صفة الكفاية المستوفية
الاخبار وانما هو كلام خرج لجلب منفعة او دفع ضرر بقصد
لا بقصد الاخبار فلا يكون متصفا بالصدق ولا بالكذب كالحجج
او تفاهات النقيضات بل هي غير موضوع التصديق اليه لغيرها
الكلام ثلثة اقلام صدق وكذب واصلاح فلا يكون التكليف باليقينة
فلا صلاح تكليف باليقين مع كونها في الموضوع لا نفس الاحكام ليقين
حقيقته وجوب اليقينة وحسنها وانما يكون نفس الحكم الذي هو
الله تعالى يقيني الصدور والحسن والوضع داخل تحته والنية
تجوزها شرعا لان العقل لا يفرق بين وجه المسامحة والكثرة
بغير تخصيصه وانما عذر عقله في اختلافها في الفهم العقلي
مطلقا في القول بان كل ما اتى به خلق هو حكم الله في حق قول بان
حكم الله الذي هو فعله تعالى تابع لطائفة ومردود في النظر فاما كونه
من الاحتمال محتمل للترجيح والظلال وحكم الله لا يتصف بالاختلاف
والاختلاف في الحكم مما سلب الاحتمال من النظر وهو ثلثيات بين
الذاتيات وهو محال بالضرورة ولما اتحد الحق في الواقع وكذا

متصفا بالاختلاف وهو خلاف ضرورة الامانة ولما القى بالتكليف
الخارج عن الحق وقد قال الله تعالى وفيما جعل الحق الاكثرا والظن
بان حكم الله الواقع في غير الحكم الذي يتعدى بانه قول حسن ومصلحة
لان الذي يتعدى بانه والخبر بانه النبي واوصافه عن كتابه ان كان حكم
وطلوبه متاخرات المطالب فان كان خلاف واما الله تعالى فقد
انقضا الانبياء والامناء معا فاذ الله في خلاف من اده بقا واما
مسا ما لم يرده الله تعالى واليقينة بحكم الله الواقع في موضوعه
وهو امر العادة وليس التعبد به تعبد بغير حكم الله الواقع في موضوعه
ولذلك الهم ببسط من الكلام وتباعد في الاحكام قدما على بعض
الفضلاء القاصرين الى اثنين له مسئلة تختلف البينة في الواقع
وتتغير القاصدين عليها القاص من فعل الرب او العبد والامر بوجوب
الوجه او امره في نفس الاحكام كالطوق والاحتفاظ او امره في موضوعها
وامسها بها فينبغي هذه الفصلة بتوفيق الملك المتألفا ببلدنا
النصان محال لله بوجه وسهل بوجه فخلت ان الله قد حكم بانه
متى قامت البينة الرضوية بشهادة الصادق او ما من قبله محصور
فليقبله حكم الشرع ونفس التكليف الذي هو فعل الله وحكمه الطاعة
وطاعة الحاكم بالضرورة اما البينة القاطعة وكذا توقف امضائه في
اجراءه على البينة الرضوية وطاعة الحاكم بالضرورة وكذا تحقق ذلك

مصفا

تطعن عليه اعلم انه هي البينة التي اوقف الله عليها امضاء هذا
الحكم وكذا كون الرجل المشهور عليه قطعي عنده اعان هذا في الذي
قام على رقابة البينة لا غير فليس شيء من نفس حكمه تعالى وهو وجوب
قتل من قامت على رقابة البينة الفاسد ولا سبيله لتوقف عليه الحكم
وهو اقامة الشهادة ولا موضوع حكمه ولا من يجرى عليه حكمه شيئا من الحكم
فالحقيقة ليكون التعبد به هو التعبد بالظن نعم انما الظن صدق من الزنا
من قبل المشهور عليه عند الحاكم وهذا الظن ليس بنفسه كنه تعالى ولا
ولا سبيله الحكم لان الحكم منوط بالبينة لا ينقض الزنا الا في كنه ما
الزنا ولا يقام عليه عند عدم قيام البينة القامة وبها لم يربط فاعان
في قيام عليه عند البينة القامة فلما كان حكم الله متوقفا على البينة
بقائه وقيام البينة اتم من صدق الزنا لعدم التلازم عقلا
يختلف وبعض الواضع فيقتل المشهور عليه البريء من مجناية وتل
البريء ظلم ويوجب بالضرورة عقلا وانما ترتب هذا الظلم والصحاح
مما لا يجب الحكم العيونه بالبينة وهو فعل العيا باختبارهم
الذي يترتب عليه الثواب والعقاب على حسب ايجاده منهم
فله تساوية وكانوا كلهم بخلافه فترتب عليه قتل البريء
الذي هو شر من فاسد الزنا لانفسهم لا الى نفس الحكم الذي
اليه تعالى ويؤخذ لهذا المتقول من هذه الشبهة بالعرض

وسد هذا الخلف لا فائدة السبب بانفعال البينة الاختصاصية ولو جبر
الشاهد من كان منافيا لغرض التكليف وخرقا لعادة الشرايع ولما
فجعل انفاة اسباب الاحكام بالافعال القسرية فلا يخلف عن الواقع مطلقا
لوجهه اليه تعالى كوجوب صلوة المكسوف عند انكسار واستحباب صلوة
الاستسقاء عند الجيب وجبر الامطار وذلك الخلف ليس في نفس
الحكم انفسكم منوط بالبينة ولا يخلف فيه وانما الخلف في الشهاد بالبينة
المكسوف عليه والشهادة سبب تحقق موضوع الحكم وهو فعل العيا
بخلاف الحكم الذي هو فعل الرب تعالى قد تر **وقال** الحق القدر في
غير الدين الحسبي طاب ثراه في التجريد والعرض مستحق خال عن تقويم
والجلال وليستحق عليه تعالى بالاولا لام وتقوم المنافع لمصلحة الغير
وان اول الغرض سواء استندت الى علم ضرورة او مكتسب او ظن لا لنا
ليستند الى مثل العبد وابو عبادته بالمضائق والباحنة او عيكن غير
العاقل بخلاف الاحراق على الاطلاق في النار والقتل عند شهادة الزور
والانقضاء عليه تعالى حجب ترانده الى الحد الرضا عند كل عاقل
عليسا بحجب مساواته **وقال** العلامة المحلى في ر الله ص 67 في
الاطراف ص 51 في النار فاحرق فان الفاعل لا الم هو الله تعالى
الموضوع علينا ويحسن لان فعل الالم واجب في الحكمة من حيث هو

العادة والله تله معنا من طوره فطنا عنه فصار الطارح كأنه القتل
اليه الالم فانه كان العوض علينا دونه تعالى وكذلك اذا شهد عند الاما
بشاهد زور بالقتل فان العوض على الشرح وان كان الله تعالى قد اذ
القتل والامام تولاه وليس عليهما عوض لانهما اوجبا لهما دما
على الامام ايضا الالم اليه من جهة الشرع نصا وما كان نصا فله الالم
القبول الشاهد من عاده شرعية عينا على ما فيها كالعاد
الحسية **ثم قال** العوض الواجب عليه تعالى عيب ان يكون زائدا
على الالم الحاصل بفعله او باي من اوجه او بآفته او بملكه لعين العاقل بعادة
ينتهي الى الحد الزنا من كل عاقل بذلك العوض في عقابله فكل الالم
لو فعل به لانه لو كان ذلك لزوم الظلم اما مع مثل هذا العوض فانه يصير
كأنه لم يفعل واما العوض عليه فانه يجب مساو ان لم يفعل في الالم
او فوته من المنفعة لان الزائد على ما يستحق عليه من الضمان يكون ظلم
ولا يخرج ما فعلناه بالاضمان كونه ظلمنا فبما فلا يلزم ان يبلغ الحد
الذي شرطناه في الالم الصادر عنه تعالى انتهى كل الصدا على الله
وكذلك اذا ما ملئت ما وجدت موضع خلف عن الواقع في اسباب
تحقق الموضوعات الا في الانما الاختصاصية من الجبا التي يرجع انهما
فيهما اليهم وليس كذلك استثناء الاحكام وتخصيصها بالادلة الظنية
وتخصيص الظن بحكم شرعي لانه نص الاحكام هناك تقع تحت الظن

اي نص الاحكام عنده جليدي يكون ظنية وانما يقع التعبد بالظن بحكم
شرعي والظن بحكم شرعي لانه نص الاحكام لعم من الحكم الشرعي فيتلزم
التعبد بحكم الحكم الذي هو فعله في الشرع الذي هو فعله في بعض المواضع
وليس كذلك في البينات وفيه التسلفا وادرس لحياتيا وفيه من الجملات
وعنده الكفاية مثلا لعدم الاستدلال هناك الخروج عن الحكم الشرعي لقطعية
ولا يقال ان الحكم هناك منوط بالبينة او عم من المطابقة والتحليف
فذلك من هذا الطيف متعلق بالظن الاعم من الحكم الشرعي لا تافوا
هذا هو الغاطلة والتعبد بالظن في نفس الحكم الذي هو فعله تعالى ون
يصدر النع عنه لطلال التعبد به لما صرح بخلاف ما في البينة واما الجا
ففيما لا قطع بنفس الحكم الشرعي الذي هو فعله تعالى وتعبد بالقطع وان
لم يكن علم بنفس الزنا التي ليست بنفس الحكم ولا يقال ان الظنون المرافقة
مستحبة الا القطع ايضا لا فانقول هذا القطع المنتهي اليه اما ضرر
وهو خلاف لما كان لا خلا في هذه المسئلة بين الامة والمذهب وهو
يخبر الظن اصالة وتعا وعدهما وكذا القول بقبحها اعتلا او شرعا
واما نظري وهو اما مكتسب من الامماع فلا يجد نفعنا في عمل الشرع
او دون انبأ ما الكشف عن قول المصوم فيه خوط القنا وبعد تسليم
المنشأ في حجية وامكان تحقيقه ووقت تحقيقه عندا لهما واما من
القاطع العقلي وليس في العقل لالة موجوب التعبد به على الله بل لا
بالعكس على ما روي ابو جعفر بن قبة الرازي في كنبه الكلامية واستدل

عليه ايضاً واما من الدليل الظني العقلي فالظن لا يثبت بالظن واما
 من الكتاب فنصوصه وظواهره على خلاف ذلك كما بينا في المطولات
 وليس يفتقر على ذلك مع ان دلالة الكتاب عندكم طليقة ايضاً واما
 من السنة القطعية فلا يوجد فيها ما يخل بهذا بل هو بالعكس واما
 من السنة الغير القطعية فنفايت ما يفصله الظن ولا يثبت به الظن
 للزوم اليقين ولا يخفى ان الاجتهاد اعم من مجرد الاستنباط المطلق
 والتفسير مع الترجيح فلا نزاع فيه واغما الشرايع في المعنى الصالح الذي
 وقع الظن مقامه **قال** العلامة برزغ الله مضجعة في هذا
 الاجتهاد لغة استقراغ الواسع في شئ ما في واصطلاحاً استقراغ
 الواسع من القضية لتخصيل الظن بحكم شرعي **وقال** السيد العالم الزيات
 السيد صدر الدين المصلي في شرح الوافية قال الفاضل المحدث الميرزا
 موسى الدين والدي في كتابه لسان المحاوص بعد ما ذكر حجة من ثبوت
 الخاصة والعامة والكرام من ذكر هذه الحدود يبين ان الاعتبار في
 اعمال الاجتهاد الكاثر المنزلة فضل هو الظن ان من لم يأخذ بمقتضى
 الظن في امره اخذ ما يحري عجزها من الاستسنا او الترجيح او غيرها
 اقول فعلى هذا لا بد ان يقولوا باننا لا نبال في الفقه تباين الا
 مشتمل على ظني انه في كلام السيد بقره فصار الحكم في المسائل التي
 داخل تحت الظن عكس الظن الذي داخل تحت الحكم القطعي مما مل
 السيد المتقدم ذكره **قال** في معنى الاولى وهو الذين بعد ما ذكر ان انبأ

الظن مفهوم **فان قلت** لعل الظن النقيض عن انبأ لا يشمل هذا
 التبع العيني والاجتهاد ولا إطلاق الظن على الرجوح وعلى ما حصل من
 امارة كالاتفاق المبني وكذا العلم لما هو بطلية لا يختص بالبحر بل
 الظن الرابع خصوصاً المتأخر للبحر لا سيما الحاصل من تتبع الدلائل
 المحيية ويمكن ان يوجع الخلاف في هذا المقام حقيقة الى ما اختلف
 فيه طولاً ونيفاً خاصة مع العامة من اتباع الظن فحاصله من افعال القضاة
 والاستحسان والصالح المرسلة فيجوز ان طريق اهل الاجتهاد من غير
 مع طريق انما العلم من اهل العلم **قلنا** هذا التوجيه ظاهر لفساد
 من يتبع الحقايق اللغوية والشرعية للنصوص عند تحقيق علماء البعثة
 والاصول وتامل في وجوه الحاورات والمخاطبات العلمية ثم انصف
 من نفسه علم ان العلماء العقلاء لا يمكن ان يتشاوروا من قد علموا
 فيما كان من علم فيه لفظياً الا طائفة مختصة **فان قلت** جواز اتباع الظن
 والاجتهاد في بعض الواضع من ضرورية الدين كما في حجة القبلة وتيم
 التسلفات وادعوا من جنات **قلنا** ان اهل العلم يفرقون بين
 نفس الحكم ومحل ويقولون ان الاجتهاد في محل الاحكام مرخص فيه
 اتفاقاً واغما المنوع المتنازع فيه بيننا وبين اهل الاجتهاد هو ان
 نفس الاحكام واصل ما نلها فايضاً اصول الظن في تلك الحال
 مناط خصوصية العلم بجواز العمل بمقتضاه بل اخذ يقع العمل على طبق
 العلم ايضاً وان توطئ الظن وما توجه من اجزاء نظري ذلك في الظن

الحاصل بالاجتهاد فاستظهر ان طلبة الطريق لا يتنازع عليهم الحكم حتى عليه
 العلامة الحلي في التذريب عند الفقه من العلوم مع كون مسائله اجتهادية
 حتى على دعوى ان الظنون بعد ذلك لا يثبت عليها الحكم معلوم بخلاف العمل به
 باقتضائها لعل الذي عرفت حالها فندى انتهى ما اردنا نقله من كلامه
 ولنضرب امثلة كذا ان متعلق العلم في مسائل التي اعتبر فيها الظن
 الشك والجهل ايضا غير متعلق بنفس الظن والشك والجهل مثلا وان
 فيجلاسنا التي نتوقف عليها الموضوع لا يرجع الى الله تعالى بخلاف
 الحكم والتكليف فذلك انه اذا عترض السالك طريقا بظن فيه البيع او
 السلا فلا يأمن فيه من البيع فالحقل يحكم بلزوم الامساك عنه
 فيجس الاقدام عليه فالتكليف الذي هو فعل التكليف على الفاعل وجوب
 الامساك عنه وحرمة الاقدام عليه والتكليف به الذي هو فعل التكليف
 على المفعول هو نفس الامساك وظن كون البيع في الطريق وعدمه
 فيه من الهلاك سببا لتحقيق الموضوع اذ الطريق المصنف بكونه مظن
 البيع غير موثوق من الهلاك فتعلق الظن هو نفس البيع الذي ليس
 بنفس الحكم ولا موضوعه ومتعلق العلم هو سلوك ذلك الطريق في البيع
 هو موضوع الحكم وجوب الامساك عن الاقدام الذي هو نفس الحكم فنعلم
 ان متعلق العلم غير متعلق بالظن ولا يستلزم وجود الظن في السبب
 في الموضوع ولا في نفس الحكم وبسببه ولو كان الظن في نفس الحكم وما

يتوقف عليه لرجع اليه تعالى شأنه وهو الفارق بين من تأمل
 وبين من لم يتأمل الاخران فتح الزنا التي هي فعل العبد وسبب لتحقيق
 الموضوع وهو كون زيد زانيا لا يستلزم فتح نفس الحكم الذي هو فعل
 الرب وتكليفه فنقولنا الزنا احوام جملة موضوعها فتح فعل العبد
 حسن فعل الرب وكذا قولنا الزاني واجب القتل جملة موضوعها متصف
 بالبيع ومحوها حسن وكذلك ايجاب ولد الزنا الذي هو فعل الرب
 حسن من حيث انه افاضة الوجوه من البذل القياض على المحل القابل
 للوجود بل تركه بفتح لنزع الفرض على المحل القابل وهو متوقف على ايجاب
 ايجاد الزنا التي هي فعل العبد وفتح بالضرورة وكذلك افعال وتلد
 الزنا صادرة بسوء اختياره فيجرح فبجها اليه مع كونها
 على وجوده ولجاده وهو فعل الرب فلا يستلزم نفي البيع على ايجاب
 الذي هو فعل الرب نفي البيع عن متوقفة الذي هو الزنا فلا اثبات البيع
 لولد الزنا اثباته لوجوده تعالى وربما يظهر للتأمل فيما هيها في
 مسئلة الطينة وسر الاختصاص اذ بين هذا فلا يخفى عليك انه لا يرد من
 ابواب الفقه لما فيها مسألة اعتبر في دليلها الظن من الشارع من انه
 او سئل او اجاب تحقيق او بوجها مصدق بل انما اعتبر فهو في مسائل تحقيق
 الموضوع كما اعتبار الشك والجهل فيها سواء ولا يفتح من الحكم العلم
 سلوك سبيل لا تأمن فيه من الخطا ونخرج عن الحق مع انه بفتح

المعصوم وانزل عليه الروح المحمودة وحفظ شريعته بأمره بعد انام بوجوه من الخطا
 ولجلد والاثام فحافظ الشريعة معصوم بلطف الله اصالة ومن يتبعه بعم
 باتباعه بها ولا من من اطاع الرسول فقد اطاع الله واتقوا الله وعلموا
 والعلم نور وضياء يقذفه الله في قلوبنا ولا يقبل ان الانظار غير
 معصومة فكيف يحصل العلم بافادتها لان المسائل الاممية والفروقات
 منها ضرورية لا تحتاج الى النظر ومنها نظرية بعض الانظار على الحق
 والميزان الا لحي قول الله المحكم والنقل البرم او العقل الحكيم والفهم
 العقل نور يفرق بين الحق والباطل ولا الفهم في النظر بابل الحواس
 لخطاب يحصل الحق في الاعتقاد الكونه حينئذ من الحالات ولا يقال
 ان الكتاب والسنة وهما معظما الطرق الى المسائل النظرية لوجوه غير
 بالاشارة عند محورية الهمما عند الوجوه الكثيرة بحيث لا يمكن
 ابواب الاحتمال فيهما فلا يفسد الاظنا لان وجوه القرآن الساتر
 لتلك الاحتمالات وانواع الامارات الفاعلة على تعيين المراد والدلالة
 الحكمة على فتح المغا اكثر منها ولا تسع هذه الوجوه تفصيلها فلهذا
 فليرجع الى مصنفاتنا الكبيرة فان فيها ذكر وجوه الاحتمال اللفظية
 والمعنوية والاجوبة التفصيلية عنها متوفى وكذلك كتب احقا الحديث
 كمقدمنا تحرير المسائل ومخاتمة وسائل الشيعة والفوائد الطولية اشجار
 محمد الحواري ومقدمة شرح التلخيص والاستبصار للسيد نعمته الله تعالى
 وكذا مقدمة شرح التلخيص ومخاتمة الاسلام للمولى محمد طاهر القمي ومقدمة

شرح الفقيه بالعربية والفارسية للمولى محمد باقر المجلسي ومقدمة البحار
 تحقيق في الاربعين للمولى محمد باقر المجلسي ومقدمة شرح الكتاب بالعربية
 وشرح العدة للمولى محمد خليل القزويني ومقدمة شرح الكافي والفوائد
 المدنية والفوائد الملكية للمولى محمد امين الاسترلابي ومقدمة الكوا
 واصول الاممية وسفينة النجاة للمولى محمد حسن الكاشاني ومقدمة
 الاصول للشيخ حسين بن شهاب الدين العاملي ولسان الخواص للمولى
 رضى الدين القزويني ومقدمة شرح الفاتح للسيد عبد الله التتري
 خبازي وكذا بعض اجوبته في تصحيح الاخبار في النسخة الباقية والذخيرة
 الابدية وغيرها ومقدمة شواهد الحجة للشيخ عبد الله بن صالح البحر
 مصون الله عليهم جميعا من شحونة بذكر فوائد الدالة على صحة هذه
 الاخبار الموجودة في اصولنا الاممية ووجوب العمل بمقتضاها وتفصيل
 الشكوك والشبهات والاجوبة البرهانية عنها باساليب انوار وعبا
 وكذلك شهادة ثقة الاسلام والشيخ الصدوق في الكافي والفقيه
 مشاهير بن فقه الرازي في نقلها الصدوق في كماله وشهادة الرضا
 رسائله والشيخ في اول التلخيص ومجمل الاخبار من العدة والسيد جابر
 الدين ابن طاووس والحقق الحلي والشهيد في اول الذكرى والدرر اية
 والشيخ بهاء الدين وغيرهم من محققى واصوليين نور الله مراتبهم جميعا
 وضمن لوجها شهاداتهم وعبا وانهم في صحة الباعه والكتاب المبين وانما
 غرضنا في هذه الاشارة لا الاطالة واحسن الادوية لداة النجاة

البراج وابن ابراهيم وابن سينا رضي الله عنهم بل يخرج صاحب الوافية بما
 ما وجد مصرحاً بجواز العمل على الاحكام المعنى الشارح فيه من تقدم
 على العلامة طاب ثراه وذلك لعدم تجويزهم العمل على الظن والاحكام التي
 عمل بها شيخ الطائفة تخرج الى التواتر والقطع بما انضمام القرائن كالمعلم
 المحقق على طاب ثراه من عبارة واضحة بغير اعتبارها على صحة العلم
 باقتسامه في جميع الصور معلومة لا تنبغي تمييزها بالغايات ويعرف
 القوم ويؤمن من الخطأ والتعبد وكذلك وجه بطلان الادعاء بانواع
 فيما يتعلق بالتكليف تعالى شأنه او يرجع اليه معلوم مقابله ما مضى
 ووجه صحة التولية في اسباب التكليف تفصيلاً ولو بسبب بطلانها اجمالاً
 انما افعلنا التكليف تعالى وحكمته وقدرته فلا يضرنا الجهل وعدم العلم
 فعله بالخصوص والفصل مع العلم الاجمالي بانه لا يفعل الا الاصلح ووجه
 بطلانها في صفة التكليف واضح اذ لا بد للتكليف العالم بحكمة التكليف تعالى
 وقدرته ان يعلم تكليفه لئلا يخطو الى غيره ومن يتبع غير سبيل الحق
 فانه ما اتولى وضله جهنم ومن يتبع غير الاسلام مبيناً فلن يقبل منه وان
 الدين عند الله الاسلام ثم قال ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله
 الذين جاهدوا فيما لبسنا منهم سبلنا ومن يتق الله يجعل له مخرجاً من كل
 فيه من نفاة الحكم العقلي من الجبر والساعة اذ يجوزون التكليف بما
 لا سبيل اليه ايضا وفساده بين الرجوع اليه تعالى وسبب بطلان
 في **عشقم** اي بطلان ادعى الادعاء في سبيل التكليف عقلاً وشرعاً

على الاطلاق البطلان وجهه ظاهر لان المحققين الذين فعلت بصانهم
 ان التكليف فعل الله ويجب عليه حفظ مقدماً ولا يخفى فيه وفيما
 البين ان وجهه حينئذ اليه تعالى وان اللاعلم لا حسن واللائس بطلا
 الاصلح وخلافه يتبع منه عاونه فيه وفيما عطف والشرع لا ينفك عن
 العقل الصحيح عند المحققين ومن المانع من ان يتعد على اشياء اليها
 العقلي وما لا الظن فلا يعتبر في اسباب تحقق الموضوعات تفارق المانع
 عنها شرعاً لجواز التخصيص فيه وكون الظن من افراد اللاعلم مروج
 وكذا كون اللاعلم نقيض العلم وكذا كون العلم حسن لا يتبع لانفاة
 به مطلقاً وفتح العلوم في بعض الصور لا يستلزم نفع العلم ولا يضر
 اليه ما يعرف من الافراد فلزم لا يحل كون الظن من افراد اللاعلم فكون
 اللاعلم لا حسن لعدم انفاة تعالى به مطلقاً ولا يقال ان الحكم قد
 لا ينفك ان الاحكام العقلية لا تخصص اتفاقاً والفتح الذي لا شك
 والفرد يعني الكل لا يتحقق واقفاً تعالى ومنها التكليف لا يوصف
 باللائس والادعاء في هذا العلامة واما الاسباب فهي الحوادث النسبية
 الى الوجود الممكن باختياره وبالعكس فيقع فيها الجهل والوهم والشك
 والظن وسائر افراد اللاعلم فيتحقق بها الموضوعات ويتعلق بها الاحكام
 وتخصيص الزام ان العلم بافراده في القصور يرجعاً صحتي والجهل بافراده
 بعشق الا في اسباب التكليف به فيها صحتي وفي سبيل التكليف بعشقم
 وفي التكليف به وصفته بعشقم في صورة التقييد والظن بعشقم في الباطن

تأمل وكل ما انقطع عنا من العلوم ونفي من الاحكام فالتخفيف بالنسبة
اليه منقطع لا يتكف الله نفسا الا ما لها والتواضع على الشكر من تبا
والعقاب على المناعين وعالنا في الغيبة حال الضعفاء المنع من عن النبي
بمكة ونسبة الامام اليها نسبة النبي اليهم فلا فرق بين النبي وبين غيره
ومكة والمدينة مع عدم التمكن مما كان لهم ان يتكفوا بتأسيس القول
الظنية والاستنباط منها في الأدلة العلمية بل كانوا عاين ايد بهم كقوله
وقها سواء مع ضيق ونحن كذلك ولحمد الله وبالحالين ولا يلزم ان
ان كان الضرورة في العقل والنقل والاحياء طام الله على من شأ
الوصراط مستقيم سبحانه اللهم ما اضيق الطرق على من لم تكن دليله
وما اوضح الحق عند من هديته سبيله فاسلك بنا سبيل الوفاء
وسير فافق الطرق للوفوق عليك وقرب علينا القبلتة من قبل النبا
الغير الشديده **خاتمة قال** حال الحقيقين في حاشية شرح المختصر على
انفراد باب العلم بالقطر ويورد عليه ان انفراد باب العلم بالاحكام
الشرعية غالباً لا يوجب جواز العمل بالظن حتى يتجه ما فكره بجواز العمل
العمل بالظن فكل حكم حصل العلم به عن ضرورة او اجماع يحكم به وما لم
العلم به يحكم فيه باضالة البراءة لا تكون مضادة للظن ولا للاجماع
على وجوب التمسك بها بل لان العقل يحكم بان لا يثبت تكليف العقلاء
عليها الا ما العلم به او ظن يقوم على اعتقاد دليل يفيد العلم فيها النفي
الا ان فيه حكم العقل ببراءة الذمة عنه وعدم جواز العقاب على تركه

الا ان الاصل المذكور يفيد لنا بقتضاها حتى يعارض بالظن الحاصل من
اشياء الا حاشا علينا بل لما ذكرنا من حكم العقل بعدم كونهم شئ علينا
ما لم يحصل به العلم على احد الوجهين وكان لنا مندوحة عنه كفضل الجملة
فالتخفيف محل ان الحكم بجواز تركه بمقتضى الاصل المذكور حاشا علينا من ذلك
عنه كالجبر والتسمية والاختصاص بها في الصلوة الاختصاصية قال في جواب كل
منها ما قوم ولا يمكن ترك التسمية ولا العبد لنا عن الاتساق باحد ما افهمكم
بالتحسين فيها الثبوت وجوب اصل التسمية وعدم ثبوت خصوص الجهر
او الاختصاص فلا يخرج لنا في شئ منها وعلى هذا فلا يتم الدليل المذكور
لاننا نعمل بالظن اصلاً **وقال** السيد صدر الملة والدين طاب ثراه
في شرحه في ذكر ادلة القوم ومنها ما استنبط من اجماع ابن سريج فان رآه
بجواب وجوب العمل بحسب الواحد فاستفيد منها ما يجري في وجوب العمل
بالظن وهو ان مخالفة ما طنة الحق حكم الله مظنة للضرر وهذا لا
علينا بوجوب نص لا لانه من الشارح على ما يتوجه التكليف ببرئنا
الضرر عند صدق الخبر ثم ما ذكره منقوض ببراءة الفاسق بل براءة
الكافر فان الظن يحصل عند خبره لا يقال الا الاجماع لقلنا به لا نأفق
حينئذ منع الاجماع من اطلاق هذه الحجة دل على بطلانها لان الدليل
العقلي لا يختلف بحسب مظان على ما نقل من شارح المختصر وعنده
بحال الملة والدين رحمه الله في حاشية على هذا شرح موضع الوجوب
بل هو والاحياء على تقدير التسليم فالتسليم في العقليات الضرورية

موضع الضرر المذكور واجب العمل بحسب الظن مقتضى الضرر
بالاختصاص هو منع ان يخالف الظن مقتضى الضرر

بأنه العاشرون دون المسائل المتعلقة بالمحافظات العقل مستقلة بعرفه حكم
العقلية دون الشرعية أقول انظر الى نسخ هذين الخبرين اللذين مع
ثم انظر الى من يدعي الوجوب مع الاحتياط انتهى **وقال** المحقق الخوافي
قدس سره في شرح التلويح حيث نقل رواية من سلسلة عن علي بن جعفر عن
التحقيب ما لفظه الظاهر ان الشيخ ما حذف اول سند من الروايات
في الكتابين انما اخذه من الاصول المشهورة او للتواتر انتسابها الى ائمتنا
كقولنا انتساب الكتابين اليه الآن وكذا من انساب الكتب للتواتر الانتساب
الى مؤلفيها مشهور في الكتابين انما ذكر طريقة اليها للثبوت والتبين و
للمجرد اتصال السند والا فلا حاجة اليه كما انشا واليه نفسه ايضا
في آخر الكتابين وحسبنا اذا كان في الطريق من لم يوثقه الاصحاح فلا يصح
انتهى **وقال** خاتم الحديثين المولى المحمدي طاب ثراه في بيان الحديث
لخامس والثلثين من كتاب الاربعة الذي رواه الكليني عن محمد بن
اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن حقيق بن عيسى عن محمد بن اسحاق
هذا هو السند في الكتابين عما لفظه ان جماله لا يقدح في صحة الحديث
بوجوه **الاول** ان دعاية الكليني عنه في الكتب الاخرى او غيرها
في الكافي واعتماده عليه يدل على ثقته وعداوته وفضله **الثاني** ان
الفضل لقرب عهد الكليني واشتهاره بين الحديثين لم يكن الكليني
بحاج الى واسطة قوية بينه وبينه ولذا التقى به في كثير من الروايات
الثالث ان الظاهر ان هذا الخبر مأخوذ عن كتاب ابن ابي عمير

لا يخفى على من له ادنى تفقح وكتاب ابن ابي عمير كانت اشهر عند الحديثين من
الاربعة عندنا بل كانت الاصول المعتمدة الاربعة عندهم من أشهر
في طبقة اليها وكان لنا الاحتجاج الى سند هذه الاصول الاربعة والاول
سند فليس الا للثبوت والتبني والافتداء بسنة السلف في عالمنا الذي
سند فيه ضعف وجهالة لذلك فكذلك هؤلاء الاكابر من المؤمنين لذلك
كانوا يكتفون بذكر سند واحد في الكتب المشهورة وان كان فيه ضعف
او جهول فخذوا باب واسع شاق ناف ان اتيها فظهر لك كثير من الاضاح
التي وصفها القوم بالضعف ولنا على ذلك شواهد كثيرة لا نطوق على
غيرها الا بممارسة الاجتهاد ويتبع سيرة قدامنا الاضاح ولذا ذكر هذا
تلك الشواهد ينتفع بها من لم يملك التعسف العائد **الاول** انك
تجد الكليني في تذكر سند متصل الى ابن محبوب او الى ابن ابي عمير او الى
غيره من اصحاب الكتب المشهورة ثم يتبدل الى ابن محبوب مثلاً او غيره
ما تقدمه من السند وليس في ذلك الا لانه اخذ الخبر من كتابه فلكي
يأمر السند من واحد فيقول من لا يعرفه في الحديث ان الخبر قد
الثاني انك تجد الكليني والشيخ وغيرهما يروون خبراً واحداً في موضعين
ويذكرون سنداً الى صاحب الكتاب ثم يورثون هذا الخبر بعينه في موضع
آخر سنداً آخر الى صاحب الكتاب او يضمن سنداً او اسانيد غيره اليه ويؤمن
لهم اسانيد يحتاج في خبره في موضع ثم يكتفون بذلك سند
فموضع آخر ولم يكن ذلك الا لعدم اعتنائهم بآراء تلك الاسانيد

لاشتها وهذا الكتاب عندهم **الثالث** انك ترى الصدوق رحمه الله مع
متأخره عن الطائفة اخذ الاخبار عن الفقيه عن اصول العترة واكتفى بذكر
الاسانيد في الفهرست وفكر لكل كتاب اسانيد صحيحة معتبرة ولو كان
ذكر الخبر مع سنده لاكتفى به واحدا اختصارا ولذا صار الفقيه متفهما
لصحيح الاخبار اكثر من سائر الكتب والحجج من تأخره كيف لم يقف اثره
لكن كثير الفائدة وقد جمع الكتاب فظهر انهم كانوا اخذوا الاخبار من
وكانت الكتب عندهم معرفة مشهورة متواترة **الرابع** انك ترى الشيخ
رحمه الله اذا اضطر في الجمع بين الاخبار الى القدح في سنده لا يقدح في
قبل صاحب الكتاب من مشايخ الاجازة بل يقدح اساسا في الكتاب او من
يعله من التواتر كعلي بن حليد واضرا به مع انه في الرجال متفق
من يقعون في قول الاسانيد **الخامس** انك ترى جماعة من القدماء
والتوسطين يصفون خبرا بالصححة مع اشتماله على جماعة لم يوفقوا في نقل
المتأخرين من ذلك واعتبروا عليهم كما جدد بن محمد بن الوليد والحمد
محمد بن يحيى الطراد والحسين بن الحسن بن بابان واضراهم وليس ذلك الا
لما ذكرنا **السادس** ان الشيخ رحمه الله مودة فعل مثل ما فعل الصدوق
لكن لم يترك الاسانيد طرفة عين فكتب ما شئت الامير على المتأخرين لا يترك
الشيخ عمل لتلك الفهرست وذكر فيه اسما المحدثين والرواة من الاما
وكتبهم وطرقهم وذكر قليلا من ذلك في غنمته كتابي التهذيب
والاستبصار فانما اخرج رواية ظهر على التبعج المماثل من ان اخذ

من يثني من تلك الاصول العترة وكان الشيخ في الفهرست اليه سند
صحيح مع صحة سند الكتاب الى الامام عليه السلام وان الكافي الشيخ علي بن ابي
الخبر بسنده ضعف **السابع** ان الشيخ رحمه الله ذكر في الفهرست
عند ترجمة محمد بن بابويه القتي ما هذا لفظه له نحو من ثلثمائة تصنف
اخبارا بجميع كتبه ورواياته جماعة من اصحابنا منهم الشيخ ابو عبد الله
محمد بن محمد بن النعمان وابو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري
وابو الحسن بن جعفر بن الحسن حكمة القتي وابو فخر بن محمد بن مسلمة
كلهم انه انتهى فظهر ان الشيخ رحمه الله جمع رويات الصدوق في الفهرست
بذلك الاسانيد الصحيحة فكما روى الشيخ خبرا عن بعض الاما التي
فكرها الصدوق في فهرسته بسند صحيح فسند هذا الاصل صحيح
وان لم يذكر في الفهرست سند اصحها اليه وهذا ايضا باب غامض
مفقود يقع في الاخبار التي لم نقل اليها من موثقات الصدوق رحمه الله
فاذا اخطت خبرا بما ذكرنا لك من غلو من اسرار الاخبار وان كان
ما تركنا الكافي ما اوردنا واصغيت اليه بسمع اليقين ووليت غيبا
التعقيب في روايات المتكفين لا اختلفت بوجوب حقيقة هذا
الباب ولا تحتاج بعد ذلك الى مطقات الاخبار التي في صحيح الاخبار
والله الموفق للخير والصلوات علينا في تصحيح الاخبار وطرق اخرى لا تتبع
هذا الكتاب لا يرادها وعسى ان يقع سمعك في تضاعيف بعضها
انتهى **مقال** افضل المحدثين المولى محمد بن الحسين رضي الله عنه في القدر

لثانی عشر من شرح مائة بحضرة الفقيه بالفارسیة ما لفظه ولیکن اکثر
مستقلین ما حکم بصحت جمیع کرده اند چنانکه از دیباچه کافی و این کتاب
ظاهر میشود که حدیث غیر صحیح را در کتابهای خود نقل نموده و ظاهر
صحت نزد علماء آنست که معلوم بود باشند که حضرت ائمه معصومین
فرموده اند و این علم ایشانرا میرسد و بواسطه کتب بسیار که از اصحاب
ائمه بایشان رسیده بود لهذا بر عقیده بنده نشد که بخوبی کرده ام
که بیاد می آید از اخبار که کلینی رحمه الله در مسند روایت کرده است
و حمه الله و غیره و از آنرا پسند بطریق صحیح روایت کرده اند و از کتاب
تقدیب و استنباط شیخ طوسی رحمه الله نیز ظاهر است که او نیز از اصحاب
انکب معتقد روایت نموده است و این معنی ظاهر است که ملا محمد
ما بر کتابهای خود داشته است که تفاتی اصحاب ائمه معصومین صلوات
انحضرات روایت کرده بود و لیکن چون هر روز هر چه میشنیدند
در کتاب خود می نوشتند و آن کتب نزد علماء محفوظ بود و لیکن بعضی
آنها منتشر می شد و جمعی دیگر از فضلاء اصحاب ائمه علیهم السلام مثل محمد بن
ابی حمزه و صفوان بن بحری و حماد بن محمد بن عیسی و غیره آن کتب را
مرتب ساخته کتابها تصنیف نمودند بشریف کتب فقهی و روایات
مثل در راه و غیره و محمد بن مسلم و برید و فضل و ثنی و اما لا ایشان را
در کتب خود نقل نموده اند می نمودند معاصران ایشان را ملخصه اصول
با فروع می نمودند هر کتابی که اصل غلط در آن نبود و روایات آنها در

عدالت و فضیلت بود بلکه مدایح ایشان و کتابهای ایشان را از حضرت
شنیده بودند از اینها چندین هزار کتب چهار صد کتاب جدا اعتنا نمودند
و اجماع بر عمل باین کتب واقع شد و فضلاء ثلاث رضی الله عنهم اکثر
بلکه همه آنچه نقل نموده اند در این کتب اربعه اند از چهار صد اصل
شده اند الی ان قال پس بنا بر این ممکنست وجود اخبار متواتره
در این کتب اربعه با اینکه الحمد لله رب العالمین کسی در یکی از علماء
اخبار هست که مؤید این اخبار و می تواند شد مثل کتاب علم السیر
و قرب الی ساد حمیری و فیصالح الذریعات صفاء و غیر اینها که
و غیر موصوفه ایشانرا بهر شده است و در ضمن نایب اخبار الی ان قال
و همچنین احادیثی در مسند محمد بن یعقوب کلینی و محمد بن بابویه قمی
بلکه جمیع احادیث ایشان که در کتاب خود من لا یحضره الله الصحیح
میتوان گفت بر این شهادت این دو شخص نیز که از یکی از شهادت
اصحاب رجال نیست نقیصا بلکه نصراست از حقه آنکه ایشانرا صحیح
میگویند معفو است که بعضی حضرت معصومین صلوات الله علیهم
فرموده اند بوجهی که ایشانرا همین حاصل شده است الی ان قال و غرض
بنده از این ضبط باصطلاح متأخرین اینست که چون اکثر مردم بآن
مأمن شده اند مخالفت ایشان بسبب عدم اعتماد ایشانرا میشود
وقال و معتمدین اهل بیت محمد طاهر القی قدس سره فی اول
کتاب بحجة الدارین فی الامور بین ما لفظه موعظة بلیغة لعلوا

يا اخواني وحكم الله ان الله خلقكم فسيترككم بعدكم فاعصوه ما
 ما شاء منكم ثم التسل بترككم ففعلكم ما به كفكم وعلى فهم ما اراد
 فترككم ثم بالرسول انكم وبلا اخذ عما اناكم امركم وبوجوب اتباعكم
 ثم بالرسول شرفكم وبكوة علمهم بترككم وبوجوب اتباعكم
 وعن طاعة غيرهم خبركم بآياكم بآياكم من اتباع من علمهم وبقليل من
 سويهم من الحكماء والسكينة ولا يتعلم علمهم اذ هم وان عظم
 فاسما علم اسماءهم فلا تستبعدوا اتفاقهم على خطا فان المعصية
 من عصم الله والحفوظ من حفظه الله فعلمكم بكتاب الله وسان
 رسول الله واحاد بنحج الله المعصية من الخطا الحفظ من
 من اتباع الهوى مملون الله عليهم ما دامت السموات والارض
 السفلى **فان قلت** كيف يمكن التمسك في السائل العلية والطالب
 القطعية بالانوار الروية ببند احاد **قلت** ليس الامر كما توهم بل
 العاني التواتر في اثار الائمة عليهم كثير جدا وما لا يكون من احاد
 متواترة لا نقول انها بنفسها تفيد العلم او انها بنفسها حجة فلا صول
 بل ربما يكون مشتملة على ادلة القاطعة والبراهين الساطعة من هذه
 بحيث تفيد العلم واليقين وتوصلت الى اوضح مناهج الدين
 من ظلمات شبه الشياطين وتنجت من وساوس شكون الحاد
 وبهذه الشبهة التي اجبت عنها ترك من ترك اثار الائمة المعصية
 وهلك من هلك بخالفه الدين البين فان امرنا استخراج دينك

مخارم

من انا وهم واستنباط مطالبك من اخبارهم فعملك بعلاج نفسك
 المروضة من ويرود الشبهة المسكنة والشكوك المروضة بعد ذلك
 الموت فانه حلايل للصلوب وطعن للنفس عن الصواب ثم عليك
 بذكر الله في اثاره البليل والظلال النما وبالدعاء والتلاوة والاستغفار
 فلما صح قلبك وظايت نفسك استعمل ما دللناك عليه من العجب
 انشاء الله انتهى كلامه ورفع مقامه ففعلك علما بالهدى والهدى
 ادى موافقي فاحترق نفسك ما يحلو وانما اقتصرنا فيها لتحقيق
 القديسين من السابقين لكونهم مقبولي الشهادة عند الطائفة ليعبر
 من الاخبار بين والجهدين والتوسطين ولان القوم يعجزون
 عند شهادة علم الهدى وشباهه بان ذلك اقرب من افعالهم سوا
 الشريعة عليهم فاستعينوا في الحروف يا والتهى من كرم صلاح
 من اهلها اذ لا خلاف بين العقلاء في اعتقادها وعلى ثقافت النفس في
 قولهم وبما اذا كانوا من عيونهم ومن اراد الاستيفاء فعليه عما
 سمع به اذ لا منافاة في حرم الحواس وكتاب الحق البالغة والحكمة البتة
 والكتاب البين والشهاب السابق وسبق الله المسائل وكتاب
 اعصاف فيه فان ورماله كشف الشناع عن غمها الاجماع وكوثرها
 فشرح مفصل البحار وغير ذلك من الكتب والوسايل الصغار والكبار
 وما اردت الا الاصلاح ما استطعت وما توفى الله عليه وكن
 واليه انقلب
 تمهيد كبر البراءة في عصر يوم الاثنين عاشر شهر ربيع الاول سنة ١٢١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وسلام على عباده الذين اصطفى
 مملكتك سيرة جاك بكم كفاف عار از و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 الاجرام مغان و افقار كنش كنش كنش كنش كنش كنش كنش كنش كنش كنش كنش كنش
 به اعتقاد و صفت از مشكوة انوار الله انوار الله انوار الله انوار الله انوار الله
 و انشاء الله انوار الله انوار الله انوار الله انوار الله انوار الله انوار الله
 عبد النبي البور في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
 محمدي في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
 في صدور الذين اتوا العلم و صفت از و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 مر كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 رجا في عني الان و انان العين على ابي و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 و فقر الله تعالى للملك بجل القاموس و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 فارسي صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 قواف راعت الى القول مع صفت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 الرسول و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 مفضل فانه صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 ان الامامية بنوا في كتبهم الكلامية فلو لم يكن باستمرار الحجة و ايجابها

اصدك

في صحت

في جميع الامور على الاصل المعبر عنه باللفظ الواجب على اللطيف الخبير
 و حكموا بفتح التكليف من الحكيم القدير مدونه في الملوك و القدر
 و اوصوا للملك على الله رب العالمين ابقاء الامام النصب و طاعة
 لا رشاة للطفين و رفع التنازع بين المسلمين و قول بعض متأخريهم
 بانعدام باب العلم بعد غيبة الامام ينافي دليل اللطيف الثام و يتحقق
 الاصل الحكم غايه الاحكام الذي هو ان القول بالامامة عند الامام
 و كل دليل يقوم المذهب بيقضه و يتحقق بقيامه لا يحل ان يكون
 دليل الامامة و فساد هذا الدليل يتلزم فساد القول ببقائه عليه السلام
 و ليجاب بقاءه على الحكيم العلامة و يتحقق عليه فساد المذهب الامامية
 و يلزمه فساد مذهب متأخريهم بالسوية فعلم ان القول بالانعدام لا
 يتقوم على اصول الامامية بعد الامامة
 كنهه از و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 بر رسي كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 و لازم و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 به لطف و واجب لطيف خبير و حكم كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 بغير ان اللطيف و يكون و قد بر و لازم و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف
 از و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف و صحت كراف

نداد با علم به غایت آن امام عصر منافی دارد و دلیل علم لطف و
آن قاعده در نهایت حکام را که آن اصل فاعلی بودن با ماست امام عصر
نزد راغبیان و میردیکه که بر این خود منزه بجهت کثرت آن یا بکنند
سبب به شدن آن نزد او نباشد بلکه بجهت کثرت و دلیل از برای غایت و
آنکه به وفای آن دلیل لازم دارد و قول ما که بودن امام زمان علیه السلام
و واجب النعمی باقی گذشتن آن بر حکیم بسیار دان و مشورت میشود بر آن
فنا در منزه به امامیه و لازم دارد و منزه به تفرین امامی که قایل
با بناد با شمه اند با سوره پس دانسته که بدستی که قول با بناد و مستقیم
نباشد بنا بر اصول امامیه که لطف را بر آن دعا واجب دانند و در طلب
و تامل در سخن باید دانست که قایلین بحسن و فتح عقید که امامیه
اشاعره طائفه از ایشان باشند متفق اند بر این معنی که احکام عقلیه اعم
از احکام شرعیه است یا بمعنی که موضوع احکام وضعیه علیه افعال است
فقط و احکام عقلیه افعال الله را نیز ملزم به این معنی که عقول حاکم است بر
الله تعالی بلکه بمعنی که عقل حاکم است از الله تعالی در عباد که او را که
ما بخیر علیه و ما لا یخیر را و مجموع اینها لطف را که مقرر عبد طاعت و
او از معصیت است بر الله تعالی واجب شده و نفس تکلیف را که منتهی بر فعل
اصل و ترک افتد است و از برای رسل و انزال کتب و ابلاغ حجج علیهم السلام را
بر آن متفرع منتهی اند و تکلیف بر تکلیفی را مشروط بر بیان پیدا شده و
تکلیف غیر بیان که تمیز از آن با لا بدندی الیه میگفته هیچ نیما شده

قول بود

قول بود و علم به غایت آن امام عصر منافی دارد و دلیل علم لطف و
و بیان و توفیق بیان او کاملست است اشارت کرده اند پس تشریح بناد
طریق بیان با قول بود و لطف و انوار امام باطل و مدت غیبت منافات ندارد
و دلیل عقید فایده تخصیص میباشد و محض تخصیص نیست مگر در کما هو المتفق
و کذاک منعت الامامیه حواله طاعة ائمة المذاهب لفق عصمتهم
و شرط و وجوب الطاعة بوجود العصمة و اثبتوها الاثمهم فقالوا وجوب
طاعتهم مولا منهم بانه من لم یکن معصوما یخیر علیه لخطا و من یخیر
علیه لخطا لا یؤمن علیه و فی اشاعه من لخطا و لاجاب طاعة جانی لخطا و
مولا امن فی طاعة من لخطا خطا لا یخیر علی الله تعالی مطلقا الفحیه
عقل و قول بعض مناخو بهم باجباب الله طاعة من الجندی من مع القول
بالخطیئة و وقع لخطا منهم اجمعین یلزم بخیر لخطا و البقی علی رعا
و ذلك ما لا یخیر العقل فی القروع و الاموال و قیام اوله النظر
فیلزم فساد مذهب النسخین و قیام عند النسخین یلزم فساد مذهب
الامامیه اجمعین و فساد الظن فیلزم فساد فروع بالیقین فعمل ان العقل
بالانزال لا یتقیم علی اصول الامامیه بطل الامر بنا
منع کرده اند امامیه بوجوب طاعت و فرمان برداری شیوایان من بعدای و بکبر را
نیز در عصمت در ایشان و مشروط دانسته و کما یقول فرمان برداری را بوجوب
عصمت که بلکه نفع از وقوع و خطا و عصیت و بنا بر آنکه ده اند از عصمت
که شرط و وجوب طاعت است از برای ائمه خود پس غیر شده اند بوجوب طاعت آن

[illegible]

عبدالرحمن

طائفه

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

و بعضی از متکلفین اید علم معتبر از آن جهت که حکم واقعی حکم حاصل کننده و تکلیف اهل
حق را در مولات اید باطل در حکم حاصل کننده طایفه واقعی اهل لا و در ظاهر
دولت حق باطل و اما مندرج عمل بر ظاهر و وجه حصول عدم واقعی جایز است
مخلاف اید سخن حکم که تکلیف این زمان را منصرف از حکم حاصل کننده و حق
آنست که حکم الهی در هر واقعه و احداث و بران دلیل صورت محفوظ و آن بعد
طلب مقدور و اختلاف میان تفریب توسعه و تضیق آنست و تکلیف
خبریت و اختلاف موضوعات و تفسیر حکم نفس الامر است برای حفظ آن
و اختلاف اضرار و حکم واحد دلیل توسعه و تضیق در آن **فان قيل**
ان غیبه الامام و عدم تصرفه علیه السلام و سد باب العلم علی الامام بقصر
المکلفین فلا یفهم من الله حینئذ تکلیفهم بالیقین **بان القول**
بتعلیق تکلیف بالیقین یلزم جعل السبل الیه للمکلفین العاجل المقصر
والقول بقصر المکلفین اجمعین یلزم القول بتضیق من لا یحضره تفسیر
من علماء الدین **ان المقصرین صاروا علی السد علی الخلفین**
بانه لا یتقیم هذا علی اصول العدلیة و مصلح العوایب فانه
مستلزم لمنع اللطف عن نفس المكلف بفعل غیره من الایجاب فکذا فی
ما ندره و ردیخی نص فی الباب **ان غیبه المعصوم لا یلزم**
سد باب العلوم و التمسک علیهم بعضه و لا یلزم و لا یلزم حینئذ بقصر
اجمعین **بانه اذا ثبت المطلوب بان المقصر هو المحجوب و ان**
المخلص التواب مفتوح علیه الباب فعليه دل حدیث اصحاب المؤمنین علیه

الانجاب عن الناس شخصه في حال عدم تفهم لم يغيب عنهم علمه وادابره في قلوب
المؤمنين مثبتة هم بها مألوف و به قال المصنف و المؤمنون و الطوبى لمن لا
يرحمهم نفاة الطوبى فلا یتقیم لمدی الاستداد دعواه مع استغفار
و مسعد فان البرهان التهام علی تقصيره في حصول الباب و فصره
بما ان كونه شؤنا في بدیة كسب غائب من انعام نعمان عليه لم يعدم تصرفه و در صلاح
اورد مكلفين و شبهة من در علم بوی احكام التبیة از حدیث تقصیر مكلفین است این
شیخ نخواهد بود و در این احكام از حدیث حق تعالی تکلیف است بحصول علم جوابی
شود که بدیة که قول جعلی بضمن تکلیف یقین لازم و لکن که دانیدن را می
بوی آن از ابرار غیر مقصرین و قائلان من بقصرهم مکلفین لازم دارد قول
عاجل و استثنای فی کسب حایز غیبه تفسیق است از جمله علی دین پس اگر
کسب در بدیة که مقصرین شدند سبب تفسیق در علم بوی احكام تکلیفی
واقعی بر اهل اطلاع جواب داده شود بانه بدیة که در بدیة امری است
بر اصول دین اهل عمل که اقامه را بخندند و بر راه جواب پس بدیة که این سخن
مستلزم قول تجویز منع لطف تکلیف است بقدران شرطت که بیان شده از بده
بشقر فعل غیر او از اجنبه و قول حقیقا که در او معصیت بر عباد نفس
بر او نه و زرد معصیت نفس دیگر را نص است در این باب **کلام تنقیح**
مولم انکه تکلیف که در بدیة بفعل وی آوردن کار که صلاح در است و ترک
و او کذا فی کار که در بدیة در است بعد از آن قوه معیزه میان صلاح و فساد که

تنبیه

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

المبتطلين ودر روی تشبیه که بعضی کلمات در بعضی مواضع مقصود غیر دیگران
که مقصود بنابرند زیرا که این ادب را بنابر تشبیه تمام میبایست و در عمل مکلفه
با آنچه این از ادب است و سنت متواتره اللفظ و المعنی و الحقیقه با این از ادب
که باینکه این شیخ الحلی در حاشیه و التبع الطبیعی اول کتاب الحاشیه و التبع
العامیه آخر الرسائل و امین الحدیث و فوائده و غیره مهم و لازم نماید درین
مقام بنابرین فرض بقصر بر حقیقت و فسخ هر لازم آید جواب تمام شود که در
کتاب این است که در این مقام ثابت شود مطلوب اینکه مقصود است فقط
و درستی صاحب اخلاص نیست در طلب حق نیست بر او در توقف لوی
تکلیف و در این مطلب و لالت کرده حدیث امر المؤمنین و در اخبار از احوال
حضرت قائم عجل الله فرجه را اگر چه در میان شده از مردم خسته شده او در حالت
بدنه و ترک عباد با مردم بنیاد نکرده اند از آن علم اخبار و ادب او
از احکام و اخلاق و دلائل و مؤمنین پروان او تا بر کرده شده است بعضی از
جناب حضرت عجل الله فرجه و در کلمات و جملات خود و در بیان علیه صلوات الله
المنان علوم اهل بیت سلام الله علیهم در قلوب و انشان که گنجینه اسرار
و اخبار است منقوش می تواند بود که می مشتمل بر مشق اشعار است منبیه
باشد که اسم مضمون باشد بکتاب نفی ادب عام علیه السلام در ادب می
او منتشر و بهیچ وجه است و این که شیعیان بدان ادب عمل کنند گشته
و فصل بی و حور و باین سند و سند الیه بقیه طرف و متعلق افاده

موسی بن

عمل شیعه و مؤمن و ادب اخبار اهل بیت کنند و بهیچ وجه با علم و فقه
قادر بوده شیخ مفید در تصانیف اصولیه خود که در امامت شیعه و شیخ طوسی
در ادب کتاب غیبت و در عقده الاصول و سید بن طاووس و محمد بن ادب و جمعی
از فقیه کنندگان جهت طلب اجتهاد و به در فقه احکام الهیه پس منقسم و در
نمی شود از برای دعوی کنندند انداد باب توقیف دعوی او با وجود فرض
و مع در طلب حق درستی که برهان قیام یافته بر تفصیل و در سبب نه در علم
و در کوبیدن آن در انصاف باید داشت که غالب طالبان این بدایع
و همان مرسوم گشته یا از راه است که باطل را حق بنمایانند و تحصیل آن که
و مانند شیعی لوی بر اب که غیر از راه است که سر کشند و شتاب و شدت عطف
و اخلاص بر او غافل آید بخود و فراموشد اند و باید اخلاص خالق نبوده اند
پس هر که در طلب راه این شده است حیرت بینان کردیده و یا اصل
طریق را بسبب کمزوری از آن ترک نسیم و دلیل است تحلیل گم کرده اند پس
سعی کنند و وزیر افتند اشخاص علی غیر البصیرة لا اوصاف قطع ولا تحمل
البقی ترسم بر سر کعبه را و این که کاینه که تو مروی گشته است
و اگر چه با بی نقوی در ارض اخلاص می ده آن بطلی منقعی سر می شوند
قائه و من تقا الله بحیل و عجزا و بینه من حيث لا يحتسب و زلات
و لكل قوم هاد ليرزق فادخلوها بسلام آمنين و منبیه و مفقود

صالح عند مليك مقتدر اين را شنيدن بود و من فرج علي الناس
 واحصل الجنة فقد فاز الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
 لولا ان هدانا الله كقولهم رضي عن رضائي بر من سكن في دار جنت
 كشي رابعه بخي مكر شسته بود كفت كه غافل اين در بزر
 مع انه يمكن ان يقال اذا جازى القوم التعبد بالاطلاق السلزمية
 للخطا القبيح على الله تعالى فوارس ترجى تكليف بما لا يطاق مع فرض
 الاستداد السلزمية للخطا والتفان فلهذا هو من هذا الخطا الي
 ذلك لان دليل المنع عن التكليف بما لا يطاق والتعبد بالخطا
 المسالك وهو عدم جواز القبيح على الله المالك مع ان ما قوا
 اليه في امر القبيح اليه مع استلزام الترجيح بلا مرجح فيه مع انه
 يمكن ان يقال ان القوم لما قالوا بفتح التعبد بما لا يطاق والخطا القبيح
 بما لا يطاق معا وقالوا بقاء التكليف جميعا فهذا قالوا بفتح
 العلم مع ثبوت امكانه وتقصير ادعى الاستداد في زمانه كما كان
 به في الاصول لئلا يلزم من شي من الخطا بحكم العقول وهذا هو
 حسن للحنكة القول مع ان تكذيب الخارجين عن مقتضى البراهين
 اولي من ادخال البراهين فانها لا تنقض البراهين بخالفه الخالفين
 بل يلزمهم النقض فقلت باليقين فان قالوا بوجوب الاستدلال على
 تلك الاظفار فقد مغوا من ذهب وجوب النظر على احوال البصائر

لما قالوا

فان قالوا بوجوب الاستدلال على تلك الاظفار بل يلزم استلزام البراهين
 والله سبحانه وتعالى ان القول بالامتناع لا يستقيم على القول بالامتناع بعد
 الاستدلال باوجود انك لا بد من شي كه ممكن است اينكه گفته شود كه
 بخير ز کرده انه قوم يعني مجتهدين متاخرين رضي الله عنهم برسيده شدن الله را
 مكافا كه لازم دارد خطاي از مصلحتي تكليف را و خلق فعل الله از غرض را
 كه ترجيح است بر حق تعالى از راه فرار كه فعل از ترجيح تكليف بما لا يطاق با فرض
 الاستداد با علم كه مستلزم خلاف و امت و اقرار است بر جواز انكار
 از اين مظهر بوي آن مظهر ريزا كه بدستى كه دليل منع از تكليف بما لا يطاق
 كه بفرصت كردن آن بخير ز گفته خطا كرده انه و دليل منع از تعبد بالخطا يك راه
 دارد و آن عدم جواز ترجيح است بر آئي كه مالك نواصر است با وجود انك بدستى
 كه بخير ز كرده است اين عت قائلين بخوار تعبد بظن بوي آن فرار است ترجيح
 بوي قبيح بالارز و دشمن اين قول كه فرار از فرض تكليف بما لا يطاق است كه
 الراجع ترجيح است بوي تكليف بظن كه در فرض خلق فعل خود را كه تكليف است
 از غرض لازم دارد كه آن ترجيح است بر ترجيح بلا ترجيح را بدان كه باطل است تفان
 عقلا با وجود انك ممكن است اينكه گفته شود كه تحقيق قوم ترك كرده كاه قابل
 شدند بفتح بوي تعبد بخير لازم دارد خطا از غرض و مصلحتي است كه خطا از
 انجده است و فائده بفتح ترجيح تكليف بما لا يطاق مع و فائده بفتح تكليف
 با هم بر جواز قيد شدند با بودن با علم با اين بعد حاجت كه تعطيل لازم

ناید با فرض ثبوت ممکن بودن این معنی بخاکه فیه در باب الفتح البیانی غلط
 کرده و بنقص کسی که دعوی استلزام باین بخوده و در باب الفتح البیانی غلط
 شده اند باین مطلب در اصول دین که گفته اند تکلیف بآن با و آن دلیل ایضا
 علم است و فتح بابی آن پس مطلق و مقتضی نظیر در آن غیر مندرج شده ای را
 نشود بر این چیزی از خطرات ثلث که یک قول تکلیف بالابطاق است
 و دیگری تکلیف بظن و دیگری رفع تکلیف و این در اینکوست از برای
 محقق غول و وجود آنکه بدستی که کند برون رفتن از مقتضای هر یک
 قطعیه اول است از انکار برهانها پس بدستی که قطعیه است که مستحق محکوم
 برهانها بسبب مخالفت برون مخالفت کنندگان بلکه لازم آید مخالفت کنندگان
 نقصان بر تبه در این معنی یقین پس اگر قابل شوند بجا نبودن اعتماد در آن
 پس بدستی که منع کرده خواهند بود مذہب واجب است نظر و استدلال بر همان
 بصیرت که مذہب محرمین نظر و استدلال است نه مذہب آنان و اگر قابل
 بل لازم بودن بروی برهان لازم آید بر این آنچه لازم آید و جناب حق تعالی
 خواسته شده است پس دانسته شد که بدستی که قول استلزام باین علم درست
 نمی آید بنا بر اصول امامیه بعد از طلب حق بیاید و نیست که چون امامیه
 عدلیه نسبت قبح را باین با صحت حجت عظمیه تجویز نمیکند نظر بعضی بودن
 و قبح نزد ایشان پس چون بعضی از قریه ای امامیه رضوان الله علیه برای رفع
 تشیع عامه که ایشان را نقصان قوه نظریه نظریه متعارف است این استنباط

ظنی

ظنی و ترجیح غیر رتبه نسبت پیدا داده اند و این معنی را سبب طعن بر مذہب
 خود کرده بعد از تصدیق در اصول فقه و فقه مستفیض کرده و این معنی نیست قوی
 از خصوص شده بود در بعضی مواضع امر بر بعضی متاخرین مشتمل شده نظر بخلت
 بعضی قواعد اخلاقیه را که مخالف مذہب اهل بیت بوده استعمال نموده
 چنانچه مولانا محمد تقی عینی رحمه الله در قواعد لوامع تنصیف بر این دعوی
 نموده و تشیع که سلف مشایخه صدق است بر این بلکه فیه حقیقه اصول قدما
 در رد قواعد عامه است کما لا یخفی علی من تأمل فی عدة الاصول و در بعضی
 جمعی از متفقیین متاخرین متاخرین چون مقل کونند در اصول مذہب و تنصیف
 کتاب سنت و نبوی عینی اصول مذہب که عمل بر طبق واجب و طنی را
 بعد از این مذہب عام دانسته اند نظریه عقیده آن که نیست اختلاف آراء و تشیع
 و وف و موت و غیر تکلیف شده در مقام اعتدال از طرف مجوزین باین
 باب علم قابل شده تجویز عمل بظن از باب اکل میته برای مضطر کرده اند و در این
 اعتدال چنین منفصل است بحکم عقل و شرع که تفصیل آن مذکور است بکتاب
 سبوطه در این فن و در این باب بر این معنی از آن گفته شده **اول** لزوم هیچ
 بلا مرجع که بتفای عدلیه و حکما باطلت و باقی آنکه چون بعد فرض استلزام
 علم تکلیف بآن تکلیف بالابطاق است و آن فتح است و از رفع تکلیف نیز
 ایهال مصالح و مفیله اینها اجتناب از صحت تکلیف با نوری بسبب احکام ظنی

و عمل بان فرموده و با اتفاق عمای مذکور حق بخیر از تصرف سفید و رضی
و طوسی رضی الله عنهما مجید است تکلیف و تعبد بطن از باب تکلیف بالانسان
البیت و آن پنج است و همچنین منشا است از عصمت مقدس و قیام
سبب امتناع تکلیف بالابطاق و رفع تکلیف و تکلیف بطن بر الله تعالی
و احکامات و آن سنت پنج لوی او تعالی و تقدس پس از حدیث شریف است که
تکلیف بطن است که یک از افراد پنج است بران دو تن و اول که یک از افراد آن کلام
با وجود آنکه عدلت امتناع بعینت جمیع دلائل است بغیر جمیع و آن باطل است
ولا ینقص بر غیبه ایشان و قد حی العطف ان کما بین فی محله لزوم
تخصیص دلیل علیه مستلزم نقض است با وجودی است لویان و دلیل در
امامت بطریق نقض لکان العصمة و یبایش مدعای سابق گذشت و ملحق است
امام موصوف نبی باشد لازم آید عدم حصول علم در اخبار و تبلیغ و احکام او
از برای امکان خطا و در انصورت ایجاب اتباع مالا این فی من الخطا بر
لازم آید و آن صحیح است قیاس مع الفارق که با تفاوتی است لازم است
قطع نظر از ضرورت مذکور بحق و خصوص تواتر بر تخریم مطلق قیاس
بنیان آنکه و مستند حکمی است و منعی شرعی مشروط بشرط اختیار و طلال
شده و حین اضطرار که سبب از قصیر تکلیف نباشد و در انصورت حرام
نکشته بلکه شیئی واحد را نظر بخلاف مولع و حالات احکام شریف تعلق
گرفته می باشد و سایر شرعیات موجود است مانند حرمت روزه مسافر
و وجوب آن بعد فصدای شرعی و قبح تعبد مالا این فی من الخطا عقلی

شامل

مطابق

شامل جمیع موضوعات پس قیاس احکام عقلیه بر احکام شرعیه بکلیت اول
خبر نیست که قیاسی است با فارق لازم آید عمل و خلاف مقتضی
نوم زیرا که اگر سبب از جناب است نباشد فاند از لیل و انزال
و نصیج و تکلیف تحصیل علم شرط و شود بل هر یک از اینها با رجوع فاند
مترتب بر تدریس لوی او تعالی عن ذلک و اگر از امام علیه السلام باشد لازم
نقی عصمت او که مطلقا مانع است و اگر از جمیع رعیت باشد که سبب اخلاف
سیدان است علیه اشرف التسمیات شده لذلک فشق کل امت و عدم معذرت
این ثابت شود و اگر از بعض امت باشد بعد فرض عدم معذرت آنکه اگر
از بعض دیگر که مقصود است از این باشد باید لازم آید منع لطف از تکلیفی
بفعل لکری و اگر بنا بر این باشد بر نیت باشد اقطار تکلیف و مرئنه مندها
الباب اول عقل و اوله بفضل است پس تکلیف لایان بطن تکلیف عقلی
احد باشد و فعل نباشد بنا بر مذکور علیه لازم آید مذکور
از تجویز تکلیف با عدم تحقق شرط اربع و یبایش آنکه امانیه عدلیه تحقق آنکه
تکلیف از حکیم بدون انقضای بلوغ و عقل که متمیز از و نهی باشد و اقدار و بیان
قیح است و بعضی فندان یک از این شرط اربعه تکلیف ماقط کرد و انا به
بتفضل نباشد با مقتضای نیت پس با فرض انداد با بیان تکلیف ثانوی
بطن مستلزم قول بقیوط اعتبار شرطیت بیان با تحقق مشروط بودن شرط
لازم آید و کل ذلک خلف لازم آید تخصیص مع عقلی اعتبار

عقب باشد

و دیگر وین نشانی که معذرت می گویند که عدم حصول ظن نیست که در وقت بیگانه اند
 معتقد دارند و بعد از آنکه احوال او را بدانند و او را در احوال او توقف نکنند
 عند الضرورة لازم آید آنکه حکم منکر است موقوف بر احتمال تمام امارات
 اجتماعیه معتبره عند العادة که متضمن خروج از حد بدعت است
 لازم آید فتح باب بعد برای عاصیه در استیصال قواعد معتبره
 آید مخالفت کتاب و سنت اما نص کتاب لایق نیست با حق ثبوت
 و نص دیگر و ما اذا بعد الحق الا الضلال و الله يقول الحق و هو با صحت
 حکم آیه که لازم آید حق بودن احکام استخراج از ظن با آنکه ذکره در بیانی
 عموم را با بودن غیر حق خارج از ضلال با بودن آن احکام ظنی غیر قول الله
 و حال آنکه احکام قول الله است پس لازم آید تکیه بر آیه ثانی و آنست
 قول النبی صلی الله علیه و آله و سلم و قول الرضا علیه السلام الظن خطی و
 یصلب باید دانست که هرگاه جمله فعلیه در مقام خبر واقع شود فاعله
 دوام و استمرار که باقی این جمله لا یصلب که خبر است تا آید باشد
 نه تا پس اضماع القرینه و چون مضب شایع بیان حکم شرعی است قضیه
 دائمه الصیق باشد یعنی ظن در احکام شرعیه با وجود اصابه واقع نزدیک است
 چون در خصوص شرعی مجتهد باشد و بقرینه آنکه اگر اخبار باشد معنی لغتیه لازم
 آید و اما عام عن القول به و این کسوف و ما آیه که در حدیث صریح است
 آنکه لازم آید عمل بر عمل ظن بر عمل ظن زیرا که اگر در حدیثی آن نقل کرده

بیان

به یکدیگر تا قطعی است مگر در بعضی و من و ان شاء الله تعالی و فقیر در بیان
 که در جواب آنکه از بعضی تعارض الاصول نوشته است تفصیل متوجه خواهد شد این در حدیث
 وقت و توقف فکر آن مذکور آنکه لازم آید فتح باب بعد برای مختلفین در اصول
 و مقتضین در آن ظن و تعلیه زیرا که اختلاف ادله عقلیه و نقلیه در اصول است از روی
 کما یخفی عن سواد من یبتغی الاصول و اقوال الحكماء و الکتابین من المذاهب و الحوثر
 و الظاهر بین
 اند لازم آید دخیل بر بعضی جمله در بر فرضی بلکه بحدیث
 در قرن و نه و بیانش آنکه بعد فرض اسناد طریق لوی احکام اولی از ظن حاصل آید
 احکام جدید که محتمل تطابق و عدم است با آن احکام پس در صورت خطا در اولی
 حکم و تکلیف معلوم باشد و در صورت اصابه حکم استخراج از ظن غیر از حکم نقلی
 از آن استخراج خواهد بود و بیانش آنکه مطابق آن بوده باشد مثل شاعری که به اسماع از بنی
 او را قرار در شواهد و افتد و تحقیق شواهدی غیر شواهد باشد بهر حال عمل بین
 شواهد تازه با وجود عدم نسخ شریعت فایده نیست حصول آنکه جمله و الله تعالی
 و حق تا است یا برهان قطعی که فرض شواهدی مثبت نسخ شریعت فایده نیست
 و قول آنحضرت صلوات الله علیه علی محمد و آله و سلم و حق الله و حق الامم الحقیمه
 قوله لا یاتیه الباطل من من بعده و لا من خلفه مکتب استیعین سر خدا که عارضه
 صانع مکتب گفت در حدیثی که مآده فروع از کتب شریفه
 آیه قول بنی قریظ و بیانش آنکه اتفاق نگذارد علی اصولین از حدیثی که لایق است
 از زبان قطعی بر حدیثی مآزه عمل بر حکم ظنی و سبب ادعی بر این التزام اگر چه وجه عقلی است

تأيد خصيصاً بانه وبما يتقدم من شواهد لا يمكن قطعاً على عدمه واذا كان الحكم شرعياً
 كما نأيد بخصوص ايراد دليل قطعي في شبهة ليس لها برهان سويت مسلمين
 بنوعه شبهة زير كما ان في نقل كرده آ ولا اتي برهان نادر وخصوصاً في هذا الموضع
 قطعية دليل وادلول بر ايندي پس در جوابي منكر شدن با عدم التزام در مثل
 آن قول بتن قضاست وقول بانكده اصل فقه كرايم سند ازان جمله است
 قطعي است شبهه است بقول همانين نزد منصف متبع كتب اصول فقه و مطلع
 بر اوله آن فن و فقير در رد قول بجواز حمل تعبه بطن شبهه و منع برهان و قريب
 بانه صدرت نظر كرده در كتب معاصر و الا انوار فراجع
 السؤال بعبارة اخرى ان تحليل الطن في الاجتهادية وانسباط الاحكام
 من القواعد الظنية مبناه على الاضطرار ومبناه على الاستدلال ومبناه
 على الغيبة ولا بد لها من غلبة وهي امانة تعالى فيلزم ان القصص تعالى عن
 واما من عليه فنيا في العصة ويتفق الغرض من نصبه واما من الوعية
 كما نضر عليه في التجريد ويصرفه لطرف آخر وعدمه متافهما من الكل يلزم
 نسو لكل او البعض فالأخرون اما محجوبون بالاستدلال بفعل غيرهم مع
 بقاء التكليف عليهم فنيا في العدل او مفتوح عليهم فيرفع القول بالنسبة
 مع الخطأ من جهة الظن وتوجب تحليل الحرام وتوهم الحلال لان القصص منهم
 كما من لا في الحال مع انه يمكن ان يقال بانكم في عدل الله تكليف العاصي
 الشرعيات بطنهم التمسك من الخطأ في صافية جمع المختلفات واختلاف

الضمان

المستند بعدد ما يملك عند الخطأ بعد ايرادها في العلم في العدل لا
 بالظن في التقديرات مع ما فعل العلم انما نصب الدليل القطع
 خلاصول بانه لم يوجب في الفروع مع ان الامر قدور
 في حكمه عامة والغرض مشترك من عدم مفسد الخطأ والاختلاف والحوادث
 عن صفة التكليف ولزوم الفاسد اذ علم ان لا يملكه على العمل
 بعضه من بعض فان ان اختلف الدلائل وتفاوتت النظر مما
 علة الاعذار بعد الخطأ لا اعتبار بايقضا موجودا في خطي
 الاصول بل ضمان اكثر فلا وجه للفصل والقول في الموضوعات من
 الاحكام لا يجدي نقلاً لكان الفرق بينهما ومن نفس الاحكام مع
 ان القول بانفسار تكليف العاصي في القليل والاعتناء بخصيصهما
 في اعمال الجوارح دون اعمال القواد لا يمكن الا بعد الايمان بهما وهو
 متوقف على التحديق وهو على المشهور وهو لا يكون الا بعد
 في الجملة ومعرفه الاقسام والارام وما يجوز وما لا يجوز ونعيم عجز فيهم
 لا يجوز ولا يجوز ومن لا يجوز ومن عجز ومن عجز ولا يجوز ولا يجوز
 وكيفية عجزه وتقليد من عجزه ولا يجوز ولا يكون ذلك الا بعد
 معرفة وجوبها كفاية واعينها ومعرفة التجريد والاطلاق والملكة
 والعدالة ومعرفة العدالة متروكة على معرفة الواجبات والحقائق
 والكليات والصفات ومعنى الاستغفار والتوبة والامساك وحده

وکل یکی و کل ذلک التقید او که بدیهه من تحقیق و انقیاد العالم
 او العالم مطلقا و المجتهد مطلقا و المطلق مطلقا و الا علم مطلقا
 او فی الخرج مطلقا و فی نظر یا تمها مطلقا فعل عجب علی العاجی
 المجتهد نیما توقف علیه التقید فلیعلم ما مقتضی العاجی فیتمسک
 ایجاب علیه الاجتهاد فی هذه المقدمات فلا ینتجی ظلم الامن الخ
 الاجتهاد فلا یجوز جتدله التقید عند لا یراجع فیها لایجاب
 علی سبیل محل و فصل الخطاب و انقلی الله ما اولی الالباب انهم یوق
 جواب ما انما فاحص عنه فاما العلم ذات تشعشع انتهى
 و مقرر محول سوال عبارت دیگر مختصر تر آنکه تحقیق حلال کردن کارهای
 و در آوردن احکام الهیه از ماعده مای ظنیه بنا بر آن تحلیل بر خطا و احتیاج
 لوجوب آنست و بنا بر اضطراب در ارتکاب آن بر اندوایدان است
 و بنا بر اندواید غایتش بر امام زمان علیه السلام است و بنا بر آنست
 از برای آن غیبت از سببی و علتی و آن سبب و علت یا اختفاء است یا لزوم
 آید نقص او یا الله عن النقص زیرا که مستلزم ترک اصلاح و منع لطف است
 یا سبب اندام علیه السلام پس بنا بر عصمت نمی رود بر طرف خواهد شد
 غرض در نصب امام که آن حفظ شرایع حق و احکام الهیه است بر هیچ واقع
 که آن بدون عصمت ممکن باشد و یا از عفت است بجا بخیر نص کرده شده در
 تجربه تحقیق طوسی قریب تره که مروده و تصرف کرده و امام علیه السلام و امور

حکایت فلول لطیف دیگر و عدم آن باطل از است و محمول کلام آنکه عبارت
 عتقه رتبه بعد از طهر که در مردم غیر سبوی که جنبه فضا و صلاح و سداد فرستاد
 برای جاهلان طریق که غیر معصومین بوده اند بعد سیم آخر الزمان علیه السلام که اصل این
 تکلیف را رسانیده و وارزه را بنمایان معصوم از خطا و فساد پس کذب سخنان
 ایشان با وجود شورش عصمت در شان دکشته جمعی از ایشان را بطلان و حجاب
 بسم و نزر یک شده که در بابیه سلوک لا اله الا الله نمایند بر این بیستی اقتضا کرد
 مصلحت خاصه لطیف ضیاع بر ایشان آن را بنمایان از ایشان که بخیر و قیل
 را بنمایان با بقا کردند چون دفع لطف را منحصر جهت را بنمایان در خصیه
 ب نکان با اذلاص نیست زیرا که بنمایان امام از نظر ما لازم ندارد بنمایان
 از نظر ایشان و عبارت او بجا آنکه مخصوص احادیث و کلام مفسر صالح بران
 عبارت پس بنا بر این اجتناب تحقیقی مخصوص این تقصیر است انشی پس
 با آن سبب انکس است پس لازم آید فسق کل و یا از بعض است پس دیگران
 که تقصیر نگرفته اند یا محجوب شده اند بسبب استداد واقع از فعل غیر آن وجود
 بقا بودن تکلیف بران غیر تقصیر من محجوبین بفعل غیر پس بنا بر خواهد بود
 یا از است باین بر آن ان بعد از رفع تعطیل قدر باقیه تکالیف است به
 به نیست است پس مرتفع خواهد بود قول بعد و روشن جبهه با وجود فرض
 خطا که صادر میشود از راه ابتنائی فتاوی در احکام الهیه بر ارات طمشه در
 طلال کردن امام و امام ممکن طلال بر آن زیرا که بدستی که تقصیر از این خواهد

بود که با وجود نفی اولیه احکام که موصول بدیانت و رفع تکالیف ضابطه اولیه
عن العباد و انبائه به نیست تکلیف خود را از باب تکلیف برادر کردند از الله
متعالی حق تعالی که بخواهد عباد و در هیچ حالت با وجود آنکه بدستی ایشان نیست
که ممکن است که گفته شود که اگر چه نبوده بکمان خدا و عدل الله تکلیف که در عباد
در شرفیات بکمانهای ایشان که متفک و جدا میشود از خطا در یافتن حکم شرعی
در مستحکم و یک ن بودن امور مختلف و مختلف بودن امور متشابه و در مستحکم و یک ن بودن
نزدیک خطا بعد از جهاد است پس چرا چنانچه در عمل اتفاقاً بطور در مستحکمات
کما هو مذهب الفقهاء لا بدیله قدس سره با وجود آنکه بدستی که اعتقاد است
عمل دل است پس اگر گفته شود که بدستی ایشان نیست که نصب کرده الله تعالی
دلیل قطعی در اصول این جواب داده شود باینکه بدستی که چگونه نصب نکرد
فروع دین با وجود آنکه نصب دلیل در فروع امر است مقدور و حکمت نصب دلیل
عام است شامل اصول و فروع و غرض تشکیک است از عدم خد خطا و اختلاف
و خروج از صحت تکلیف در ضمن افعال و ترک و لزوم با وجود آنکه خطا
فرموده که ایمان به آن عمل است و حاصل میشود بعضی عمل از بعضی و از بعضی
ایمان بعضی بعضی دیگر منتزعه میشود پس اگر گفته شود که بدستی که اختلاف دلیل
و تفاوت نظر که در فهم مسأله از آنکه گردیده بدستی و بدستش چنانچه خطای تبه
خطا کردن در اعتبار جواب داده شود که بدستی که آن دو علت که اختلاف اولیه

حکمت بر بنیاد تفاوت مراتب مدارک از نظر موضوعات در مخطی اصول بلکه در
اختلاف اولیه عقلیه و نقلیه و تفاوت مدارک از نظر بقیه مسائل است
پس عیناً معنی معتد به حدیث قهر را در دادن فاصله میان اصول و فروع در مورد
داشتن مخطی در دویم غر اول و در نخستن بوی موضوعات که در آن فیه طنون
معتبر است فایده غمی بخند از حدیث موجود بودن فرق میان موضوعات احکام
و نفس احکام با وجود آنکه بدستی که قول بخبر بودن تکلیف نه کان در تقلید
یا اجتهاد و مخصوص داشتن این و شوق در اعمال بواجب غیر علمای فقه که اعتقاد است
باشد ممکن میشود مگر بعد ایمان آوردن باین و شوق و آن ایمان متوقف است
بر تصدیق باین و آن تصدیق بر تصور آن و آن نمیشد مگر موقوف آن
و شوق فیه الحکمه و موقوف اقسام آن و مراد از آن و آنچه جایز است از آن و
آنچه جایز نیست و در آن خبری که جایز است و در آن خبری که جایز نیست و برای
که ام کس جایز است و برای که ام کس جایز نیست و دریم وقت خبر است و در
درجه وقت جایز است و چگونه جایز است و چگونه جایز نیست و نقلیه
که این نیز است و تقلید که جایز نیست و نمیشد این معنی مگر بعد دانستن وجوب
اجتهاد و تقلید از روی کفایه یا بوجوب عینی و شناختن تحریری در اجتهاد و اختلاف
مطلوب شناختن بلکه ترجیح و استنباط و معنی عدالت و دانستن عدالت متوقف است
بر دانستن و لاجبات و حقوق و کبائر معاصی و صفای آن و معنی استغفار و توبه
و شروط آن و معنی اصرار و تحقیق آن و آیا کافیت در موقوف این امور

تقلید باشد نیست
ان تحقیق و درستی را و تقلید
عالم میکند نفی عالم مطلق اعم از آنست
باشد یا دان تقلید میکند عالم کبر را مطلق
اعم از آنکه موقوف باشد یا غیر مطلق و تقلید میکند عینیت را
اعم از آنکه آن عینیت خاص باشد یا در موضوع نقطه اعم از آنکه اعم است یا عینیت
اعم از آنکه در اصول موضوع باشد یا در موضوع مطلق پس باید واجب است بر عامی تقلید کند عینیت را عینیت را
در همه فرض یا تقلید میکند پس در موضوع اعم از آنکه اعم است یا عینیت را عینیت را
میشوند بر آن خبر تقلید پس هر کسی که رسید به دلیل اعم از آنکه اعم است یا عینیت را عینیت را
در این قضایات و تمیز شود از بعضی حکم که است بر جواب سبیل حل فصل طایفه از این قضایات
و تقلید عند طلب الحق پس اعم از آنکه اعم است یا عینیت را عینیت را
ای صاحب نظران
پس آنش علم صاحب در خشنده که است بر جواب سبیل حل فصل طایفه از این قضایات
در جواب نظران و عقیده است بر جواب سبیل حل فصل طایفه از این قضایات
طبق بر دعوی آن باقی است
اصح

محمدا

محمد بن علي بن ابي طالب

که اقل
معدن سکه کتاب
نمودی مرا مام بر این عین عظیم
مهر آید و اندیشه که نمودم بر لب رود
ایم بر این عین عظیم که صفت های که سبب است
عین که عین عظیم که صفت های که سبب است
سبب شمام به غیر از طاعت که در کمال آن
و از آن کسی که احسان و تقوی که در کمال آن
سبب شود با وجهی که عین عظیم که صفت های که سبب است
برادران خود را عرض کرد و فرمود که این عین عظیم که صفت های که سبب است
از ستمان فرمود و عین عظیم که صفت های که سبب است
و هر چه بود به ستمان و عین عظیم که صفت های که سبب است
ترا اینک و از آن کسی که احسان و تقوی که در کمال آن
خود پس کرد و از آن کسی که احسان و تقوی که در کمال آن
موردی که مهم است خدا را از آن عین عظیم که صفت های که سبب است
شود و از آن کسی که احسان و تقوی که در کمال آن
پس کرد

از اقل
نمودی مرا مام بر این عین عظیم
مهر آید و اندیشه که نمودم بر لب رود
ایم بر این عین عظیم که صفت های که سبب است
عین که عین عظیم که صفت های که سبب است
سبب شمام به غیر از طاعت که در کمال آن
و از آن کسی که احسان و تقوی که در کمال آن
سبب شود با وجهی که عین عظیم که صفت های که سبب است
برادران خود را عرض کرد و فرمود که این عین عظیم که صفت های که سبب است
از ستمان فرمود و عین عظیم که صفت های که سبب است
و هر چه بود به ستمان و عین عظیم که صفت های که سبب است
ترا اینک و از آن کسی که احسان و تقوی که در کمال آن
خود پس کرد و از آن کسی که احسان و تقوی که در کمال آن
موردی که مهم است خدا را از آن عین عظیم که صفت های که سبب است
شود و از آن کسی که احسان و تقوی که در کمال آن
پس کرد

تحب الله على عباده والأمان فلا بد أن ترجعوا إلى وجوب أنكم تاتون من حرفة
 الأنصاف حتى يبين الله لكم أن من لا من له من الحكمة ما لا يدركه العقل حتى
 العاقل نفعه وفوائده ومن الفحمة كذلك ليجنب عن مفسده ومغايبه
 فيكون فاعلا الوجه المصالح جانبها وماركا لافراد المخاض كلها مع كثرة
 دواعي الشهوة الطبيعية إلى ما يدرى من غير أن يحال وهو شر الشر لما لا كمال
 التمر للمخوف المودعي إلى مقل نفسه وهذا كله وكذلك دواعي الغضب إلى
 ما يتركها من شرها جلا وهو غير خفي عما جال كشره الدواعي الشبه التي
 للفتنة والبقا، وكل كثر من الحسن والحلول إذا تبين هذا حكم صحيح النظر
 العقل باستحالة الأفعال من القادر العالم الحكيم اللطيف بعباده القادرين
 على فعل الأصح وترك الأضد بعلم التوفيق والوعده والوعيد حتى يحيا
 للشهوة ويرجع للعصية عند توفيقها الداعي إلى التعبد بتركها
 وفعل الأضد فعلم العاقل المتدبر بعد الامعان في هذه المقدمة على
 برهانها أن التكليف ثابت دائما لا ينفك تعالى لا يخلو بحال والألم بكنها
 وهو خلاف ولا حيلة ولا جيا وهو كات ثم حكم العقل بأن التكليف بالأصل
 فعله لا مندوحة لا بد أن يكون على ما اراده الحكيم تعالى ثمانية لا على ما
 يريدونه مع عدم استقلال العقول بإدراك المصالح والمضار كلها
 أوجلا وفطنة الهوى الجالبة والدافعة عليها غالبها فاستدل الحكيم

على وجوب التوفيق ووجوده قبيل التكليف فثبت التوفيق بما ثبت
 به التكليف ثم حكم بأن الغرض من التوفيق لا يحصل ولا يتم إلا بعد حفظه
 متميزا والآلة للتوفيق التكليف على ما يصدق عليه وهو الشرط بل التوفيق
 وهو خلاف فادركت توفير العقل وجوب حفظ التوفيق المتميز بابقا
 العلم النقول وفتح باب وشرح سبيله فإن العين لا يمكن نظره إلا بحال
 غضا حسيته مع عدم جواز ارتكاب أقل الفحامين على القول به فوجدت
 من مكلف موقوف مع عموم قدرته وإمكان المقدور، لكن الجواز
 بالعجز عن دفع الأكثر إلا بارتكاب الأقل وهو باق في الوجوب وهف
 ولو وضع التوفيق بأخباره تعالى سيما في الوعد والوعيد لكونها من ذلك
 فثبت الأدلة الموصلة الباقية حيث ندرت وتنازل وإيجاب طلبها
 على مطلق النشأ، والوجال مما لا كلام فيه لعقولهم والوجال فحصل
 استدلال الناسك بالصحة التكليف على وجوه وبه على التوفيق كك
 كانت الاستدلال من التوفيق على الحاشية وبه على الحد المتعالي عنده
 فمن ثم حكم العقل بالإدخال والنزول ونصب الحج العوضين من الألوثنين
 ومنه التاملين والجهامين التافسين تخويف العالمين وإشغال المبطلين وهل
 لا يتنازع الظهور بصحة التصرف عن الشورى في نذران وأمر ميسر
 بدون نهي ودفعه من است ثم قلش العقل فإدى التوفيق في هذا

مخطوط النسبة البناء في الكتاب والسنة الموجودة في المراتل والمجاري وال
 لفقد الكلام والوجه في كل المتأخر في نفسه ثلاثا صدوقا وفادة
 فاما الاول فاما لفظ كلا او لا فصدق كلا او لا والاول كعدمه
 والثاني لشمع بقا، الاستثناء والا فلا الثاني وهو المصطلح والثاني لما علم
 بغيره او لا كذلك ففي حكم اول الاول لا بالوجه الى قوله والثاني
 اما غير حادين او لا والاول فمعين والثاني لما يلحق او لا فالاول
 كالاول والثاني اما في الشرعي او لا والاول يتلخص منه فروع في عمل
 بالاحتياط والمصالح والتسلم في الفروع والدقا، والحقوق والاعمال
 وتعيينها بالارجاء كما مضى في الكلام والثاني يجنب من محمول
 حكما دون خلوطه مثلا ولا يجوز عقلا ومن ثم استفيد قطعية
 في كمال الاحاديث مع قطع النظر عن المتن ولا ساند وما تكلف
 في تفصيل قرانها الاسانيد والالزام ما لم يرد من احوال او تكليف في
 او بما لا يقدر اليه او بقصر القاصر وتكليفه او اعدان المقضي
 او تعدد الحق او طلب الباطل والتعبد بما لا من فيه من احوال او
 عن غير معصوم ابدأ وفتح باب الاغراء على الجهل والقيح عقلا والنقطة
 واقعية في عقابها ولا فورية للظن على اخوة في الاسباب ولا خذول
 الاسباب والعقل لا يقبل التخصيص به وبما اليه الاستحالة لتحقيق فروع
 امكان في ما هيته فيه فافتح عين الاستعداد وعلى الله الارشاد

القفزة الواردة في ليلية الارجاء وليس من الرجب من السنة الثالثة
 من المائة الثالثة من الالف الثاني وتماثلت بالبراهين القاطعة الموجبة
 الى الضرورة ان الانسان لا يخلو من حوارق الحزنان ولا بد له فيها من
 وجه للكل من وان الاحكام الشرعية مستعينة للحن المرامي للنظام لمجاري
 الوجه الا تم العقلي فاقضت العناية الروائية وهو القديم بتكليفاتها
 لفعل الاصل المتعلق بالخير وترك الاضداد المتخفى عن شرائعها وما كان عالم
 الناسوت مشوبا بالظلام ومعارك مختلف الانعام وكثيرا ما يقع
 فيه الاستثناء لاختلاف اللب والاضاع من التوالف والتخالف
 التضاد والتقابل ارادوا ان يتكلموا بما في الحاشية نصب ميزان عدل
 وقطاع مستقيم لتمييز الحق والباطل وبينين الهدى والضلال فخلق
 الله في هذا القياس اسماء علماء يحضرون هويته تتوافق المصروفات هويته
 الميزان العلم نور ضياء يقذفه الله في قلوب الاولياء ووجدوا
 غير ذلك النور في القلوب محال لذلك النور وسماء عقله وحله
 وثنا ما الخلق نور يوقد بين الحق والباطل وتسرع الى حقيقة الحق
 مسارع لا هويته وجبروته وعمل كونه تنصب اليها ما ينبغي ان ينصب
 سبحانه الوحي الانبياء ولا الهام الاولياء والتخلف للخذل ومنها
 الاخذ بالاجناس والامانة المنبئية عن كونه الطوارق عليها فادانها
 في حقيقة الخبر ما نباه ذوا وجبين وعبرنا عن الوجه الحق وهو حجة محتمل

إلا الصدق ولا يقبل إلا اليقين لأن الحكم عظم شأنه وضع الخبر لا فائدة فيه
 بالفاعل صورة الواقع للحاطب فالخبر على هذا الكلام يكون للنسبة خارج
 فلو كان من سنة التثنية فلي هذا لا يكون الكذب خبر ولا الخبر كذا ومعه باعتبار
 الخبر عنه وهو بهذا الاعتبار يحتمل المطابقة واللامطابقة للغير عنهما
 بالصدق والكذب فاستشعر من أن الخبر يحتمل الصدق والكذب هو
 الخبر عنه فخرج عن ذاته وأما باعتبار الذات والوضع ما يحتمل إلا الصدق
 والكذب في الحقيقة ليس من نتائج الخبر وهو لا يقيد قاله الصالح في كتابه
 الكذب فقال النطق غير الوضع الحق وأما الكذب من نتائج الكلام الذي
 هو لا نشأ، وفي صورة الخبر كصنع العفو ولا يعاها فجعل الدعوى والتجارت
 فالكلام الذي يخرج من مخرج الإصلاح من التورية والتقية والتعمية والأفان
 ليس من الخبر ولا يفصل به المسكلم لغيره فلا يتصف بالكذب بل هو افتراء
 بصيغته الخبر لا جل الإصلاح فلا يكون إلا حجة فيجاء ولا إباحة متلوقة
 ليقبح الثاني عن الذات ولا غلبة العوض على الدلق ادعوت هذا فاعلم
 أن الشارع جعل الآفة فعمت قبح الأخبار لا فادها العلم عن الواقع
 واجب على الخبر حفظ وضوفا وحرم عليه التوهم عن موضوعها الحقيقي ثم
 أوجب على الخبر به قبول مؤلفها بشرط ثقة الخبر فلا خبر كلفي فلا
 عن واقع عيوس منه إلى العصور حان أخبار سببا لتحقيق حكم
 شرعي على نفس السامع ومثال ذلك أنه إذا شهد العبدان وقامت

اليتم

البينة على حرق دعوى في يد عند الحاكم فصار تطييف الحاكم وحكم الله
 الواقع في النفس الامرية في حصة القطوع به عند قبول البينة وقصد بق
 الدعوى ولخذ المال من عمرو وأعطائه لزيد لأجل تحقيق سبب القطوع
 وهو البينة العادلة وكان حكم الله الواقع في القطوع به حوالا شاهدان
 أن يشهد بالحق مع العلم به فهو مستعاض بالآمن شهد بالحق وهم يعلمون
 وكان حكم الله الواقع في القطوع به في حق المدعى أن لا يدعي خلاف حق
 ولا يأخذ إلا حقا فان شهد الشاهدان بنزول وخوجا عن الوضع
 في الشهادة وطما فيها استحقاق العقاب لأجل ذلك ولو لم عليها وزير
 فلان المال الذي أخذ من عمرو وأعطى لزيد وأما الحاكم فينبأ بفعله
 لتحقيق شرط الحكم بالبينة اليه وكذلك أوجب الله على حمله الكتاب وشه
 الأمان بالحق وهم يعلمون وأوجب على المحلين الأخذ بخبرهم إذا كانوا
 ثقات فلما دوى الثقة رواية عن عيصم تحقيق شرط التطييف في حق
 المحل وأثبت بفعله وهو على تركه فان كان الراوي قد كذب فخرج
 البصير والعقاب اليه لا عمل بالخبر عن الوضع الحق إذا في الحكم أن الم
 بخبر التوقيف فيها فإذا قوا من أوضاع وأدع أو انحصر التوقيف فيه
 فلا عبرة بها للراوي وتوقفنا لأخبار من أحد الثلث كما هو من على
 أنما هو اللتب تظير ذلك ثناء هذان في راجع اليهما العلم لهما عما
 فقولنا الوصل نصف الاثنين والشمس مضيئة من حيث الخبر عنه

مع قطع النظر عن البداهة فهاجرت عنه بحتم الصدق والكذب كباقي الأفعال
ومررت نفس الخبر ووضع الأصل لا يحتمل إلا الصدق مثل ما ذكر الأخوان
وجميع الشهادات ولهذا الاعتبار جعل الله الشهادة المقبولة سببا لتحقيق
الشرعي وكذلك الأخبار سببا لتحقيق التكليف الذي قد تضمن التوقيف
فهذه الأخبار الموجودة من طرق أصحاب العترة عليهم السلام على كفا
باعتبار النصيب والظاهر لدى المخاطبة كما سيأتي في تحقيق مخطا
مستفظة لأحكام الله المقر لا برعية الواقعية فجمع أئمة الغيبة
بالنسبة إلى المكلفين والألزام الإهمال أو التكليف مما لا يقدري إليه قال
قلت ما المانع من أن يجعل الله ظن المجتهد أصلا من الأدلة ما رأت أو
سببا لتحقيق التكليف الفعلي في حقه وجزم قلده فيصير هذا الظن سببا
لتحقق الأحكام وعلى هذا بنى العلامة في حيث قال لظنية الطريق لا تنافي
قطعية الحكم قلنا المانع هنا أمور باعتبار الفرق بين الأمرين
أن شهادة العدلين وخبر الثقة العاين سببان لتحقيق الأحكام من حيث الظن
بل من حيث الدائم حتى لو لم يحصل الظن للحاكم والمخبر أو يكونان في
عن الظن بل لو حصل الظن بخلاف من فاهد لما حاز الأقول تلك الشهاد
ما خذوها وهدم الاعتناء إلى هذه الظنون أصلا وصنات الأحكام
الاجتهادية من نظر المجتهد لهوضة فلم يحصل له الظن من نص الكتاب
والنسة المقطوعين وغيرها من الأدلة العقلية لم يجوز الحكم

لعدم صدق قوله هذا ما استعمله حتى في حقه حينئذ ب أن الأحكام
الاجتهادية معينة غير مختلفة لحقائق في موضوعها وإن اختلفت أنواعها أو
فكنا تحقق سبب أو ترتب عليه موضوع دخل تحت حكم مقطوع به غير
فيه مثلا إذا تردد الأصل في عدة الركعات ويقع على برهانه بين المثل
والأربع صار هذا التردد والشك سببا لتحقيق موضوع دخل تحت حكم
البناء على أكثره لا شهر وهذا الحكم لم يختلف أبدا وكذلك الخبر في
الموسع واللعاني وإذا ترجع أحد طرفي تردده وحصل الظن صار سببا
لتحقق موضوع آخر داخل تحت حكم مقطوع آخر فالحكام مستوعبة للموضوعات
متيقنة في الحقيقة كلما اختلف موضوع خرج باختلاف حكمه ودخل تحت
أحكامها لم يختلف أبدا فلا يسلّم اختلاف الموضوعات القيد
بما لا من فيه من الخطأ والاختلاف لأن مناط العمل هو الأحكام العلوية
وأما في موضوع تجوز الاجتهاد تقع الأحكام تحت ظن المجتهد ويكون
مدخوله للظن ويختلف باختلافها فيصير الظن مناطا للعمل هناك
لأن الاجتهاد يحصل من علم شرعي فيلزم التقيد بالأمر فيه من الخطأ
والاختلاف وهو يتبع عقل المجتهد من الله الذي لا يجوز منه ارتكاب
أقل التعبد لنفي الجزم والقصور ج أن الشاهدين والراوي الثقة
العين ما مورون بأداء الشهادة بالحق والخبر بالعلم ولو غيروا عن
وضعية الحق لا غوا وعذبوا ورجع فساد ما يرتب على ظنهم التيمم

والجهد بغير عن طئله لا عن علمه فهو مع فرض صدقة عمل الخلاف على
 الشهادة والاعتراف ان الشاهد والخبر يوقيان عن حوسن الثبوت
 عندها بغير والمجتهد ينبغي ان لا يترك التماس وكثير ما يقع الاشتباه
 بينا لظن الحاصل من الامارة على الله قبل محال ان تفيد الامارة طنا
 في الشريعة كما حققه المرتضى في فرائد في غير ذلك والظن المستدل والمجمل
 المركب لعدم الكون فيه ايضا كما حققناه في رسالة الخطر والمجمل
 يفرق بين هذه النكتات هم ان الشاهد والخبر باثبات اجماعا عند الظاهر
 المقابل للتصواب والمجتهد عند جزمه معذور على الشبهة وهذا ما قد
 علم مختارهم وان جعل شهادة العدلين خبرا للثقة العين سببا
 الحكم المقطوع مقطوع به بالضرورة وجعل ظن المجتهد اسبابا للحكم غير
 مقطوع لفقد الدليل القاطع وجود الخلاف اذا قوي ادلتهم الاجماع
 كما ذكره ولم يحقق حجته بمعنى امراده وامكانه وتحقيقه ولا سيما
 في هذه السلسلة وهذه الاعصار ان الشاهدين مستعدان لتحقيق
 وجودها عند الحاكم العامل بشهادتهما مع اقرارهما الحسن والمجتهد
 واحد لا تعدد فيه فان كان قبول اخباره عن طئله من باب الشهادة فليكن
 التعدد ولا الاخبار عن حسن وان كان من باب الاخبار فيشرط فيه
 الانتفاء المحسوس والظن ليس كذلك فملاها وكن من الشاكرين ^{عليه} السلام
 رب العالمين امشراق الحق في تحقيق مضاف لخطاب الامارة والامارة
 لا ينبغي على اهله ان افعال الحكيم لا تخلو من حكمة وخطاب الشارع طائفة

ولا عقاب

وهو ضل لا بد في صدقه من حكمة وصفا في الشرائع لعدم انما على
 لتفعل والافضل لتفعل وهذا هو الشارع من خطابات التوجيه اليها
 ولا تخلف لا راد من غير ادواتها العرف اذا امر احدهما فاحتمل ان يقول له
 كن فيكون لفظة التامير ووضوح المواد والاستعداد له وهذا يحقق
 فمعه ان الفهم يضي خطاب فليس شابه او اعرف به فاعلم ان
 نسبة خطاب تعالى الى الخطوبات القابلة له نسبة حجة منها وبه حجة
 الصدور منسطة الامر من طور الظهور فاذا تحقق خطابه في خصوص
 شيء المتخصص بامرهم ذلك ففهمه والالم يكن خطابه ولم يكن هو
 الخطاب به فكل خطاب وصل اليها من الشارع وعرفنا منه من اذنه
 علينا امثاله على جاهه عليه ظاهرا او عقدا لوقا او تخفا لا يصح
 من الخطر ولا من الشبهة ففهمنا وانما انما الخلاف من قبل البغى كما ذكر
 في التفسير وفيما اختلفوا الا من بعد ما جاءهم العلم بغيرها بل فيهم من قبل
 التحريف والتأويل بحججهم الكبر عن موافقة وموضح ذلك ان الشارع
 من عالم الامم اياها بالظن في حيث هو على الامارة لتوثيق عليه
 انهم وكذلك الاجابات عن شيء من غير الامارة وقوله الخطاب له فالزم
 لنا الاقتبال الحسني ما قال من غير قصد وتعيين فانه يحسن ان يكون كلامنا
 كما ينبغي منه بالنسبة الى ذلك التعيين والتقدير فيقول بامارة
 الخطاب لما لم يكن مطلوبا لوجه الارباب ومثال ذلك انه لما بين لنا
 اصلية على يوم الجمعة مثلا وما بين تب على حكمة لتفعل فنحن

فذلك القرب نواتر لخطاب بذلك حيث لم يختلف فيه لم فصار أصح
 ومطلوبه ضرورية المذهب كليهما وانما جاء الاختلاف حيث
 ان يبينوا ان هذا المطلوب على وجه الصحيح المصطلح عندهم او النكاح
 والاحتجاب الاصطلاحي فانه لا يحتاج الى هذا القيد من الخطابات
 بوجه خالية وتجهات ظنية فاعتبرت وان يتم فثبت ان القيد
 لوقوع المطلوب التام مع طاعة الخطاب به مفعلا فلهذا انما
 تقوم سميته ولا يمكن ذلك كذلك ثبت ان المطلوب هو العمل
 الا يتم على إطلاق وهو داخل تحت التكليف والخطاب بربا صريح
 القيد من تكليفاتهم هذا مع قطع النظر عما عني بان القوام والثبات
 الاضواء وكذلك في جميع الاختلافات السابقة من الاحتجاب والاحتجاب
 والكلية والكونية والحال الذي كان مقصودا في التام في الفعل المنفصل
 منفع لخطاب حيث انتفع التام كما هو في التام ليس للجهة هذا انما كان
 المدة في خطابي والناظر فيه ربا في وجهها كان مقصودا في التام في تحقيق
 التام على وجهه على ضرورة ان يكون مختلفا متضادا واما الجمع بالوجه
 التحققة الروية من مزيج التام في الطرح او الجمع او التكنيد
 او التقليل بل انما كانا على ما عليه واما كان المقصود التام
 بالامتنان وفيه محل فليس عليه لم من جمع بين التام والخطاب وحصل
 بل في يوم نفي التام واللات وذلك لان التام في يوم انما خبا

والنقص وانما تأملت في هذا التحقيق وتوفيت بالحق والله ولا التوفيق
 في تحصيله هو في يوم في يوم الخميس من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
 السنة التاسعة من المائتين الثالثة من الألف الثاني اعلم ان العادة البشرية
 والعقلية والحسية يجب حفظها على الحكيم القادر على طاعت من حقوق الاصلية
 عند العقلاء كاثبات نبوة او كرامة او اطعام قلة من حب العباد
 الدائمة وهذا ايضا امر عادة محفظة للحاية وقد علم ان العادة الثابتة
 المنقصة الى البراهين العقلية بحرف وقوع التخلد والخذل بما علم نطقا
 حتى يحلقت قطع اتى من قبل المقلع الاول وبناله ان العلم حاصل بان الما
 من حيث هو هو خلق طاهر وعطش ولا غيا ولا استحياء فالعلم بهذا المعنى
 قد حصل الصفة العالمية في ذهنية فاذا ثبت حدوثها في اذن وروحه
 فلا بد من بطلان علمه وجوده حتى يصير له لعله فيقول هذا ما هو معلوم
 الطمان في محبة الحقيقة والوضع الذي هو ما حدث منى بوضع ذلك العلم
 وبعد العلم بحال من هو علمه في الجاهل عارضا ومعلوم الطمان في حقيقة
 وكل ما كذلك يصح استعمال العقل لانه طاهر من عارضا هذا الماء وكذلك فذلك
 نقول ان الثابت بالبراهين العقلية وجوب التكليف مفعول الاصل وتلك
 الاصل في الواقع فلا يتحقق مثبت تكليف الا بعد العلم بالاصل ولا
 فالواقع وطريقه مختص في التوفيق الذي منى عن مراده النبي على الواقع
 وهو مختص في زماننا هذا في الكتاب في السنة وهو خبر وهو محب الوضع
 الذي هو موضوع لا فائدة حال الواقع وطريق العلم التام مع الحق في هذا

معلوم به هذا ومن حيث الخارج اما معلوم الكذب ام لا معلوم بالتوقف
انه لا يقع التوقف في الجحد بالخير معلوم الكذب عقلا لوجوب القبح اليقيني
كاستعمال الماء الطاهر في نجاسة شرعا فوجب في كذب الكذب فنقول هذا
موجود في كذبها بغيرها غير معلوم الكذب قلنا معلوم الصدق وضحا
مطل كذا في صحيح التوقف في الاخذ به فكذا في هذا الخبر في التوقف في الاخذ
ثم نقول لا يقع التوقف في حقيقة الادعاء التوقف في هذه المسئلة وانما يخص
التوقف فيها في هذا الخبر الموجب في كذبها بغيرها معلوم الصدق وضحا
الغير معلوم الكذب عرضا الغير القبح الاخر به والتوقف عقلا فوجب
علينا العمل به عقلا وشرعا ولا عبرة باحتمال الخلاف الجاري في غير معلوم
الكذب عرضا الغير القبح الاخر به والتوقف عقلا فوجب علينا العمل به
عقلا وشرعا ولا عبرة باحتمال الخلاف الجاري في غير معلوم الكذب في الفرد
الغير معلوم الصدق لولا الغما والتوقف به لان مناط التوقف في التكليف
هو العلم الصحيح بحقيقة الواقعة كالعالم بظاهرة حقيقة الماء
ولما يحصل عارض في تلك الصورة المتقدمة وليس المناط هو العلم
الوصفي العرفي بل عدم العلم به يكفي في ذلك لعدم العلم بعرض النجاسة
وكفاية استعمال الماء والحكم بظاهرة من حيث الوجه الوصفى وليس المناط
هو العلم بنفي الوصف العرفي يكفي في ذلك كما ان عدم العلم بنجاسة عارضة
يكفي في جواز استعمال الماء والحكم بظاهرة من حيث الوجه الحقيقي لذاتي مع ان
العلم من جهة الوجه العرفية حاصلة في هذه الاخبار وايضا بدليل انحصار

التوقف فيها واذا تأملت في هذا التحقيق تبين عندك سر التكليف بالعلم و
انحصار التوقف فيه ثم الحكم بظاهرة كل ما غير معلوم النجاسة عرضا وهو
اعلم من معلوم الطهارة عرضا وانما هو معلوم الطهارة ذاتا والذات لا
لوحدها الخارجية فلا ينافيه غير معلومية الطهارة عرضا لا خلاف المحققين
والمناط هو الاصل الحق المقطوع لا الثاني المكشوف فيه ليقع فعل هذا مع
قطع النقل من دليل الانحصار الخارج عن محبة الاخبار بدليل على كون الكذب
من العوارض الظاهرية الاخر اللازمة قول سيد الموحدين عليه السلام الكذب ذل
المنطق عن الوضع الخطي فانظر في حقيقة الماء الذي هو قال ما الحقيقة
الذاتية هو العلم وقصر عليه حقيقة العلم والخبر الذي هو صمدية وكن من التاكيد
على انارة طورية في الخامس عشر من شهر الله المباركة اعلم ان الخبر لم
اعتبار بحسب الذات وهو كشف ما ينبغي عن غير الخبر مطلقا واعتبار
بحسب الخبر عن الفاعل واعتبار بحسب الخبر عنه واحتمال الصدق والكذب
ولا احتمالهما من التقابلات يتناوبان بالاعتبار الثالث ولو كان له احد
الاحتمالين من ذاتياته لما تحقق فرد من تلك الحقيقة بل الحقيقة فيه وكذا
نقصه والواحد نصف الاثنين لا يحتمل الثاني كان الاثنين نصف الواحد
لا يحتمل الا ول وكثيرا ما نقل موقفا من غير النفاذ الى المطابقة ونقصها
ثم اعلم ان التاكيد لا بد له من وجود المقتضى عدم تضاد المانع عن ثبوتها
اثبتا وجود المقتضى في غير الخبر العلوم الكذب ما كفيها لا بعد رفع المانع
من الاقدام على ما لا امن فيه من الخطا ولم يرتفع المانع من هذا النوع الدليل
في خبر تلحق بمعلوم الصدق عرضا ايضا الا ترى لما لم يكن الاقدام على ما

ما لا امن فيه من الخطر خصوص بل حث على قولها ولا يحري فيها لم يخصصه
 فالقضي على عموم النفع فقامل من الشاكرين عه الكشف المحمدي
 يوم السبت من شهر النبي صلى الله عليه وآله اعلم ان العقل يحكم بالضرورة
 وليدة ان انتفاع النقيضين كاجتماعهما محال فلا بد من ثبوت واحد
 والباري تعالى شأنه ارفع من ان ينسب الخيانة المقدسة وصفا
 العاليه وافعاله الكاملة احسن النقيضين والالهم يكن واجبا وهف
 فلما انتهى الاخر ثبت الاشرف فلذا نه من التقابلين كالوجود والعدم
 والحدوث والقدم والفقر والغنا والعجز والقدرة والعلم والجهل انهما
 فهو موجب قديم غني قادر عالم وكذا الافعال من الاختيار والاضطرار
 اعلاهما فهو مختار مريد لا وجب مضطر اذا تحقق هذا فاعلم ان
 التكليف ضل من افعاله تعالى والعلم واللاعلم نقيضان فينبغي عن فعله
 فيثبت له الاشرف فلا بد ان يكون تكليفه بعلم والالهم يكن تكليفه ولا ال
 بغير علم يحيا عنه ولا يتبع التكليف العلم الا بعد امكانه وجوده والقدرة
 عليه حصوله او تحصيله كما في الاخر وترايت والنظر طالت فاشترط
 البرهاني بالتوقيف العلي والخصا والتوقيف في الكتاب والسنة الغيا
 معلوم الكذب دليل على صدقها وجوب حفظها على الله من التوقيف
 والتعطيل والتغير والتأويل فوضيحت ذلك ان الكتاب والسنة محث
 الحقيقة خبر هو موجب الوضع الالهي والايضا الحقيقة لا فائدة الواقع وهذا
 علم حاصل بالبرهان وهو موثوق المصدق لخاصته اما معلوم الكتاب
 احمله والثاني اما معلوم الصدق املا فلا وله وهو معلوم الصدق وضعا

وضعا ومعلوم الكذب خارجا لا يجوز العمل عليه ولا التوقيف به لان جهة
 الوضعية الذاتية العلمية مقتضية للعمل ولا يؤثر مقتضى العمل في فقدان
 المانع المقام فاجتبه الخارجية العارضة الكذبية المعلومة مانعة
 مقاومة لذلك الوجه الذاتية ولا قوة لاحدهما على الآخر فاذا تعاضل
 لتساويا فيبقى مثل هذا الخبر بل مقتضى العمل وعدم حله العمل علمه علمه
 ولم نل هذا بالوجه الوضعية لازم البرهاني لا مرجح وهو بطر والثاني في
 معلوم الصدق وضعا وخارجا يجب الاحتذ به وبحسن التوقيف به لوجبه
 مقتضى العلم هو العلم بالصدق وضعا مع انفاء المانع من جهة العارض
 الخارج واذا وجد مقتضى ورفع المانع وجب العمل قطعا والثالث
 وهو معلوم الصدق وضعا غير معلوم الكذب خارجا يجب الاحتذ به ايضا
 لان مقتضى وهو العلم الوضعي حاصل والمانع وهو العلم بالكذب الخارج
 من جهة العارض غير موجود فيبقى مقتضى الامانة فيؤخذ به عقلا وبني القبح
 للاقدام على امن فيه من الخطا مع احتمال الكذبية العرضية فينبغي لحسن التوقيف
 فيه لنفي القبح عن تكليفه موقوفه فنقول هذا خبر موثوق فيه مقتضى العمل
 العلم بالصدق الوضعي منتف عنه وجود المانع وهو العلم بالكذب العرشي
 واحتماله للحصر وكل خبر كذا يتبع التوقيف فيه والعمل بمقتضاه فلهذا ذكرت
 ثم اذا انحصر فيه وجب اخذه لئلا يلزم حمله التكليف البرهاني عن التوقيف
 البياني اضطراره عن الحسن او تصاويه بالفتح والكل خطف ثم اعلم انه ليس
 مناط التكليف حصول الظن منه بل حصوله له وان خالفه الظن كما حقق

في التأهدين قائل مثل انشاء الله تعالى لهذا اوسع الابواب الحق والصواب
 يثبت به وجود الصانع ونعوتة لجلاليته وصفاته العجالية والاضافية و
 الفعلية ويتم به ادلة الاصول والافرع على حق بقاء واحد ولحمده لا
 يقال ان اقدام على ما لا امن فيه من الخطا متحقق في التبعيد بالبحر الغير المحلوق
 الصدق والكذب عارضا وهو مانع عن التعبد به عقلا لاننا نقول
 ان المانع لا يجري فيما التضرع التوقيف فيه ولا يقال ان كل ما التضرع التوقيف
 فيه فهو معلوم الصدق من تجنب فلا يدخل في باب غير معلوم الصدق
 والكذب عارضا ومصدقا فلا يحتاج الى هذا التأسيس في حجته وفي
 ما التضرع التوقيف فيه لا يجري نفعا ولا يحوج اليه حاجة لاننا نقول
 غرضنا من التأسيس المذكور بيان عدم القبح العقلي في مثل هذا المقام
 لان مع فرض القبح لا يتحقق التوقيف به واما الوجوب فاما يثبت بل
 لخصه وهو اخذ من الجواز فخذ وكن من الساكنين ولحمده رب العالمين



jabir.abbas@yahoo.com



jabir.abbas@yahoo.com

jabir.abbas@yahoo.com

jabir.abbas@yahoo.com